جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي

2003-2013

The Algerian Foreign Policy towards Arab Maghreb countries

2003- 2013

إعداد

خير الناس حمزة

بكالوريوس علوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر 2013

إشراف

الدكتور وصفي محمد عقيل

قدمت الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في حقل العلوم السياسية

تخصص إقتصاد سياسي دولي قسم العلوم السياسية كلية الآداب جامعة اليرموك

الفصل الدراسي الصيفي:2016/2015

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي

٢٠٠٣ -٢٠١٣

The Algerian Foreign Policy towards Arab Maghreb countries

2003- 2013

إعداد

خير الناس حمزة

بكالوريوس علوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣

قدمت الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في حقل العلوم السياسية تخصص الاقتصاد السياسي الدولي قسم العلوم السياسية كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها أعضاء لجنة المناقشة

د. وصفي محمد عقيل .....**مشرفا ورئيسا**

أستاذ العلوم السياسية، جامعة اليرموك

أ.د. نظام بركات .....**عضـــــــوا**

أستاذ العلوم السياسية، جامعة اليرموك

د. عاهد المشاقبة .....**عضـــــــوا**

أستاذ العلوم السياسية، جامعة آل البيت

تاريخ المناقشة: ٢٠١٦/٠٧/٢٦م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى إبنتي...

منـــــــال.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أقدم امتناني وشكري إلى كل من علمني حرفا، وفي طريق المعرفة أنار لي الدروب، وفي سبيل الحق والحقيقة أرشدني إلى أقوم سبيل، راجيا أن أكون ممن يحفظ الجميل، ولا ينكر العشير.

ولذا، أتقدم بالشكر الخالص للدكتور الفاضل **وصفي محمد عقيل**، الذي تكرم بالإشراف عليّ في هذه الرسالة، وعلى ما منحني من جهده ووقته وتوجيهاته، على نحو يليق بها أن تقدم للعلم وأهله.

كما أتوجه بالشكر للدكاترة المناقشين، الذي تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، لأخراجها على أحسن حال، وهما: أستاذ الدكتور **نظام بركات** والدكتور **عاهد المشاقبه**.

ولا أنسى تقديم الشكر لأساتذة قسم العلوم السياسية خاصة ومكتبة جامعة اليرموك إدراة وموظفين على ما أسدوه لنا من خدمات.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري لأصدقائي الجالية الجزائرية بجامعة اليرموك ولكل الزملاء في قسم العلوم السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتوى

جدول المحتويات

الإهداء ..... أ

شكر وتقدير ..... ب

المحتوى ..... ج

قائمة الجداول ..... ز

قائمة الأشكال ..... ح

الملخص ..... ط

المقدمة 1

أهمية الدراسة: 2

أهداف الدراسة: 3

إشكالية وتساؤلات الدراسة: 4

فرضيات الدراسة: 4

منهجية الدراسة: 5

حدود الدراسة: 8

الإطار المفاهيمي والنظري 8

الدراسات السابقة: 18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول.....24
عوامل السياسة الخارجية الجزائرية 24
المبحث الأول: العوامل الداخلية 24
المطلب الأول: التطور التاريخي والسياسي 25
المطلب الثاني: الموقع الجغرافي 34
المطلب الثالث: الديموغرافية السكانية 41
المطب الرابع: العوامل الاقتصادية 45
المطلب الخامس: نظام الحكم ومؤسسات الحكم.....61
المطلب السادس: مراكز صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية 72
المبحث الثاني: العوامل الخارجية.....78
المطلب الأول: المستوى العربي 79
المطلب الثاني: الاتحاد الأفريقي 85
المطلب الثالث: الدول العظمى.....90
الفصل الثاني 105
مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.....105
المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....105
المطلب الأول: دعم الشعوب في تقرير المصير 106
المطلب الثاني: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول 108

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: التعاون بين دول المجاورة..... 110
المطلب الرابع: ضبط الحدود الموروثة عن الإستعمار 111
المطلب الخامس: حل النزاعات بالطرق السلمية. 112
المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية 113
المطلب الأول : الأهداف الأساسية المحلية..... 113
المطلب الثاني: الأهداف الحيوية..... 115
المطلب الثالث: الأهداف الوطنية الخارجية 118
الفصل الثالث 124
آليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي 124
المبحث الأول: المقاربات الدبلوماسية 124
المطلب الأول: دور الرئاسة..... 125
المطلب الثاني: وزارة الخارجية 143
المبحث الثاني: الآليات الاقتصادية 147
المطلب الأول: التكامل الاقتصادي..... 148
المطلب الثاني: الإجراءات الجمركية والإدارية..... 153
المطلب الثالث: المساعدات الخارجية 156
المطلب الرابع: القيود على العملة الوطنية 158
المبحث الثالث: الآليات العسكرية..... 160

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب 160
المطلب الثاني: التدخل المسلح..... 171
المطلب الثالث: النزعة نحو التسلح..... 177
المبحث الرابع: الآليات الدعائية والإعلامية 179
المطلب الأول: الخطاب الإعلامي الرسمي 180
المطلب الثاني: الخطاب الإعلامي الجماهيري..... 183
الخاتمة..... 187
قائمة المراجع..... 195
الملاحق 211

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
جدول رقم:1	يبرز الجدول مساحات الدول المشكلة للمغرب العربي	14
جدول رقم:2	تطور عدد السكان في الجزائر 2000 / 2013	21
جدول رقم:3	الناتج القومي الجمالي والناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو ومعدل نصيب الفرد والقيم مقدرة بالدولار الأمريكي	27
جدول رقم:4	حصيلة التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة الممتدة : 2003 – 2013	30
جدول رقم:5	يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر 2013/2001	34
جدول رقم:6	تطور صادرات وواردات الجزائر نحو بلدان المغرب العربي 2012/2000	130
جدول رقم:7	وزن التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى تجارته الخارجية 2010/2000	131
جدول رقم:8	مساهمات دول المغرب العربي في المجهودات الدولية لحفظ السلام لسنة 2013	154
جدول رقم:9	تطور الإنفاق العسكري للدول المغرب العربي (مليون دولار)	157

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم:1	خريطة الجزائر وسط المغرب العربي	17
الشكل رقم: 2	النمو الديموغرافي لدول المغرب العربي 2003/ 2013	23
الشكل رقم: 3	رسم توضيحي لتطور الناتج القومي والمحلي الاجمالي في الجزائر 2003/ 2013	28
الشكل رقم: 4	رسم توضيحي لتطور الناتج المحلي الجزائري مقارنة مع دول المغرب العربي	28
الشكل رقم: 5	يوضح اجمالي الصادرات والواردات والميزان التجاري في الفترة الممتدة 2013/2003	31
الشكل رقم: 6	التوزيع الجغرافي للدين الخارجي الجزائري 2013	35
الشكل رقم:7	يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين 2015/2003	37
الشكل رقم: 8	يوضح أهم الدول المستقبلة لإستثمار الجزائري مابين 2015/2003	39
الشكل رقم: 9	حجم هجمات الإرهاب على الجزائر 2002/ 2009	141

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

خير الناس حمزة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي 2003/ 2013.

رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، 2016 (المشرف: الدكتور وصفي محمد عقيل)

هدفت هذه الدراسة إلى فهم تأثير العوامل الداخلية والخارجية في عملية صنع القرار السياسي الجزائري، وكيف انعكس هذا التأثير على آليات صنع القرار السياسي الجزائري، وقد تم معالجة الموضوع باستخدام كل من المناهج التالية: صناعة القرار واقتراب الدور كما تم توظيف منهج تحليل المضمون لتحليل الخطابات. وسعت الدراسة إلى الإجابة على الإشكاية المحورية المتمثلة في تحديد العوامل التي تتحكم في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة المغرب العربي، وإلى أي مدى وفقت الجزائر في سياستها الخارجية في تحقيق طموحها نحو قيادة المغرب العربي. حيث قسمت هذه العوامل إلى عوامل الداخلية ممثلة في التاريخ السياسي الجزائري وطبيعة النظام السياسي، بالإضافة إلى العوامل الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية. أما العوامل الخارجية فقد تم الحديث عن دور الجزائر في الساحة الأفريقية والدولية. وأبرزت الدراسة العلاقات الجزائرية مع الدول العربية ممثلة في مصر والمملكة السعودية، أما العلاقات الجزائرية مع دول العظمى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وكذا الإتحاد الأوروبي والتي تربطها مع الجزائر علاقات طيبة بالرغم من بعض تقاطعات الرؤى تجاه قضايا معينة. كما عرجت الدراسة إلى إبراز مبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل منطقة المغرب العربي خصوصا. وقد تم الحديث عن آليات تنفيذ السياسة الخارجية نحو الدول المغرب العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انطلاقا من المؤسسة الرئاسية والتي تحتكر توجيه السياسة الخارجية وفقا لدستور الجزائري ، وقد وكلت العملية التنفيذية للوزارة الخارجية والتي بدورها ساهمت في تنشيط السياسة الخارجية خاصة بعد تراجع صحة الرئيس، كما تم الحديث عن الآليات الاقتصادية والعسكرية والإعلامية بشقيه الرسمي والخاص الموجهة إلى المنطقة المغاربية وكيف ساهمت هذه الآليات في تعزيز التعاون والترابط في المجالات المذكورة. وخلصت الدارسة إلى أن التحرك الجزائري نحو المنطقة المغاربية جاء ضمن مساعيها لصناعة إستقرار الوضع في المنطقة خاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية، مدركة بأن إستقرار الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة سينعكس عليها بالشكل الإيجابي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية، دول المغرب العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

لعب الموقع الجيواستراتيجي للجزائر دورا في تبنيها لقضايا القارة الإفريقية في مختلف الميادين، وقد ساندها في ذلك طبيعة الإمكانيات التي تمتلكها، حيث يدلل على ذلك مواقفها المبدئية تجاه القضايا الإقليمية، ومعارضتها للتدخلات الأجنبية، إضافة إلى حجم المساعدات الخارجية التي تقدمها للدول الإفريقية، مما يشير إلى سعيها لتأكيد حضورها في مختلف المحافل الدولية والاقليمية مثل الأزمة المالية والليبية، من أجل خدمة سياساتها الداخلية والخارجية.

إن الدور الذي تلعبه الجزائر على المستوى الإفريقي والدولي يشهد لها بالنشاط، حيث يظهر من خلال سعيها لإيجاد الحلول المناسبة لمختلف القضايا الإفريقية عموما والعربية خصوصا، حيث سجلت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة نشاطا مكثفا نحو الساحة الإقليمية مقارنة بأواخر التسعينات التي تميزت السياسة الخارجية الجزائرية فيها بالتراجع نظرا للتدهور الأمني والحصار الدولي الذي فرض عليها، ومع بداية القرن الواحد والعشرين برز النشاط النوعي لدبلوماسية الجزائرية وذلك من خلال إنخراطيها وتعاطيها مع عدد من القضايا الهامة واتخاذها لمواقف حازمة للعديد من القضايا الأخرى، وهي قد تبدو كمؤشرات تنبؤ بالعودة القوية للسياسة الخارجية الجزائرية في التعامل مع التغيرات الحاصلة على الساحة المغاربية والإفريقية، انطلاقا من تجربتها الرائدة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مرورا بموقفها من الثورات العربية.

تعد منطقة المغرب العربي إقليما جيوسياسيا مهما بالنسبة للجزائر، والذي طالما اتضح في اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية ومجال تركيزها، نظرا لما تحمله لها من أهمية في العديد من المجالات، إضافة إلى كون الجزائر جزءا من هذا الإقليم وتاريخه الذي يجمعها مع دول المنطقة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي سمحت في فترات لاحقة باكتشاف نقاط التعاون والصراع مع هذه البلدان، الأمر الذي جعل من صانع القرار الجزائري يسعى لتوخي الرشد عند رسم سياسته الخارجية.

وتعتبر منطقة المغرب العربي من بين العوامل الأساسية التي تتأثر بها السياسة الخارجية الجزائرية خاصة بعد أن أصبحت المنطقة تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى إقليمية وتخوف صانع القرار الجزائري من تواجد الدول الكبرى في المنطقة مع تزايد حالة اللاإستقرار السياسي والأمني التي تشهدها المنطقة خاصة بعد ثورات الربيع العربي الأمر الذي يفسر التوجه الجزائري المتزايد نحو المنطقة.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للدراسة في محاولة توظيف السياسة الخارجية من خلال تحديد أطر خاصة تؤثر في النظام السياسي الجزائري والتي تمثل انعكاسا للسلوك الخارجي للنظام الجزائري، وكيفية صناعة القرار في السياسة الخارجية وفق التصورات التي يضعها صانع القرار بما يتوافق ومصالح الدولة، والذي يظهر في التسابق على الظفر بموقع الدولة المركز مع الدول الاقليمية، نظرا إلى أن التحركات الدولية والإقليمية تمر عبرها مما يمكنها من تكييف هذه المتغيرات لصالحها.

الأهمية العملية: تبرز أهمية الموضوع في دراسة مدى تأثير السياسة الخارجية الجزائرية على المستويين العربي والدولي مع التركيز على إقليم المغرب العربي، فعلى المستوى العربي تساهم هذه الدراسة في الكشف عن إهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة المغرب العربي وذلك من خلال إبراز نقاط التوافق والتقاطع بين الجزائر ودول المشكلة للمغرب العربي، أما على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوى الإقليمي فهي تساهم في التعرف على طبيعة علاقات السياسة الخارجية الجزائرية داخل منظمة الاتحاد الأفريقي وبعض الدول المؤثرة على الساحة الدولية.

كذلك تسعى الدراسة إلى الكشف عن تحركات السياسية الخارجية الجزائرية والوقوف على أبرز المتغيرات التي تتحكم فيها، لاسيما وأن الجزائر تطمح إلى قيادة الاتحاد المغاربي والانفراد بموقع الدولة المركز في المنطقة، وهذه مبررات جعلت من السياسة الخارجية الجزائرية محل اهتمام ومتابعة من قبل الباحثين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على العوامل الداخلية والخارجية التي تتحكم في السلوك السياسي الخارجي للجزائر.
- إبراز المبادئ والأهداف التي تتحكم في تحرك السياسة الخارجية الجزائرية.
- تحديد الأدوات والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها الجزائر في تنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها بالمنطقة والتي تعتبر من أولوياتها.
- تحليل أهداف ودوافع صناعة قرار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه بلدان المغرب العربي .
- إبراز وتفسير سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة المغرب العربي وإبراز المكاسب المرجوة من استراتيجية الدولة المركز التي رسمتها الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إشكالية وتساؤلات الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة في تحديد العوامل التي يتم من خلالها التأثير على السياسة الخارجية الجزائرية وتنفيذها، من خلال طرح السؤال المحوري: ماهي العوامل التي تتحكم في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة المغرب العربي، وإلى أي مدى وفقت الجزائر في سياستها الخارجية في تحقيق طموحها نحو قيادة المغرب العربي؟

وبناء على الإشكالية الرئيسية نحاول طرح أسئلة فرعية:

- ماهي توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي؟
- كيف تتم عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ماهي التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية مع دول المغرب العربي؟
- هل يحكم السياسة الخارجية الجزائرية نفس المنظور مع دول المغرب العربي؟
- ماهي مواقف الدول المغرب العربي تجاه السياسة الخارجية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

تستند فرضية الدراسة إلى معطيات النظرية الواقعية، والتي ترى بأن الدولة الوطنية مشغولة دائما بتعظيم قوتها، والذي سيتضح في هذه الدراسة بسعي الجزائر الدائم نحو تعظيم تواجدها الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي في منطقة المغرب العربي، والذي يتجلى في تدخلها المباشر في القضايا الإقليمية، حيث أن سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي بات محكوما بأطروحة الدولة المركز في الإقليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد صيغت فرضية الدراسة على أساس وجود علاقة ارتباط في سلوك السياسة الخارجية الجزائرية وطموحاتها الإقليمية تجاه منطقة المغرب العربي وعلى النحو التالي:

يرتبط سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي بفكرة الدولة المركز، والذي يتأثر إلى حد كبير بمواقف القوى المركزية الأخرى في الإقليم.

وفي ضوء ذلك سيتم الكشف عن ميكانزمات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، ومدى إمكانية تحقيقها لطموح الريادة الإقليمية، خاصة بعد تراجع دور كل من تونس وليبيا في المنطقة، وهو ما سيفتح المجال للتنافس بين الجزائر والمغرب في قيادة الإقليم .

منهجية الدراسة:

وبما أن لكل علم منهجه الخاص يتبعه في معالجة اشكالياته البحثية والذي يسعى من خلاله إلى التوصل إلى نتيجة معينة، بحيث يعرف المنهج بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لمشكلة قصد اكتشاف الحقيقة. وإعتبارا لذلك اعتمد الباحث في هذه الدراسة على مناهج التالية:

منهج صناعة القرار: اعتمدت الدراسة على هذا المنهج في تحليلنا للدارسة من خلال اعتبار عملية صنع القرار على أنها تلك العملية المغلقة التي يتم تغذيتها بالمعلومات فينتج عنها مخرجات في صورة قرارات يتم اتخاذها، ويهتم هذا المنهج بالتحليل الشامل للعوامل المؤثرة التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند اصدار قرارات معينة وتكون بذلك تعبر عن توجهات السياسية للدولة، وعملية صناعة القرار تعتبر من ميزات السياسة الخارجية، وحاولنا تطبيق هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنهج على النظام الجزائري وكيفية تعاطيه مع المتغيرات الحاصلة سواء من البيئة الداخلية للدولة او الخارجية.

وقد مثلت عملية صناعة القرار هدفا أساسيا في الدراسة من خلال تحديد وتوضيح الأهمية الإستراتيجية التي تحظى بها منطقة المغرب العربي في منظور صانع القرار السياسي الجزائري والحديث هنا عن المؤسستان اللتان تتجاذبان عملية صنع القرار السياسي عموما بين المؤسسة الرئاسية التي تهتم بالشؤون الدبلوماسية والاقتصادية الخارجية والمؤسسة العسكرية التي لا تهتم كثيرا بالشؤون الخارجية إلا في الحالات المتعلقة بتهديد الأمن القومي.

اقتراب الدور: يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي. فهو يصور دول العالم كأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية. وتم تطبيق اقتراب الدور من خلال ابراز الأدوار التي تلعبها الدولة على المستوى المغاربي سواء الأدوار التي فرصتها الظروف أو الإمكانيات، أو الأدوار التي تطمح إلى لعبها داخل اقليم الذي تنتمي إليه. ويتشكل الدور نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، في حدود ما توفره إمكاناتها والمحددات التي هي بحوزتها.

ويعرف الدور بأنه أحد المكونات الأساسية في السياسة الخارجية ويتحدد في الوظائف التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية، كما هو عبارة عن مفهوم صناع السياسة الخارجية لماهية القرارات والادراكات والقواعد والافعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها[1].

وانطلاقا مما سبق توظيف الجزائر لإقتراب الدور في تحركاتها في محاولة منها لصناعة الإستقرار، خاصة في ظل التحولات الجيواستراتيجية الراهنة سواء في الإقليم المغاربي، أو في العمق الإفريقي الذي مع دول الإفريقية.

منهج تحليل المضمون: ويعرف بمنهجية بحث كمية نشأت في ميدان الإعلام والعلوم السياسية، اطلق عليها بعض المتخصصين تسمية تحليل المحتوى لإهتمامها بتحليل مضامين وسائل الاتصال الجماهيري والمضامين السياسية[2]، وحسب بيرلسون فقد عرف تحليل المضمون كطريقة بحث، يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى أسلوب الإتصال[3].

وعليه يمثل تحليل المضمون التفحص عن وعي وانتباه للمكمن الدِلالي الذي تتمركز عليه الفكرة أو القيمة أو الخطاب ومايحمله من معنى للمفاهيم المعروضة[4]. وبذلك يقوم تحليل المضمون على إظهار الرسالة التي يود المرسل ايصالها من وراء هذا الخطاب أو المادة الإعلامية سواء المسموعة أو المقروءة، وسنعتمد على هذا المنهج في تحليل خطابات ورسائل وتصريحات زعماء دول المغرب العربي الواردة في الرسالة.

---

[1] قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 29 كانون الثاني 2014، ص8.

[2] مصطفى حميد الطائي وخير ميلاد أبوبكر، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، دار النشر لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ط1، 2007، ص125.

[3] مصطفى حميد الطائي وخير ميلاد أبوبكر، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، ص127.

[4] عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة، دار إبن الكثير، ليبيا، 2010، ص 161.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: يقتصر البحث من جانبه المكاني في تسليط الضوء على منطقة المغرب العربي وبالتحديد الجزائر وعلاقاتها مع الدول المشكلة للمغرب العربي والمتمثلة في: ليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا.

الحدود الزمانية: تنطلق الدراسة من سنة 2003 باعتبارها العهدة الأولى للرئيس بوتفليقة إلى سنة 2013 والتي تعتبر العهدة الثالثة على التوالي لنفس الرئيس.

الإطار المفاهيمي والنظري

إن العلوم السياسية كبقية العلوم الأخرى تملك قاموس يحدد المفاهيم الدالة على الظواهر السياسية، والتي جاءت نتيجة للتراكمات المعرفية التي عرفها هذا العلم بالرغم من حداثته وصعوبة تجريده من الروابط التي تحكمه مع العلوم الأخرى، وتشكل المفاهيم في العلوم السياسية لبنية أساسية للبحث في أي ظاهرة، كما أن المفاهيم تختلف وتتعدد وتتغير وتتطور من مرحلة إلى أخرى، وهذا ما يجعل البحث مفتوحا في ترسيم المصطلحات التي تعبر عن كل مرحلة حسب نظرة كل مدرسة فكرية وأي اتجاه علمي.

السياسة الخارجية: يعتبر موضوع السياسة الخارجية من بين المواضيع التي تحظى بالدراسة والاهتمام من طرف المحللين والمختصين باعتبارها فرعا من فروع العلاقات الدولية، وتعتبر السياسة الخارجية الوسيلة الأمثل في توجيه سلوك الدولة داخل المجتمع الدولي. وبالرغم من تزايد الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع إلا أنها لم تصل إلى تعريف موحد حول السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية، فهي تختلف حسب وجهات نظر الباحثين فمعظمها مقتصرة على تعريف السياسة الخارجية بأحد أبعادها أو مكوناتها سواء على السلوك أو الأهداف.

فحسب **مارسيل ميرل** يرى السياسة الخارجية:" بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح ما وراء الحدود"[1] وبناء على هذا التعريف نجد أن السياسة الخارجية هي تلك القرارات والأفعال التي تعالج مشاكل تطرح خارج حدود الدولة. وفي نفس السياق يعرف **ويليام كوبلين** في كتابه: " مقدمة في العلاقات الدولية " بأنها: " تلك السياسات الرسمية التي تتخذها الدولة تجاه فواعل اخرى خارج حدودها "[2]. أما **جيمس روزنو** فيعرفها بأنها: " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة مسبقا "[3].

وقد ميز كل من **جميس دورتي** و**روبرت بالستغراف** في كتابهما: " النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية " بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بأن العلاقات الدولية ليست هي مجرد السياسات الخارجية لمجموعة من الدول، إذ أن مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى تنفيذ وتشكيل وتقويم الاختبارات السياسية الخارجية في دولة واحدة وعلى أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط. وأن السياسة الخارجية لهذه الدول أو تلك لها جذورها الداخلية بغض النظر عن

---

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، 2009، ص 15.

[2] William D.Coplin, Introduction to International Politics, USA, Prentice-hall, 1980, P113.

[3] محمد موسي، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، دار البيارق، بيروت- لبنان، 1993، ص22-23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدى البعد الدولي لهذه السياسة. إذ أن السياسة الخارجية تصنع في داخل الدولة بينما العلاقات الدولية تجري في الخارج في مكان ما[1].

وفي مقابل هذه التعريفات المنقولة من الأبحاث الغربية، نجد تعاريف لباحثين عرب تناولوا هذا الموضوع من بينهم تعريف **محمد السيد سليم**، الذي يعرف السياسة الخارجية بأنها: " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف في المحيط الخارجي"[2].

ويعرفها **هايل عبد المولى طشطوش** في موسوعته الحديثة للمصطلحات السياسية الاقتصادية بتلك: " المجموعة من الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم، وبشكل عام تسعى عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية والإيديولوجية وازدهارها الاقتصادي "[3].

ويضيف أن ظاهرة السياسة الخارجية هي: " أنماط السلوك السياسي النابع من الواقع الذاتي والموضوعي للدولة، والموجه خارج حدودها السياسية قصد تحقيق هدف سياسي محدد خدمة لمصالحها بمعنى أنها ذلك السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر ".

كما يعرفها **علي شمبش** على أنها: " مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوافرة

---

[1] جميس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، شركة كاظمة للترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص24.

[2] سليم السيد محمد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 12.

[3] هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص114.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتلك الدولة"[1]، وقد حصرها **زايد مصباح** في عملية صناعة القرار حيث اعتبرها العملية الأساسية في السياسة الخارجية في تعريفه الآتي: " كل السلوكيات السياسية الهادفة والمؤثرة الناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية "[2].

ويقدم **عبد المجيد عبدلي** في تعريفه لسياسة الخارجية واصفا إياها: " بفن تسيير الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاصا دوليين منظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية "[3].

وبالرغم من تعدد التعريفات واختلافها إلا أنه سنحاول تقديم تعريف عام للسياسة الخارجية وهو: تلك الممارسات القولية والفعلية العلنية وغير العلنية التي تقوم بها الدولة في المجال الخارجي، والتي تسعى الدولة من خلالها للحفاظ على مصالحها أو تعزيزها والتقليل من الخسائر. ويمكننا القول: أنها تلك الأداة التي تربط البيئة السياسية الداخلية للدول بالنظام الدولي.

المصلحة القومية: يعتبر مفهوما سائدا في البحث والممارسة السياسية، حيث يتسم هذا المفهوم بالغموض نظرا لعدم وجود تعريف شامل متفق عليه، وليس من السهل بمكان تحديد مضامين تلك المصلحة نظرا لاختلافها من دولة إلى دولة، وتختلف من فترة زمنية إلى أخرى، حيث تتدخل فيها عوامل كثيرة مثل شكل الدولة وموقعها الجغرافي في البيئة الدولية...إلخ

انطلاقا من النظرية الواقعية التي تعتبر المصلحة القومية كأداة لتحليل السياسة الخارجية، فقد عرفها رائد الواقعية **هانس مورغانتو** بأنها: " تلك القوة المرتبطة بقضية البقاء القومي وتعزيز

---

[1] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة، دار الرواد، بيروت، 2002، ص13.

[2] نفس المرجع السابق، ص12

[3] أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دار زهران، عمان، ، 2011، ص23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمن الذات"[1]، ويذهب بذلك أنصار المدرسة الواقعية إلى الربط بين القوة والمصلحة مستدلين بأن كل ما يؤدي إلى تحقيق المصلحة يؤدي إلى تحقيق القوة، وكل ما يؤدي إلى تحقيق القوة يؤدي إلى تحقيق المصلحة، حيث يعتبر **مورغانتو** أن المصلحة هي المعيار الذي يمكن على أساسه توجيه وتقيم السياسة الخارجية.

ويعرفها **ناظم عبد الجاسور** في موسوعته السياسية بأنها: " مفهوم واسع ومختلف من دولة إلى أخرى، ومتغير من طرف دولي إلى آخر، تحتوي على تلك المظاهر التي تسعى لها الدولة لتحقيق آمالها، والتي تحمل الصفة الدائمة والثابتة لظروف تلك الدولة " [2].

ويضيف آخرون في تعريفهم للمصلحة القومية بأنها: " سعي كل دولة في تأمين بقاءها واستمراريتها والحفاظ على هويتها، أو هي بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول "[3]. ويذهب البعض إلى ربط المصلحة الوطنية بأهداف السياسة الخارجية بقولهم: " أن المصلحة القومية هي ذلك النطاق الواسع من الأهداف الطويلة والقصيرة الأمد "[4].

إن المصلحة القومية تكون هي المحددات الأساسية والحاجات الجوهرية أو المعايير النهائية التي بموجبها تصيغ الدولة أهدافها وتوجهاتها، وترسم سياستها الخارجية واستراتيجيتها

---

[1] وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات الجامعة الاردنية، الاردن، العدد 42، 2015، ص 142.

[2] ناظم عبد الجاسور، موسوعة علم السياسية، دار المجدلاوي، عمان، 2004، ص332.

[3] روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، مركز الكتب الاردني، الأردن، 1989، ص79.

[4] روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، نفس الصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتكتيكها الدبلوماسي عبر مؤسساتها الدستورية، وعلى أساس مشاركة أكبر قطاع ممكن من الأجهزة المختصة، والرأي العام في الأنظمة الديمقراطية[1].

وقد عمل **توماس روبنسون** على تصنيف مفهوم المصلحة القومية في السياسة الخارجية، حيث انتهى إلى تقديم نموذج أكثر شمولية ودقة لفهم المصلحة القومية[2]:

- **المصالح الأولية:** حيث تشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدول وحمايتها ضد التدخلات الأجنبية .
- **المصالح الثانوية:** وهي مصالح لا تنتمي مباشرة إلى الفئة الأولى ولكنها تساهم فيها، كحماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدانهم.
- **المصالح الدائمة:** هي تلك المصالح الثابتة نسبيا خلال فترات طويلة من الزمن، وقد تتغير هذه المصالح مع الوقت ولكن بشكل بطيء.
- **المصالح العامة:** وتمثل نوعا من المبادئ أو التوجهات في السياسة الخارجية لدولة معينة تجاه قضايا معينة.
- **المصالح المتغيرة:** هي المصالح المتعلقة بفترات زمنية معينة قد تتغير مع تغير صناع القرار أو انتهاء قضية معينة.
- **المصالح الخاصة:** تتبع هذه من المصالح العامة حيث تكون محددة بشكل دقيق ومرتبطة بالزمان والمكان لضمان بقاء التوازن الإقليمي مثلا.

---

[1] محمد بوبوش "مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية" الحوار المتمدن، استرجعت 2015/12/15، المصدر:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=180972

[2] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العرب، بيروت، 1985، ص 28- 29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف الباحث المصلحة القومية بـ: جملة من المتطلبات والحاجات التي يعتبرها صانع القرار بأنها رئيسية وأساسية، والتي وفقها تقوم الدولة برسم سياساتها الخارجية وتحديد أهدافها.

وبالرغم من كل هذه التعريفات إلا أنه توجد صعوبات في إيجاد تعريف شامل للمصلحة القومية نظرا للطبيعة غير المستقرة التي تتميز بها الساحة الدولية والمتغيرات التي تطرأ عليها، وهو ما سيفرض على صانع القرار السياسي من إعادة النظر في المصلحة القومية، وجعلها مفهوما مرنا قابلا للتجسيد في ظل التغيرات الحاصلة، كذلك ليس بالإمكان إهمال مبدأ التوازن في القوى بين الدول، حيث تختلف نظرة كل منها إلى مصلحتها القومية. من دول تسعى للحفاظ على القوة الاقتصادية والسياسية وتعظيمها وأخرى تسعى للحفاظ على أدنى مصلحة، فهذه كلها عوامل صعبت عملية إيجاد تعرف شامل للمصلحة القومية.

الدولة المركز (المحورية): إن من بين مشكلات الأقاليم الأساسية في العالم هي التنافس الحاصل بين دول الإقليم على الظفر بموقع الدولة المحورية في الأقليم، نظرا إلى أن الوصول إلى موقع هذه الدولة يجعل كل التفاعلات الدولية مع الإقليم تمر عبر إرادتها بطريقة تمكنها من تكييف كل تلك التفاعلات لمصلحتها، مما يجعلنا نبحث عن مفهوم الدولة المحورية والمميزات التي تختص بها عن باقي دول الإقليم.

يعبر مفهوم الدولة المحورية عن دولة أو مجموعة من الدول تمتلك أدوات النفوذ والتأثير داخل إقليم معين، وذلك وفق معايير عديدة منها درجة التماسك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنظيمي. وهناك اتجاه آخر يُعرف الدول المحورية بأنها تلك الدول التي تمتلك جغرافية سياسية مهمة، ومن ثم فإن أي سلوك تتخذه سوف يكون له تأثيرا كبيرا على المنطقة والعالم، بما لديها من تأثير على الاستقرار الإقليمي والدولي على حد سواء. وهناك اتجاه آخر كذلك يعرف الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحورية بتلك الدولة التي ترتكز على عدة ركائز هي: عدد سكانها، وتأثيرها الاقتصادي، وقوتها العسكرية، وموقعها الجغرافي، وثقافتها، ومواردها[1].

ومن التعاريف الواردة في تعريف الدولة المحورية بأنها الدولة التي تتمتع بالقوة النسبية مقارنة بجيرانها، ولعل هذه القوة هي التي تسمح لها بممارسة النفوذ على الدول الأخرى، بل والتأثير في مجريات الأحداث في المنطقة[2]، أو أنها التي تعمل في إطار الإقليم، وبالتعاون مع الآخرين من خلال إقامة شراكات مع جيرانها، فضلا عن أنها تلعب دورا مهما في بناء التكوينات والتجمعات الإقليمية، كما أنها تؤثر في جيرانها من خلال شبكة واسعة من الروابط السياسية والاقتصادية[3].

وارتبطت العديد من المصطلحات بمفهوم الدولة المحورية كمفهوم قائد التكامل الإقليمي أو المبادر الإقليمي، إلا أن لكل منها تخضع لشروط ومعايير تختلف عن غيرها نسبيا، فالدولة المحورية تستند بالأساس إلى مجموعة من المقومات الرئيسة التي يجب أن تتمتع بها أي دولة تسعى إلى لعب هذا الدور، وتكمن هذه المقومات في القدرة على طرح مبادرات سياسية وإمكانات اقتصادية المؤثرة باعتبارهما الأساس الذي يستند عليه أي دور محوري مؤثر[4]، إضافة إلى التمتع بالروابط الإقليمية والدولية الجيدة، وأن تكون الأساس والمحرك لأي ترتيبات سياسية وعسكرية في

---

[1] محمد عبد الغفار، آفاق التعاون المستقبلي بين الدول المحورية في غرب آسيا، البحرين، جريدة الأيام، 2013، العدد 8721.

[2] فراس إلياس " الشرق الأوسط وجدلية البحث عن الدولة المحورية الضابطة للعلاقات الإقليمية " مركز الحضارة للدراسات، استرجعت، 2015/12/19، المصدر:
http://www.hsc.com.qa/arabic/news/gulf-in-the-regional-media-165

[3] فراس إلياس، الشرق الأوسط وجدلية البحث عن الدولة المحورية الضابطة للعلاقات الإقليمية. نفس المرجع السابق.

[4] فراس إلياس، الشرق الأوسط وجدلية البحث عن الدولة المحورية الضابطة للعلاقات الإقليمية. نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليم، ولكن المعيار الأهم هو قدرة تلك الدولة على التأثير في الاستقرار الإقليمي والدولي، بحيث يكون انهيارها بمثابة تقويض لعدد كبير من المعادلات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية[1].

المغرب العربي: إن منطقة المغرب العربي في بعدها وعمقها الحضاري والتاريخي عرفت في الماضي بتعدد تسمياتها، فمن كان يأتي من الشمال مثل الرومان والاوروبيون يسميها شمال إفريقيا، ومن كان يأتي من الشرق مثل الأتراك والعرب كان يستعمل كلمة غرب أو المغرب العربي[2]. ويعبر هذا المصطلح على مجمل المناطق الواقعة غربي مصر، أي بتعابير حديثة الجمهورية الليبية، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية، والمملكة المغربية، والجمهورية الموريتانية[3].

ويوصف كذلك بالمغرب الكبير لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى، وبالعربي لتمييزه عن دول شمال إفريقيا ضمن مجموعة البلدان العربية، مع اعتبار أنه يطل على البحر الابيض المتوسط، الشيء الذي يعطيه خصوصية أثرت في علاقته مع البلدان المتوسطية، وأهلته بأن يلعب دورا حضاريا ضمن المجال المتوسطي[4]. ويرى البعض هذه الخصوصية تعني تميز المغرب تميزا عربيا عن الغرب، ومغربيا عن العرب، وأن هذه الخصوصية هي المصدر الأول في صياغة المشروع الوحدوي المغربي بمنطلقاته وأهدافه وحدوده[5].

---

(1) Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy, Foreign Affairs, 1996, (19/12/2015): https://www.foreignaffairs.com/articles/algeria/1996-01-01/pivotal-states-and-us-strategy

(2) صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 2007/1989، دار الحامد، الاردن، 2010، ص75.

(3) سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الحداثة، بيروت– لبنان، 1981، ص9.

(4) صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 2007/1989، ص76.

(5) محسن عوض، محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي، المستقبل العربي، بيروت– لبنان، العدد121، 1989، ص75.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكل منطقة المغرب العربي كتلة جغرافية واحدة، حيث تكتسي البلدان المشكلة له مميزات طبيعية متجانسة ومماثلة، بحيث لا توجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، وتمتلك في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف وواجهة بحرية مهمة، وقد هيأت هذه الظروف الجغرافية المتشابهة إلى تشابه الظروف المناخية والاقتصادية والاجتماعية، والتي سهلت عملية التواصل بين هذه الدول.

وبمكوناته الخمسة ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا فإن المغرب العربي يمتد من الغرب إلى الشرق على خط 42^0طولا أي بين خطي طول 17^0 غرب الساحل الأطلسي لموريتانيا 25^0 شرق الحدود ليبية المصرية، ومن الجنوب إلى الشمال على خط 19^0 عرضا أي بين خطي عرض 15^0 شمالا الحدود الجزائر الصحراوية مع مالي و 37^0 شمال بنزرت[1].

كما تحتل دول المغرب العربي موقعا استراتيجيا هاما شمال أفريقيا ممتدا على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحته حوالي 5.782.140 كلم^2، وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي. وتشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد المغربي، حيث يبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي 6505 كلم، أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله[2]. ويقطن في المغرب حوالي 93 مليون نسمة (2015) موزعين على الدول الخمس بنوع من التفاوت، حيث تختلف هذه الدول عن بعضها البعض من حيث درجة الكثافة السكانية، ومن حيث التمركز البشري والتوزيع الحضري، وتنقسم التركيبة السكانية للمغرب العربي بين الأمازيغ والعرب، حيث يعتبر الأمازيغ السكان الأصليون للمنطقة

---

[1] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 2007/1989، ص 76.

[2] الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات، استرجعت 2015/12/23، المصدر:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f8857cc3-cf48-4b4c-9b0b-054fdfa30b59

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتكلمون لغة تمازيغت، ولا توجد احصائيات رسمية حول عدد الأمازيغ في المغرب العربي وحتى شمال إفريقيا، ويمتد وجودهم من مصر غربا إلى أقصى المغرب غربا.

الدراسات السابقة:

دراسة بوحنية قوي (2014) مركز الجزيرة للدراسات تحت عنوان: "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، تحدث الباحث في دراسته عن العلاقات الأمنية للجزائر مع جارتها في الإقليم، خاصة الفترة التي أعقبت سقوط الأنظمة في كل من ليبيا وتونس، مما زاد من تحركات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة نظرا للأوضاع الأمنية المتدهورة في كل هذه الدول خاصة ليبيا ومالي وموريتانيا التي أصبحت حسب رأي الباحث حاضنة لمثل هذه الظواهر، وتطرق الباحث إلى الاستراتيجيات التي اتبعتها دول المنطقة من خلال الاتفاقيات المبرمة بين دول الإقليم لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، وأشاد الباحث بالدور التي تلعبه الجزائر في كثير من الأحيان في إدارة هذه النزاعات والمشاكل في المنطقة على المستوى الإفريقي، إلا أن دورها أخذ يتراجع داخل الاتحاد المغرب العربي نظرا لفتور العلاقات بين الجزائر وبقية الدول، والتي تمر أحيانا بتعاون أمني تفرضه الظروف. والذي يميز دراستنا عن هذه الدراسة أن هذه الدراسة اقتصرت على الجانب الأمني فقط للعلاقات الجزائرية المغاربية، في حين أن دراستنا شملت جميع المجالات، مع بيان أسباب التي أدت إلى عدم قيام مغرب عربي موحد، في ظل وجود تنافس جزائري مغربي حول قيادة الاتحاد.

دراسة 2013 (Mehdi LAZAR, Sidi-Mohamed NEHAD): تحت عنوان "Vers une nouvelle Algérie"، تعرض فيها الباحثان إلى قراءة في السياسة الخارجية الجزائرية منذ مطلع الاستقلال إلى وقتنا هذا، حيث أبرزا التراجع الذي مس السياسة الخارجية الجزائرية، نظرا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للدور الذي كانت تلعبه بعد فترة الاستقلال. وفشل سياسة الانكفاء التي تتجلى في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية خاصة مع التحركات التي تشهدها المنطقة المغاربية خصوصا والإفريقية عموما، كما تطرقا فيها إلى التحديات والرهانات التي تواجه الخارجية الجزائرية، والتي ستَحول دون تحقيق مصالحها القومية نتيجة تبنيها لسياسات صلبة لا تتناسب مع الوضع الراهن، والذي يتطلب استراتيجية مرنة في التعاطي مع المتغيرات الطارئة على الساحة الإقليمية والإفريقية.

دراسة Jean-François Daguzan (2013) تحت عنوان: La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure أبرزت الدراسة مدى تموقع وقوة الجزائر تجاه بعض الدول الأوروبية والغربية من الناحية الإقتصادية نظرا لتزايد الإعتماد الإقتصادي المتبادل التي تربطها مع هذه الدول، ويلاحظ الباحث ركود العلاقات السياسية بين هذه الدول، ويرجع ذلك لإختلاف وجهات النظر تجاه بعض القضايا الاقليمية والدولية، ويرجع سبب هذا الركود أيضا إلى تمسك الجزائر بمبدأ عدم تدخل في الشؤون الداخلية للدول. أما على المستوى الإقليمي فقد أثبتت الجزائر مكانتها من خلال دورها في مختلف إتحادات المنطقة أبرزها الإتحاد الافريقي، ويبرز الدور الذي تلعبه الجزائر في الجانب الأمني من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية والأمنية مع دول الجوار فقد سعت لحماية ترابها من الخطر الذي يحدق بالمنطقة على غرار الثورات التي شهدتها تونس وليبيا والنشاط الحركات المتطرفة في الساحل الصحرواي، وبالرغم كل هذه الجهود لم تسلم الجزائر من أن تكون هدفا للهجمات الارهابي حادثة تيقنتورين سنة 2013 مثالا.

دراسة Anouar Boukhars تحت عنوان: ALGERIAN FOREIGN POLICY IN THE CONTEXT OF THE ARAB SPRING تطرق الباحث في دراسته إلى تاريخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الخارجية الجزائرية منذ فترة مابعد الإستقلال حيث يشير إلى وجود تغير في مبادئ السياسة الخارجية للجزائر والذي تبناه الرئيس هواري بومدين المبني على مبدأ السيادة في البلد وعدم التدخل في الشؤون الخارجية، وقد سار كل من الرئيس الشاذلي واليمين زروال على هذا النهج، إلا أن مرحلة الرئيس بوتفليقة شهدت نوعا من التغيير حيث أصبح فيه نوع من الإهتمام بالشؤون الداخلية لدول الجوار (تونس وليبيا) نظرا لحالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة في فترة الثورات العربية وكذا مالي على مستوى الساحل. إن هذا الإهتمام المتزايد للجزائر لدول الجوار من شأنه أن يحافظ على سلامة وسيادة ترابها وحمايتها من أي خطر قد يحدق بها. إن هذا التطور في السياسة الخارجية رحب به كثيرون على المستوى المحلي لكونه يعزز من مكانة الجزائر على المستوى الإقليمي، ويعتبر الباحث الجزائر قوة إقليمية في المنطقة بعد ما حركت كل إفريقيا لتنشط من جديد وهذا بارز من خلال الإجتماعات والمبادرات التي تمت في إطار دول النيباد و دول الاتحاد الافريقي

دراسة عتيقة نصيب (2012) رسالة ماجستير تحت عنوان : "العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة 1989 –2007"، تطرقت الباحثة فيها إلى العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى بداية الألفية، حيث أظهرت الجذور التاريخية للنزاع الجزائري من خلال تطرقها إلى الملفات العالقة بين الدولتين، الملف الحدودي والملف الصحراوي، وخلصت إلى نتائج مفادها أن العلاقات بين البلدين مازالت محكومة بالأبعاد التاريخية، إذ أن صناعة القرار بين الدولتين كانت ومازالت خاضعة لمنطق جيوبوليتيكي استعماري، بالإضافة إلى طبيعة النظامين الجزائري والمغربي كانت أحد الأسباب التي أعاقت سيناريو توطيد العلاقات بين البلدين، وبالتالي تفعيل الوحدة المغاربية، وتختلف هذه الدراسة عن دراساتنا في اهتمامها بالعلاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائرية المغربية والتي تعتبر جزئية من موضوعنا، حيث نسلط الضوء على الدبلوماسية الجزائرية تجاه المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.

دراسة العايب سليم(2011) رسالة ماجستير تحت عنوان: "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"، وقد تناول في هذه الرسالة موضوع الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإفريقي على نحو يبحث فيه عن دوافع ومبادئ الدولة الجزائرية وتوظيفها على نحو يسمح لها بالتواجد الفعال على المستوى القاري والدولي، وتوصلت دراسته إلى إبراز جهود الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الاتحاد الإفريقي والمتمثلة في حل بعض المشاكل المستعصية، وتختلف عن دراساتنا في اهتمامها بالنشاط السياسي الإفريقي وبالتحديد في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، عكس دراستنا التي تنحصر في نشاط السياسة الخارجية في دائرة مصغرة وبالتحديد المغرب العربي.

دراسة صبيحة بخوش (2011) أطروحة دكتوراه تحت عنوان: "اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 2007/1989"، حيث تطرقت في أطروحتها إلى الظروف التي تمت فيها ظهور التكتل المغاربي بحيث افترضت أن التكتل المغاربي جاء نتيجة توفر الشروط الأساسية والملائمة للانتقال من التجزئة إلى الوحدة، أم أن الظروف الإقليمية والإفريقية من جهة والظروف الدولية من جهة أخرى أملت على دول المغرب العربي إنشاء اتحاد المغرب العربي. وقد خلصت إلى نتائج مفادها أن التكامل بين الدول لا يتطلب توفر مقومات أساسية بالقدر الذي تتطلب توافق المصالح القومية المشتركة، وقد أشارت الباحثة إلى أن الملف الصحراوي القائم سوف يحول دون قيام اتحاد المغرب العربي. وتختلف عن دراستنا في اهتمامها بالجانب العام للاتحاد المغرب العربي بعكس دراستنا التي اهتمت بالعلاقات الموجودة بين الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدول المشكلة للمغرب العربي، إضافة إلى الطموح الجزائري في قيادة المغرب العربي. وكذلك حاولت هذه الدراسة تغطية فترة زمنية تختلف عن الفترة الزمنية التي حددناها، حيث أن المتغيرات تختلف كليا عن المتغيرات التي حاولنا دراستها.

دراسة Geoff D. Porter تحت عنوان Why Algiers Defends Order at Home But Not Abroad صمدت الجزائر أمام التغيرات الأخيرة على الساحة الاقليمية أبرزها مرحلة الثورات العربية، ويرجع ذلك إلى وجود ديمقراطية عادلة من خلال العديد من الإنتخابات التي أتبث فيها المراقبون شفافيتها، يالإضافة إلى ضمانها حرية الرأي والتعبير وما وجود العديد من القنوات والصحافة إلا لدليل على ذلك. كل ذلك يتزامن مع تضارب الرأي داخل الجزائر حول السياسة المنتهجة من طرف النظام خاصة في عدم إستغلال القوة العسكرية التي تتمتع بها الجزائر من أجل التأثير في أمن المنطقة بشكل عام، حيث يقتصر دور العسكري للجزائر في المحافظة على الوضع العام للبلد. ومن جهة أخرى يعاب على النظام الجزائري عدم إشراك جميع الأطياف السياسية في شؤون البلد والسياسة الخارجية تحديدا. وتعمل الجزائر في المرحلة الحالية إلى رسم مقاربة جماعية مع دول الجوار وتفعيل العلاقات السياسية فيما بينها، أما على المستوى المحلي فهي تحاول جاهدة لإقناع شعبها بضرورة التعاون لصالح المحافظة على أمن وسلامة التراب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

عوامل السياسة الخارجية الجزائرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

عوامل السياسة الخارجية الجزائرية

تتحدد السياسة الخارجية عموما بمجموعة من العوامل التي تأثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية، حيث حددها كل من **كينث تومبسون** و**روي مكريدس** بين ثلاث أنواع من العوامل وهي: عوامل مادية دائمة ديمومة نسبية وتشمل الموقع الجغرافي للدولة ومواردها الطبيعية، وعوامل مادية أقل ديمومة وتشمل المنشآت الصناعية والعسكرية للدولة، إضافة إلى العوامل الديمغرافية، والتركيبة الاجتماعية والذي يمثل الجانب الكمي منها عدد السكان، في حين يمثل الجانب النوعي منها القيادة السياسية والايديولوجية والإعلام[1]. إلا أن الباحث سيعتمد على التصنيف التالي عوامل داخلية وخارجية، وتتمثل العوامل داخلية في التاريخ السياسي للجزائر والموقع الجغرافي والديمغرافية السكانية بالإضافة إلى الجانب الإقتصادي، وعوامل خارجية حيث تم الحديث فيها عن العلاقات الخارجية للجزائر في ثلاث مستويات: العربي والإتحاد الإفريقي والدول العظمى.

المبحث الأول: العوامل الداخلية

ويُقصد بها تلك المتغيرات المتواجدة داخل إطار الدولة، والمرتبطة أساسا بطبيعة تكوينها الذاتي والبنيوي، وهي متغيرات لا تنشأ نتيجة الاحتكاك مع الوحدات الدولية الأخرى[2]، وتشمل فيها الإطار البنيوي والتاريخي لهذه الدولة، وتضاف إليها المتغيرات الطبيعية والديمغرافية والاقتصادية.

---

[1] بركات نظام، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر، الأردن، ط1، 1987، ص349.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 136.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث هناك علاقة تبادلية وثيقة بين هذه المتغيرات الداخلية للدول وسياستها الخارجية، لذلك توجب علينا التطرق إلى دراسة هذه المتغيرات ودورها في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: التطور التاريخي والسياسي

أولا: مرحلة التواجد التركي: يطلق المؤرخون على النظام التركي الذي حكم الجزائر باسم نيابة الجزائر، وانقسم التواجد التركي بالجزائر إلى أربعة أقسام : عهد الباي لارباي (1546 – 1587) والباشوات (1587 – 1659) وعهد الأغوات (1659 – 1671) وعهد الدايات (1671 – 1830)[1]. وقد كانت الوضعية العامة للجزائر بعد هذه المراحل تتميز بالانسجام في مختلف مناطق الوطن، فتوثقت فيها الروابط طيلة القرون وتوحدت فيها الخطوط العامة الثقافية الاسلامية العربية وتقاليده وعاداته الوطنية ومقومات شخصيته الاجتماعية وأنظمته القانونية والاقتصادية[2].

ثانيا: مرحلة الإستعمار الفرنسي: وفي يوم 14 تموز 1830 كانت أولى عمليات إنزال الجنود الفرنسين في الجزائر وبالتحديد في سيدي فرج غرب البلاد، حيث لاقت القوات الفرنسية مقاومة عنيفة من الجزائريين إلا أنها لم تصمد كثيرا إلى غاية 05 آب 1830[3]. ويندرج الغزو الفرنسي للجزائر في إطار التوسع الاستعماري الأوروبي، الذي استفحل خطره بعد الثورة الصناعية وتزايدت الحاجة إلى المواد الأولية، والأسواق التجارية، ومجالات استغلال رؤوس الأموال، فاتجهت

---

[1] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1963، ص 100.

[2] عبد الله شريط و محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 150.192

[3] عقيل لطف الله نمير، تاريخ الجزائر الحديث، منشورات جامعة دمشق، دمشق – سوريا، 2013، ص 281 – 292.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول أوروبا لاحتلال دول إفريقيا وآسيا لتحقيق أهدافها. ويمكن تلخيص الأسباب التي دفعت فرنسا إلى احتلال الجزائر:

أسباب دينية: ويظهر ذلك من خلال قول رئيس الوزراء الفرنسي (دي بولينياك) بأن الاحتلال يجب أن يباركه كل المسيحيين وكل العالم المتحضر، وما جاء على لسانه: (إن كان للصراع الذي أوشك أن يبدأ نتيجة هامة فهي التي ينبغي أن تسجل لصالح المسيحية)[1]. ولعب العداء الديني دورا في احتلال الجزائر حيث كانت هوية الجزائريين الاسلامية تشكل عقدة للفرنسين.

أسباب سياسية: من هذه الأسباب الأزمة السياسية التي عاشتها فرنسا سنة 1830 م بين الحكومة الملكية والمعارضة، فأرادت هذه الحكومة صرف أنظار الرأي العام الفرنسي عن قضاياه الداخلية. بالإضافة إلى العداء التاريخي الذي كان يكنه الفرنسيون للعثمانيين والذين كانوا يسيطرون على الجزائر، وتعويض عن المستعمرات التي خسرتها في مناطق أسيا وأفريقيا خاصة وأنها حصلت على الدعم في أغلب الدول لغزو الجزائر في مؤتمر فينا 1815[2].

أسباب اقتصادية: فمنذ تأسيس الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية وبعد ظهور الأطماع البريطانية في الجزائر من خلال حملة إكسموت سنة 1816 م كلف بوتان من قبل نابليون 1808 م بإعداد خطة مفصلة لغزو الجزائر. وشدة التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى في القرن التاسع عشر خاصة بعد قيام الثورة الصناعية مما دفعها إلى التسابق لاحتلال المناطق الغنية بالمواد الخام اللازمة لتغذية المصانع، وباعتبار فرنسا أحد هذه الدول فكرت باحتلال الجزائر[3].

---

[1] http://www.algeriagate.info/2014/03/blog-post.html.

[2] عقيل لطف الله نمير، تاريخ الجزائر الحديث، ص284.

[3] http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=417025&r=0&cid=0&u=&i=7962&q

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب عسكرية: استغلال ظروف الجزائر العسكرية المتمثلة في فقدان معظم قطع الأسطول الجزائري في معركة نافرين1827*، الأمر الذي أدى إلى إنكشاف السواحل الجزائرية.

ثالثا: بداية المقاومة الشعبية: بعد الغزو المباشر للجزائر إنطلقت الثورات الشعبية بقيادة الأمير عبد القادر الجزائري سنة 1832، وسارع إلى تكوين جيش وطني وإلى إنشاء المؤسسات ووضع قوانين جديدة مستمدة من الشريعة الإسلامية وصك عملة باسمه، وعند تأسيسه لدولة جزائرية حديثة قام الأمير عبد القادر بتحديد الأهداف التي يرمي إليها كتنظيم المقاومة الجزائرية ونشر الأمن وتأديب الخارجين عن القانون، إضافة إلى توحيد القبائل حول مبدأ الجهاد ومقاومة الفرنسيين، مما دفع ذلك فرنسا إلى الاعتراف بالجزائر كدولة تحت قيادة الأمير عبد القادر الجزائري[1].

حينها أدرك الأمير عبد القادر أهمية إقامة العلاقات الدبلوماسية مع السلطان المغربي والباي التونسي نظرا لما تكسبانه من أهمية في تمويل جيشه، لذلك سارع إلى تأسيس علاقات ودية مع الدولتين، حيث لم يكتفي الأمير عبد القادر بالعلاقات مع جيرانه بل تعدى الأمر إلى مراسلة ملك انجلترا قليوم وليام الرابع سنة 1832/09/23 لإيجاد نوع من التوازن بينها وبين فرنسا في

---

* كانت **معركة نافارين** (29 ربيع الأول 1243هـ/ 20 أكتوبر 1827م) من أعنف المعارك البحرية بين الأساطيل العثمانية والجزائرية والمصرية التي كانت تشكل الدرع الواقي للأمة الإسلامية وبين الأساطيل البريطانية والفرنسية والروسية من جهة أخرى. وقعت في خليج نافارين جنوب غرب اليونان، انهزم العثمانيون هزيمة كبيرة، وقد كانت بداية الانهيار البحري للإمبراطورية العثمانية، وسقوط الجزائر سنة (1830م) تحت الاستعمار الفرنسي، ونقطة فاصلة نحو استقلال اليونان من الحكم العثماني.

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، 1997، ص105.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البحر المتوسط وربط علاقات تجارية وتعزيز المصالح بين البلدين، إلا أن هذه المراسلات قوبلت بالرفض[1].

وبالنسبة للمقاومة في شرق البلاد، فإنها لم تكن أقل شراسة من تلك التي حصلت في غرب البلاد بقيادة الأمير عبد القادر، وقد كان يقود حركة المقاومة في شرق البلاد سنة 1830 أحمد بن شريفة المعروف بأحمد باي، وهو كرغلي من أب تركي وأم جزائرية، استقر أحمد باي في قسنطينة بعد اجتماعه مع الديوان والذي كان يتكون من رؤساء القبائل والعلماء، واستمد أحمد باي شرعيته من تبعيته لباشا الجزائر واختياره الدفاع عن الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، وبعد المقاومة التي شنها ضد الفرنسيين خسر أحمد باي عاصمة الشرق قسنطينة إلا أنه لم يستسلم كما فعل العديد من اتباعه السابقين، فعاد إلى قسنطينة لتنظيم المقاومة من جديد وقطع الاتصالات مع مركز القوات الفرنسية ورفض كل معاهدات الصلح فقوبل بمواجهة شرسة من أعدائه إلى أن استسلم في 1848/06/5[2].

وهكذا تميزت المقاومة الجزائرية لقوات الاحتلال الفرنسي بانحصارها في مواقع صغيرة وتحالفات عشائرية ناتجة عن اعتماد ذاتي، ومع التحمس الذي يميز العشائر حال دون قيام جيش موحد. لكن مع بداية القرن العشرين تغير أسلوب النضال حيث بدأت النخبة الجزائرية تتحالف ضد إدارة الاحتلال وذلك على المستوى الوطني، وتتمثل هذه النخبة من الرجال الذين تكونوا في المدارس الفرنسية حيث شعروا بعدم المساواة بينهم وبين الأوروبيين، إضافة إلى عدم وجود أي تمثيل للسكان الأصليين في المجالس المنتخبة، فانتهجت تلك النخبة في مطلع القرن العشرين

---

[1] محمد مورو، بعد 500 عام من سقوط الأندلس 1492-1996 الجزائر تعود لمحمد صلى عليه وسلم، المختار الاسلامي، القاهرة – مصر، 1992، ص 51.

[2] محمد مورو، بعد 500 عام من سقوط الأندلس 1492-1996 الجزائر تعود لمحمد صلى عليه وسلم، ص 55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة جديدة ترتكز على الضغط المتواصل على الحكومة الفرنسية في باريس لتمكينهم من الحصول على مقاعد في البرلمان الفرنسي والسماح لهم بالمشاركة في الانتخابات المحلية والاعتراف بالشخصية الجزائرية.

كما ظهرت أيديولوجيات جديدة نتجت من المحاولات الفرنسية لاستئصال ثقافة السكان واقتصادهم، والتي أدت في ما بعد إلى خلق شروط تحطم هذه المحاولات، وذلك عن طريق مساهمتها في ظهور الحركات الوطنية وتطورها وتحويل مطالبهم من إصلاحات اجتماعية واقتصادية إلى المطالبة بالاستقلال السياسي التام. إلا أن هذه الحركات الوطنية لم تكن تشكل مجموعة متجانسة من الأفراد، حيث كانت لها توجهات وأفكار مختلفة حول مستقبل الجزائر، فالاندماجيون سعوا من أجل تحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية لإدماج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي، مع الاحتفاظ بأحكام الشريعة الإسلامية[1]، في حين كانت الحركات الراديكالية تهدف إلى تحقيق الاستقلال التام وتحطيم النظام الاستعماري، وبالتالي إقامة نظام ديمقراطي يمكن الشعب أن يمارس فيه السلطة عن طريق الانتخابات الحرة.

وكانت من ضمن هذه الحركات جمعية العلماء المسلمين والتي إنبثقت سنة 1931 بقيادة عبد الحميد ابن باديس بعد الممارسات القمعية التي كان الاستعمار الفرنسي يمارسها ضد الجزائريين، وسعييه إلى مسح الهوية العربية والإسلامية، وقد كانت حركة سياسية ذات رسالة ثقافية وعلمية واجتماعية أكثر، وأهم نشاط سياسي قامت به الجمعية كان يتمثل في غرس بذور

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص 230.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الروح الوطنية وماضيها الحافل بالأمجاد وحماية الإرث الوطني من الذوبان، وبالتالي تكون قد ساهمت في تنمية الوعي الوطني وتطويره[1].

وفي ما يتعلق بالحزب الشيوعي الجزائري، فقد كان عمله محصورا في المطالبة بإحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية لصالح الجزائريين المسلمين. أما المسألة الوطنية فكان يرى بإبقاء الجزائر تابعة لفرنسا بشرط إحداث الإصلاحات المطالب بها. إن مثل هذه المواقف جعل الحزب الشيوعي الجزائري ينفصل ايديولوجيا عن الطبقات العامة من الشعب، ويبدو واضحا في عدم قدرته على تجنيد الجماهير الشعبية[2].

أما ايديولوجية جبهة التحرير الوطني والتي ظهرت بعد الانقسام الذي حصل في صفوف حركة الانتصار والحريات الديمقراطية برئاسة مصالي الحاج في 1953 حيث صب ذلك في صالح الفريق المؤيد لتبني الكفاح المسلح من أجل الاستقلال من خلال الثورة، ومنذ البداية كانت جبهة التحرير مفتوحة لجميع أعضاء الحركات السياسية الذين تخلوا عن انتمائاتهم الحزبية، وسرعان ما قام هؤلاء بإنشاء مجموعة 22 التي كانت وراء تفجير ثورة نوفمبر[3]. وبالرغم من المشاكل الداخلية التي واجهت الحركة إلا أن جبهة التحرير نجحت في تجنيد الجماهير ضد الاستعمار واستطاعت أن تحقق هدفها الأساسي والمتمثل في الحصول على الاستقلال.

من خلال ما سبق يتبن لنا أن الحركات السياسية الوطنية شهدت تطورات إلى أن وصلت إلى مستويات راقية في أدائها ونضالها غير أن التعنت الاستعماري الذي قابله ارتفاع كبير في الحس الوطني لدى الجزائريين عجل باندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954، فأصبح العمل

---

[1] صالح فيلالي، ايديولوجيات الحركة الوطنية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 1996، ص 23.

[2] صالح فيلالي، ايديولوجيات الحركة الوطنية، ص 26.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص 235.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسلح هو العمل الرئيسي لهيكل الثورة مع وجود عمل سياسي ودبلوماسي وإعلامي مساند للثورة ومساهم في قيادتها.

ومن خلال هذه التطورات التاريخية تشكل النظام السياسي الجزائري من رحم الحركة الوطنية، ثم الثورة التحريرية، حيث تعايش السياسي والعسكري في البدء، ثم ما فتئت القوة العسكرية تتحكم في زمام الأمور، ومع تطور الأوضاع نشأت أزمة كبيرة بين قادة الثورة السياسيين والعسكريين حول جدلية أولية العسكري على المدني أو العكس، وجدلية الداخل على الخارج أو العكس، فتغلب العسكري على المدني والداخل على الخارج ضمن حركة تحالفات في اتجاهات عدة أدت إلى حسم مستقبل الجزائري لصالح العسكري على حساب المدني.

إن قضية بناء دولة الجزائر ليست وليدة الاستقلال بل ترجع إلى أيام الاستعمار فمنذ بيان أول نوفمبر مرورا بميثاق طرابلس وكل المواثيق الثورة الجزائرية من بعد[1]، كان هدفها الأول هو بناء الدولة الجزائرية الحديثة التي انتظرها الشعب طويلا، والتي يأمل أن تغير ملامح المجتمع بعد أن دمر الاستعمار وشوه أبنيته، ولم تعر جبهة التحرير الوطني حينها اهتماما كبيرا خلال ثورتها

---

(1) **بيان أول نوفمبر 1954:** هي الوثيقة التأسيسية للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، ويعتبر البيان بمثابة برنامج سياسي حدد أهداف الثورة وكافة الأساليب المتاحة والممكنة لتحقيق الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية، كما عبر فيه عن كيفيات التعامل مع السلطات الإستعمارية خلال فترات الحرب والسلم بالإضافة إلى علاقات الجزائر مع العالم الخارجي. وعليه فإن بيان نوفمبر يعتبر دستور الثورة، ويعمل على توجيه وتوحيد الجزائريين على مبدأ الإستقلال والحرية وبناء الدولة الجزائرية العصرية.

ميثاق طارابلس 1962: جاء هذا الميثاق بعد إنعقاد مؤتمر طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة بين 27 أيار إلى 04 حزيران 1962، حضرته قيادات الثورة السياسية والعسكرية كأعضاء الحكومة المؤقتة والقيادة العامة لأركان الحرب وقادت الولايات، وخلال هذا المؤتمر تم اصدار ميثاق طرابلس تحدد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمرحلة مابعد الإستقلال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لرسم سياسة ووضع أيديولوجيا واضحة للبلاد بعد الاستقلال[1]، ولعل من الأسباب التي جعلت قادة الثورة يتحفظون على ذلك هو عدم وضوح الرؤية الكاملة لديهم عن النظام الذي ستأخذ به الجزائر بعد استقلالها.

رابعا: مرحلة ما بعد الإستقلال: وما إن حل الاستقلال في 5 تموز 1962 حتى أصبحت قضية الدولة تشغل فكر قادة السياسيين الجزائريين، وبالرغم من أن هذه الفترة شهدت صراعات سياسية عنيفة أخرت بناء الدولة الجزائرية، إلا أنه انطلاقا من سنة 1965 شهدت الجزائر تحولا كبير في كل الأصعدة، تمثل ذلك في ظهور الدولة الجزائرية الحديثة، حيث أكملت بناء مؤسساتها التي بدأت سنة 1967 حتى اكتملت في سنة 1977 ببناء المجالس الشعبي البلدي والمجالس الولائية والدستور والميثاق الوطني والمجلس الشعب الوطني، إضافة إلى تنظيم أول انتخابات لرئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام حيث أفضت إلى انتخاب هواري بومدين رئيسا للبلاد، وتبنت الجزائر حينها النظام الاشتراكي، والذي أكده ميثاق الوطني 1976 وميثاق 1986[2].

وفي أواخر الثمانينات عمل الرئيس الشاذلي بن جديد على حل مشاكل البلد الكبيرة التي عرفتها الجزائر من خلال الانفتاح السياسي والتمهيد للتعددية الحزبية، غير أن هذا المسعى لم يبقه طويلا في سدة الحكم لتواجده بين قوى متصارعة داخل النظام، بين قوى تدعوا إلى الإصلاح وأخرى متمسكة بالوضع الراهن[3]. وبعد صدور دستور 1989 والذي يدعو إلى الانفتاح السياسي وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب وحرية الصحافة، اقيمت اولى انتخابات محلية بعد التعددية حيث

---

[1] خميس حزام والي، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2003، ص125.

[2] عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر، 2004، ص7.

[3] عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر دراسة ميدانية، حزب حركة مجتمع السلم، الجزائر، ص5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اشتد فيها التنافس السياسي، والتي حسمت لصالح الجبهة الاسلامية للإنقاذ، حيث تحصلت في 1990 على 55% في المجالس البلدية وأكثر من 70% في المجالس الولائية، ومع أول انتخابات تشريعية في 26 ديسمبر 1991 أكدت تفوقها على حزب جبهة التحرير الذي حكم البلاد منذ الاستقلال فحصدت 188 مقعدا من أصل 220 في الدورة الأولى للانتخابات[1].الأمر الذي لم تتقبله الطبقة المحافظة في السلطة فتدخل العسكر لحسم المسألة لصالح جبهة التحرير (العلمانيون، الضباط الكبار....) المعارضة لحزب الإنقاذ الإسلامي الفائز إذ أجبر عدد من ضباط المؤسسة العسكرية الشاذلي بن جديد على الاستقالة ثم اقدموا على توقيف المسار الانتخابي وحل جبهة الانقاذ.

وكنتيجة لهذه الأحداث دخلت الجزائر في أزمة سياسية وأصبحت لغة السلاح هي السائدة آنذاك، وكانت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية هي صاحبة الموقف. حينها تم دعوة الرئيس محمد بوضياف لتولي زمام الأمور في 1992 من خلال ترأسه لهيئة رئاسية جديدة هي المجلس الأعلى للدولة، ولم يدم محمد بوضياف طويلا في السلطة حيث تم اغتياله في 29 حزيران 1992 في ظروف غامضة، بعد محاولته حل حزب جبهة التحرير وفرض منطقه على من اوجدوه وعينوه رئيس لهم[2].

وبعد مقتل بوضياف ترأس المجلس الأعلى للدولة الرئيس علي كافي، والذي لم يعمر كثيرا فيها، ثم كلف اليمين زروال – وزير الدفاع – برئاسة الدولة مؤقتا ثم أصبح رئيسا منتخبا في أول انتخابات رئاسية بعد التعددية سنة 1995، وساد نوع من التوافق في الهيئة الرئاسية وفق منطق

---

[1] عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر دراسة ميدانية، ص 5.

[2] عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر دراسة ميدانية، ص 6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسة العسكرية، إلا أنه لم يدم طويلا بسبب اندلاع صراعات داخل الحكم على اختلاف توجهاته، حينها أقدم الرئيس اليمن زروال على تقديم استقالته وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة[1]. دخل حينها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الانتخابات فائزا بعد انسحاب المرشحين الستة لتشكيكهم في نزاهة الإنتخابات المقبلين عليها، ليضمن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الفوز في الاستحقاقات الرئاسية، ليكون الرئيس الوحيد الذي خاض صراعا خفيا تارة وعلنيا تارة أخرى مع المؤسسة العسكرية، وقد نجح في حسم الصراع لصالح المؤسسة الرئاسية بفضل عوامل خارجية وداخلية تفاعلت لصالحه.

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي

يعد العامل الجغرافي من أهم العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية وقد أثبت ذلك المختصون في العلاقات الدولية بأن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافيا والسياسة، وقد أطلق عليه: "علم الجيوبوليتكس"، وهذا العلم يبحث في تأثير الظروف الجغرافية على الحياة السياسية[2]، إن الموقع الاستراتيجي للدول له دور كبير في العلاقات الدولية على حد تعبير **رينوفان** الذي قال: " أن دولا صغيرة الرقعة قد خلّفت بفضل موقعها الجغرافي أثرا في التاريخ لم تخلفه دول أكثر سعة منها، مزودة بموارد أكثر تفوقا "[3]. ولذا فإن الدول التي لا تتمتع بموقع ذات أهمية يكون تأثيرها أقل على عكس الدول التي تمتلك موقعا هاما، فهو يؤثر في سياستها الخارجية من جميع النواحي، حيث يساعد المجال الجغرافي في تحديد تحركات السياسة الخارجية لأي دولة. ويرى العالم

---

[1] رياض الصيداوي، لماذا استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاستمرار طويلا في الحكم بينما انسحب غيره من الرؤساء بسرعة، الحوار المتمدن، استرجعت 2016/01/10، المصدر : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178994

[2] سعد حقي توفيق، مبادئ في العلاقات الدولية، الكتبة القانونية، بغداد – العراق، 2009، ص 131.

[3] ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت – لبنان، 2000، ص260.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجغرافي البريطاني **هالفورد ماكيندر** أن السيطرة الجغرافية لدولة معينة على إقليم جغرافي معين تؤدي إلى السيطرة على الأقاليم الأخرى[1].

كما أن الدول التي تمتلك جبهة بحرية أو أكثر يضفي عليها قوة أكثر إذا ما تم استغلالها عسكريا واقتصاديا وهذا ما يسمح لها بناء أسطول خاص يسهل لها عملية الاتصال بالعالم الخارجي، لذلك نجد أن الدول التي لا تتوفر على هذه المنافذ الطبيعية تكون عرضة لضغوطات دول المجاورة لها إضافة إلى ارتفاع تكاليف تجارتها الدولية وهذا سينعكس سلبا على سياستها الداخلية.

أولا: المساحة والحدود السياسية: تقع الجزائر في الشمال الغربي للقارة الإفريقية، بين خطي طول 9^0 غرب غرينتش و12^0 شرق غرينتش، وبين دائرتي19^0 جنوبا و37^0 شمالا، حيث تربط بين القارتين الأروبية والأفريقية من خلال البحر الأبيض المتوسط، وبعمقها الممتد في القارة الأفريقية حيث تحدها سبع دول وهي: المملكة المغربية من الغرب على طول 1559كلم ، والصحراء الغربية بـ 42 كلم، ومن الجنوب موريتانيا بـ 463 كلم، ومالي بـ 1376 كلم، والنيجر بـ 956 كلم ومن الشرق تونس بـ 965 كلم، وليبيا بـ 982 كلم[2]. وقد ربطت هذه الحدود الجزائرية مع جيرانها بتاريخ من العلاقات المبينة على الصراع تارة والتعاون تارة أخرى. ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200كلم. كما تقدر الحدود البحرية الجزائرية بـ 12 ميلا بحريا كمياه إقليمية وما بين 32 و52 ميلا بحريا كنطاق للصيد البحري.

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 151.

[2] موقع الرئاسة الجزائرية، http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقدر مساحة الجزائر بـ2,381,741 كلم^2 حيث تعد أكبر دولة في إفريقيا بعد تقسيم السودان، ويبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1622 كلم على خط الساحل و 1800على خط تندوف غدامس[1]. وتمثل الجزائر 40% من المساحة الإجمالية للمغرب العربي مما يجعلها معنية بجميع المشاكل الحدودية التي تتصف بها أغلب الدول الافريقية، إضافة إلى كونها أيضا معنية بشكل مباشر بكل ما يدور في هذه الدول بحكم الجوار.

جدول رقم(1)

يبرز الجدول مساحات الدول المشكلة للمغرب العربي

الأقطار	المساحات بالكلومتر مربع
ليبيا	1.759.540
الجزائر	2.381.741
تونس	163.610
المغرب	446.550
موريتانيا	1.030.000

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لبيانات www.larousse.fr

إن اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر أعطاها ذلك العمق الاستراتيجي المتميز في الأوساط الأفريقية حيث يوفر لها إمكانيات الدفاع أمام أي تهديد خارجي، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني واضطروا للتحصن على السواحل أو في مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تتطلب

[1] Annuaire statistique de Algérie, office national des statistique, alger, 2005, pp51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احتلال القسم الشمالي من الجزائر 18عاما واستمرت عملية احتلال كافة مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن[1].

إضافة إلى الموقع الجغرافي نجد كذلك التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط هيمنتها على الدول ذات التضاريس الوعرة والأمثلة على تأثير العامل الجغرافي في حماية الدولة عديدة في التاريخ، فأحد أسباب عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية هي تضاريس فارس الوعرة التي شكلت ملاذا طبيعيا لسكانها وجيوشها، إضافة إلى الطبيعة الجبلية لليمن التي أضعفت القوات المصرية على فرض سيطرتها[2].

كذلك الحال بالنسبة إلى الجزائر التي تحتل المرتبة التاسعة بين دول العالم من حيث المساحة والأولى إفريقيا والعالم العربي، والتي تتمتع بتضاريس مختلفة انطلاقا من سهل ساحلي ضيق ومتقطع تحصره سلسلة جبال الأطلس التل التي يزيد ارتفاعها كلما اتجهنا شرقا، وعلى أقدام أطلس التل الجنوبية تمتد منطقة هضاب واسعة كلما اتجهنا شرقا، وتحصر هذه الهضاب من الجنوب سلسلة جبال الأطلسي الصحراوي المرتفعة وجنوبي الصحراء الكبرى التي تغطي 90% من مساحة الجزائر[3]، فكل تلك العوامل أعطت للجزائر عمقا استراتيجيا متميزا.

وبشكل عام يشكل العامل الجغرافي أحد أبرز العوامل المتدخلة في تحديد السياسة الخارجية للدول حيث يفرض عليها انتهاج سياسات معينة تتوافق مع الوضع الإقليمي للدولة، وذلك ما يظهر

---

[1] العايب سليم، 2011، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخض، الجزائر، 2011.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 154.

[3] محمد موسى محمود، موسوعة الوطن العربي، دار دجلة، الاردن، 2007، ص 45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في السياسة الخارجية الجزائرية نظرا لإنتمائها إلى عدة دوائر جيوسياسية المغرب العربي، إفريقيا، البحر المتوسط، العالم العربي والإسلامي، وخلق العامل الجغرافي للسياسة الخارجية مجالا للتحرك حيث برز ذلك في تفاعلها داخل إطار الشراكة الأرومتوسيطية والحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، وشكلت الواجهة البحرية منفذا هاما للجزائر لصرف المنتوجات بعيدا عن الضغوطات الحدودية، ونظرا للعمق الجغرافي والمساحة الشاسعة التي تربطها علاقات حدودية مع ستة دول(تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، المغرب) في المنطقة الأمر الذي يجعل الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما يدور في المنطقة، وتبرز التهديدات الأمنية في واجهة هذه المشاكل خاصة إذا علمنا أن النشاط الإرهابي برز بقوة في الحدود الجنوبية للجزائر مع دول الساحل[1] (النيجر مالي وموريتانيا....) الأمر الذي شكل تحديا للسياسة الخارجية الجزائرية في سعيها إلى إيجاد إطار للعمل المشترك مع دول الجوار للمجابهة هذه الظاهرة من جهة، كما على الجزائر الحرص على تحسين الأوضاع الإجتماعية لسكان المناطق الحدودية من خلال إقامة مشاريع التنمية مستدامة وذلك تفاديا لأي محاولات الإنضمام إلى الحركات الإهاربية خاصة إذا علمنا أن الأوضاع المعيشية المتدنية تعتبر من أبرز عوامل إنضمام الأفراد إلى مثل هذه التنظيمات.

[1] **دول الساحل:** تغطي منطقة الساحل أجزاء من شمال إفريقيا وتشتمل على مجموعة دول هي السنغال وجنوب موريتانيا، ووسط مالي، وشمال بوركينا فاسو، وأقصى جنوب الجزائر، والنيجر، وأقصى شمال نيجيريا وجنوب السودان، وسط تشاد ووسط وجنوب السودان ، وشمال إريتريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (1)

خريطة الجزائر وسط المغرب العربي

المصدر: https://goo.gl/FgvNeg

ثانيا: الموارد الطبيعية : تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة، لا سيما النفط، حيث تحتل الجزائر المكانة الـ 15 من حيث احتياطي النفط (45 مليار طن)، والمرتبة الـ 18 من حيث الإنتاج والـ 12 في التصدير. وقد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن/سنويا. أما في ما يخص الغاز الطبيعي فهي تحتل المرتبة الـ7، والمرتبة الـ 5 من حيث الإنتاج والـ3 في التصدير. فالجزائر عملاق طاقوي بامتياز، وذلك باستحواذها على 50 % من المخزون، و48 % الإقليمي من الإنتاج الإجمالي والنسبة الهائلة لتصدير الغاز الطبيعي المقدرة بـ 94%، فهي تظل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط من حيث إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي. وتعتبر بذلك المصدر الثالث للغاز الطبيعي والبترول للاتحاد الأوروبي[1].

للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرتها الاقتصادية، بما تقدمه من مواد أولية للتحويل والتصنيع، وتتركز أهم هذه الثروات المعدنية في المنطقة الساحلية وفي الشرق الجزائري بصفة خاصة، بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية. ويحتل الحديد قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة وأهم مكامنه توجد بالقرب من الحدود التونسية عند الونزة التي تنتج 80% من جملة إنتاج الحديد في الجزائر والبالغ 3.4 مليون طن /سنة[2].

كما يوجد الحديد في المنطقة الغربية في غار جبيلات قرب تندوف وهو سهل الاستغلال وذو نوعية ممتازة، لكن موقعه الجغرافي البعيد عن مناطق التصدير والتصنيع بنحو 2000 كم، لم يسمح باستغلاله بطريقة اقتصادية. أما بقية المعادن الكبرى فتحتوي على فلزات عديدة نذكر منها الفوسفات، الزنك، الرصاص، الزئبق، الذهب، اليورانيوم[3].

وتصنف الجزائر ضمن الدول الفقيرة في العالم من حيث الإمكانيات المائية. تتلقى الجزائر14 مليار $م^3$ من مياه الأمطار يستغل منها1,5 مليار $م^3$. أما المياه الجوفية فيستغل منها70% شمالا و25%جنوبا[4].

---

[1] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر:
http://www.andi.dz/index.php/ar/connaitre-l-algerie/ressources

[2] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، نفس المرجع السابق.

[3] نفس المرجع السابق.

[4] نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الديموغرافية السكانية

يُطرح العامل السكاني أو الديموغرافي في نطاق تحديد قوة الدولة ومدى تأثيرها في المجتمع الدولي، حيث يبرز دوره في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وذلك من خلال تأثيره على قوتها الوطنية، ففي سلم كثرة السكان تساعد على تحقيق عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج وهو العمل، فبدون القدر الأدنى من الكثافة السكانية ستكون عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة باللجوء إلى العمالة الأجنبية[1]. فالدولة التي تضم عدد كبيرا من السكان بوسعها إنجاز تنمية نظامها الاقتصادي وتقويته من أجل التأثير على الدول الأخرى، وكما ذكرنا من دون عدد كافي من الأفراد فإنه يصعب الحصول على الكفاءات الإنسانية الضرورية المتخصصة، وأنه من غير المحتمل جدا أن يمتلك عدد صغير من السكان القدرات والكفاءات المطلوبة للاقتصاد المتقدم، حيث أنه من دون قوة اقتصادية لا تستطيع الدولة أن تمارس تأثيرا سياسيا أو اقتصاديا في السياسة الخارجية لمدة طويلة[2].

وبالإضافة إلى القوة الاقتصادية التي تحققها الكثافة السكانية فتمت أهمية أخرى للقوة السكانية من الناحية العسكرية، حيث يعتقد المهتمون بالعلاقات الدولية أن العدد الكبير من السكان ضروري لتكوين قوة عسكرية فعالة، فلا توجد قوة عسكرية حديثة ذات تأثير إقليمي إذا لم يكن وراءها عدد كبير من السكان. وبالرغم من انتشار والتقدم التكنولوجي في مجال التسلح والحروب إلا

---

[1] نظام بركات، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1987، ص353.

[2] سعد حقي توفيق، مبادئ في العلاقات الدولية، ص151.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنه لا يمكن الاستغناء عن هذه القوة البشرية التي تساهم في العديد من المجالات الحربية خاصة الطويلة الأجل[1].

بلغ عدد سكان الجزائر 39,5 مليون نسمة في الفاتح من كانون الثاني 2015 مرتفعا بنسبة 2,15 % مقارنة بسنة 2013، ويرجع هذا الارتفاع المتزايد في عدد المواليد الجدد الذي تجاوز للمرة الأولى سقف المليون حيث بلغ 1.014 مليون مولود في 2014. مع توقعات ببلوغ عدد السكان40 مليون نسمة مطلع 2016 حسب ما أفاد به الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري في تقريره السنوي حول النمو الديموغرافي[2]. وخلال الخمسة عشر سنة الأخيرة زاد عدد سكان الجزائر من 30,4 مليون في 2000 إلى 39,5 مليون في 2015.

إن هذه الزيادة السريعة للسكان في الجزائر سوف تؤذي إلى مشكلة سكانية مستقبلا خاصة في حالة إنعدام التوازن بين عدد السكان والموارد الاقتصادية، حيث تعتمد الجزائر في الفترة الحالية على المداخيل النفط كمورد أساسي يغطي حاجياتها ومسايرة النمو السكاني، إلا أن هذا المورد معرض في السنوات الأخيرة للتراجع في ظل الأزمات الإقتصادية (2008) الأمر الذي سيهدد الإستقرار الإجتماعي والسياسي وستنعكس هذه الوضعية على تحرك الديلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي.

---

[1] نظام بركات، مبادئ علم السياسة، ص 353.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، عدد سكان الجزائر يقترب من 40 مليون نسمة مع ارتفاع كبير في المواليد، استرجعت 2016/01/20، المصدر:
http://www.aps.dz/ar/algerie/14219%20--عدد-سكان-الجزائر-يقترب-من-40-مليون-نسمة-مع-ارتفاع-كبير-في-المواليد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2)

تطور عدد السكان في الجزائر 2000 / 2013

السنوات	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد السكان في وسط السنة بالآلاف	30.416	34.591	35.268	35.978	36.717	37.495	38.297
النمو الطبيعي بالآلاف	449	663	690	731	748	808	795
معدل النمو الطبيعي %	1.48	1.92	1.96	2.03	2.04	2016	2.07

المصدر: من اعداد الباحث وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر لسنة 2014.

http://www.ons.dz

واستنادا إلى نفس الإحصائيات تواصل ارتفاع فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات ارتفاعا معتبرا، حيث انتقلت من 11,2% إلى 11,4% ما بين 2012 و2013، وعرفت أيضا نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ارتفاعا معتبرا كذلك، حيث انتقلت من 27,9% إلى 28,15% خلال نفس الفترة، وواصلت نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15 – 59 سنة) انخفاضها، حيث انتقلت من 64,0% إلى 63,6% في الفترة 2012-2013، في حين واصلت نسبة الفئة التي يتجاوز أعمارها60 سنة ارتفاعها حيث انتقلت من 8,1% إلى 8,3% خلال نفس الفترة، أي ما يعادل 3,188,000 نسمة. وفيما يخص بنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السكان القاطنين في الجزائر بينت عملية التقسيم حسب الجنس فإن نسبة الذكور في الجزائر تفوق نسبة الإناث بـ 1,04 %، حيث تقدر نسبة الذكور بـ 50,52% من السكان مقابل 49,48% من الإناث[1].

وينقسم المجتمع الجزائري إلى عرب وأمازيغ (قبايل وشاوية وميزاب وطوارق) ولا توجد إحصائيات رسمية حول نسب هذه الفئات لإعتبارات سياسية وإجتماعية تفاديا لقيام مشاكل داخلية أبرزها العنصرية الأمر الذي سيهدد التماسك الإجتماعي للدولة أو النزعات الإنفصاليات خاصة في مناطق الجنوب لأن الجزائر تشترك في نفس العنصر البشري مع دول الجوار ليبيا مالي..إلخ. هذه الوضعية فرضت على الدولة الجزائرية توفير العوامل الملائمة وتحسين الأوضاع البيئية والإقتصادية والإجتماعية لهذه المناطق تفاديا لأي نزعات انفصالية أو مشاكل حدودية، علما أن المورد الحيوي للجزائر من النفط ناتج من الصحراء فمثل هذه المشاكل تهدد النظام الجزائري سياسيا واقتصاديا.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر:

http://www.ons.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (2)

النمو الديموغرافي لدول المغرب العربي 2003/ 2013

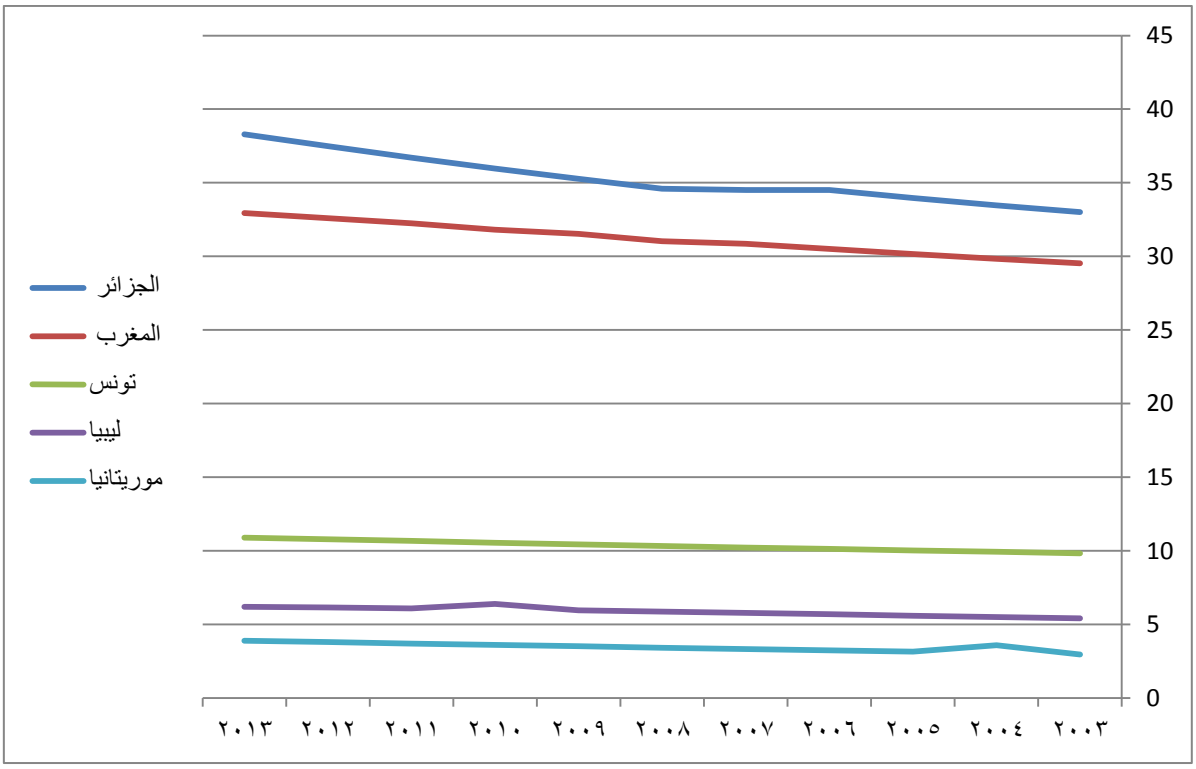

المصدر: وفقا لبيانات البنك الدولي http://www.worldbank.org/en/country/algeria

المطب الرابع: العوامل الاقتصادية

يعد العامل الاقتصادي هاما جدا في تحديد قوة الدولة، وقد اتخذ هذه الأهمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حين تراجع العاملين الإيديولوجي والعسكري، حيث يقصد بالعامل الاقتصادي تلك الموارد الطبيعية والبشرية بما فيها الموارد الطبيعية مصادر الطاقة، إضافة إلى الموارد الغذائية والموارد الزراعية، والواقع أن توفر هذه الموارد للدولة يهيأ لها القاعدة التي تساعد على النهوض بالاقتصادي الوطني مما يسمح لها في تكوين علاقات خارجية كثيفة سواء الاقتصادية أو السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى سباقات التسلح، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية الطبيعية[1].

أولا: شهد الاقتصاد الجزائري إنجازات هامة في الفترة الممتدة بين 1999 و2013، لاسيما على المنشآت الاقتصادية، إذ لم يسبق وأن سجلت المؤشرات الاقتصادية تحسنا إيجابيا مثل تلك المسجلة في السنوات الماضية، بفضل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط وهو ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية وكذا مضاعفة استثماراتها العمومية خاصة تلك المتعلقة بالهياكل القاعدية، مما أدى إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة. حيث ارتفع إجمالي الناتج القومي من 227,65 في مطلع القرن الواحد والعشرين إلى 514,92 مليار دولار أمريكي سنة 2013[2].

ثانيا: ومن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والخروج من الأزمة الخانقة في أواخر القرن العشرين، انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية جديدة وذلك من خلال إعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني انطلاقا من التعديلات التي أجريت في التشريعات الاقتصادية قصد تكييفها مع اقتصاد السوق العالمي، ومن أهم هذه التعديلات قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 01- 03 و01 – 04 على التوالي واللذان يتمحوران حول توفير المناخ الملائم مع وجود آليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار ورفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية[3].

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص155.

[2] حسب بيانات البنك الدولي: http://data.albankaldawli.org/country/algeria

[3] كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، 2005، ص16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: شهدت عملية الانتاج في الجزائر مع مطلع القرن الحالي تجربة تنموية جديدة ظهرت من خلال المبادرات التي قامت بها الحكومة في تبني سياسة اقتصادية تختلف عن سابقاتها وقد ساعدتها في ذلك عودة الاستقرار السياسي والأمني للوطن، حيث هدفت الجزائر من خلال برنامجها إلى انعاش الاقتصاد ورفع من معدل النمو عن طريق الانفاق الحكومي الاستثماري، اضافة إلى دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الزراعي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة، كذلك تهيئة قاعدة تسمح بإعادة النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية[1].

وقد تم تجسيد ذلك من خلال تنفيذ ثلاث برامج خماسية اقتصادية انطلاقا من سنة 2001 إلى سنة 2014 وهي كتالي[2]:

البرنامج الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الفترة ما بين 2001-2004 وخصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 7 مليار دولار أمريكي.

البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ ما بين 2005-2009 وخصص له مبلغ فاق 150 مليار دولار.

---

[1] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، الجزائر، العدد 12، 2012، ص 244.

(*) **يتكون الناتج المحلي الاجمالي** من اجمالي النشاطات في القطاعات الاقتصادية المحلية.

(**) **يتكون الناتج القومي الاجمالي** من اجمالي النشاطات الاقتصادية والمالية الداخلة والخارجة للبلاد.

[2] مصطفى صايج، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على إقتصاد الجزائري، مجلة المغرب الموحد، تونس،العدد 8، 2010/10/01، ص15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرنامج الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014 ويعد أكبر برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال والمقدر بـ 286 مليار دولار أمريكي.

وقد تمكنت الجزائر من خلال برنامجها إلى رفع من مستوى النمو الاقتصادي الجزائري، ورفعا من اجمالي الناتج المحلي ليصل في 2013 إلى 209.7 مليار دولار أمريكي.

ووفقا للبيانات المبينة في الجدول رقم 3 سجل الناتج الاجمالي المحلي نموا متزايدا منذ سنة 2003 ، وقد كان للارتفاع أسعار البترول والنشاط الزراعي والخدمي والصناعي دور هام في مواصلة ارتفاع الناتج المحلي، فقد انتقل في سنة 2007 من 134.97 مليار دولار أمريكي إلى 209.7 مليار دولار أمريكي سنة 2013، وحسب بيانات البنك الدولي فقد بلغ اجمالي الناتج المحلي سنة 2014 إلى 213.51 مليار دولار أمريكي، في حين استمر الناتج القومي الاجمالي في الزيادة من 301.9 مليار دولار أمريكي سنة 2003 ليصل إلى 514.92 مليار دولار أمريكي سنة 2013، وقد انعكس ذلك إيجابا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اذ ارتفع نصيب الفرد من 2094 دولار امريكي سنة 2003 إلى 5500 دولار أمريكي سنة 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3)

الناتج القومي الجمالي والناتج المحلي الاجمالي نصيب الفرد من الدخل القومي والقيم مقدرة بالدولار الأمريكي 2013/2003

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي الناتج المحلي	67.86	85.32	103.19	117	134.9	171	137.2	161.2	200	209	209.7
اجمالي الناتج القومي	301.9	321.8	350.6	370	402.8	421.4	430.8	455.2	473.7	497.3	514.9
نصيب الفرد من الدخل القومي	2093	2300	2800	3100	3600	4200	4280	4470	4590	5200	5500

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الجزائر، وانظر ايضا إلى بيانات البنك الدولي.

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (3)

رسم توضيحي لتطور الناتج القومي والمحلي الاجمالي في الجزائر 2003/ 2013

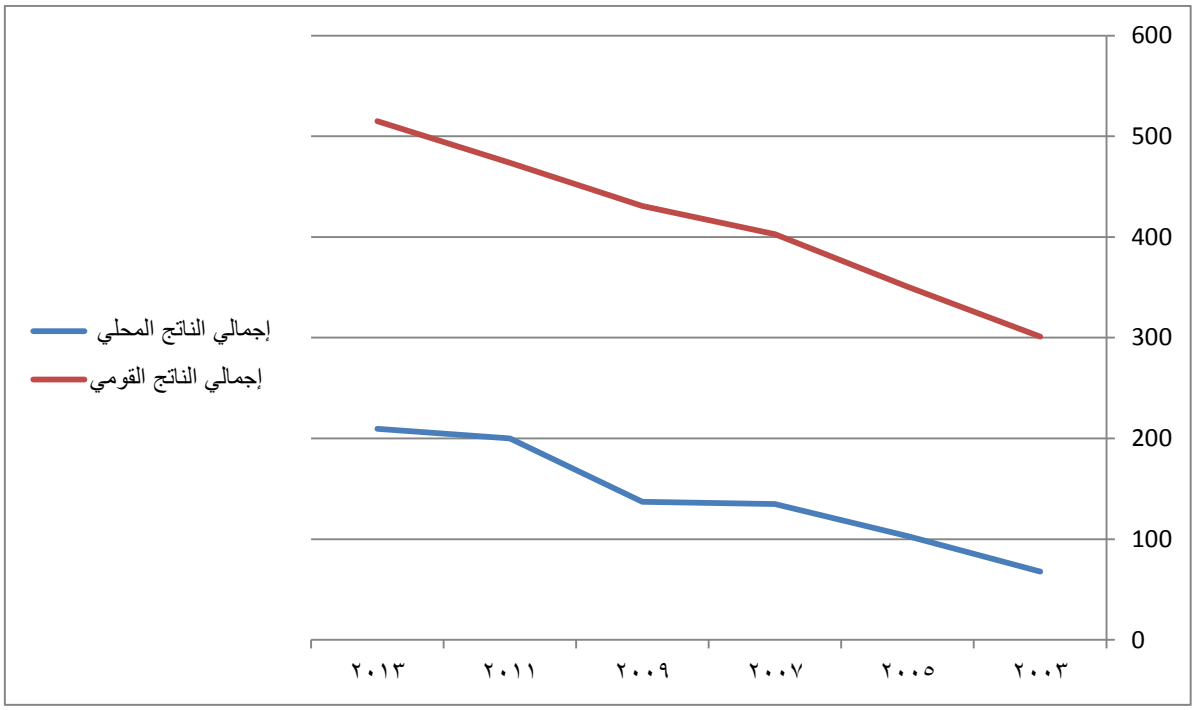

المصدر: وفقا لبيانات الجدول رقم 3.

الشكل رقم (4)

رسم توضيحي لتطور الناتج المحلي الجزائري مقارنة مع دول المغرب العربي

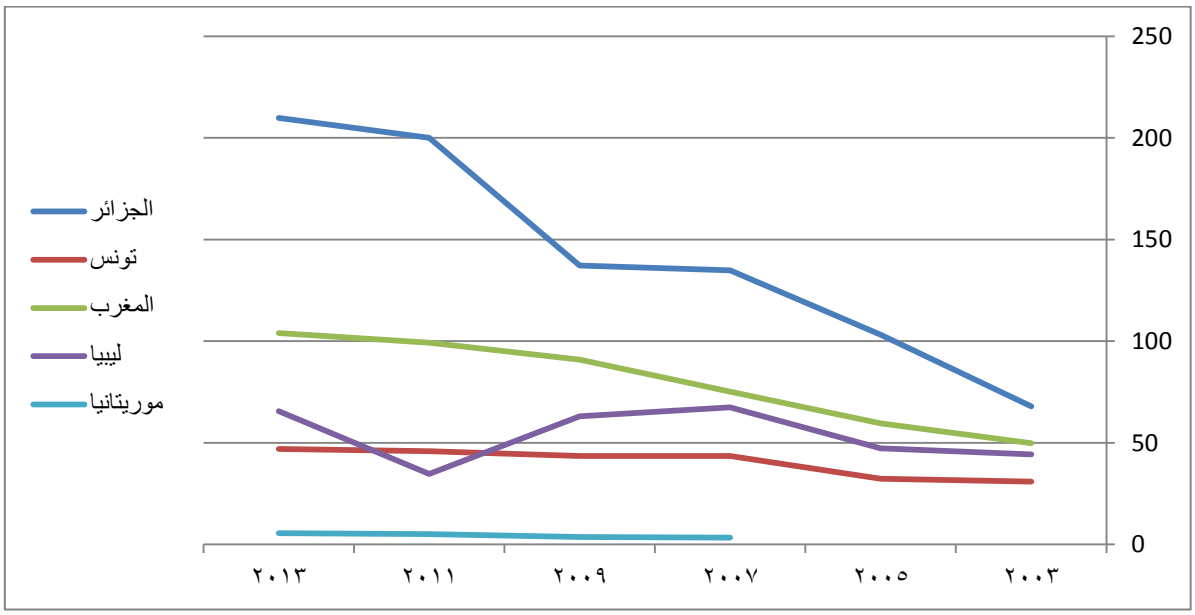

المصدر: وفقا لبيانات البنك الدولي. https://www.google.com/publicdata/explore

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: التجارة الخارجية: اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة تنموية مستقلة، حيث انتهجت منذ الاستقلال على اقتصاد موجه وسياسة حمائية لتجارتها الخارجية، وسعت بذلك إلى فرض رقابة على التجارة الخارجية، إلا أن وبالتحديد مع انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانيات وبداية التسعينات، تبنت الجزائر إصلاحات اقتصادية جديدة بعد فشل النهج الاشتراكي حيث شملت الإصلاحات جميع القطاعات بما فيها التجارة الخارجية، وتم إدخال تعديلات على سياستها الاقتصادية حيث مرت بعدة مراحل* إلى أن وصلت إلى المرحلة الحالية.

وقد أنشأت لذلك بنية مؤسساتية جديدة لترقية التجارة الخارجية، وآليات تعمل على توفير الدعم والسهر على تطبيق السياسة الحكومية استندا إلى المادة 19 من دستور 1996، والذي يمنح الدولة سلطة تنظيم التجارة الخارجية، وتتمثل هذه المؤسسات في وزارة التجارة، والديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، والذي يعنى بتطوير استراتيجية التجارة الخارجية، بالإضافة إلى متابعة التجارة الدولية واعداد برامج لترقية وتحليل اوضاع السوق العالمي، والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، والشركة الجزائرية للتأمين، والصندوق الخاص لترقية الصادرات، والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين[1] .

خامسا: الميزان التجاري: ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية خلال عام 2013 عن عام 2005 لتبلغ 659.17 مليار دولار أمريكي، والتي كانت تقدر قيمتها سنة 2005 بـ 45.023 مليار دولار أمريكي. ويرجع ذلك أولا إلى ارتفاع أسعار المحروقات من جهة، والتطور الملحوظ في

---

[1] وزارة التجارة الجزائرية : http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=masalihekh

(*) مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية 1990 – 1993.

(*) مرحلة التحرير الكامل لتجارة الخارجية انطلاقا من سنة 1994 (برنامج الاستقرار الاقتصادي ، برنامج التصحيح الهيكلي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صادرات الجزائر غير النفطية والمتمثلة أساسا من المواد الغذائية والمعدات والتجهيزات الصناعية المنزلية بالإضافة إلى المواد الاستهلاكية غير الغذائية.

في حين نجد أن قيمة الواردات ارتفعت من 20.048 مليار دولار أمريكي عام 2005 ، لتصل إلى حدود 548.50 مليار دولار أمريكي سنة 2013، حيث تتمثل هذه الواردات في المواد الغذائية المصنعة والمواد الطاقوية وزيوت المحركات والآليات الثقيلة والخفيفة.

جدول رقم (4)

حصيلة التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة الممتدة : 2003 – 2013القيمة بمليون دولار أمريكي

السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الصادرات خارج المحروقات	....	....	١٠٩٩	١١٥٨	١٣٣٢	١٩٩٣٧	١٠٦٦	١٥٢٦	٢٠٦٢	٢٠٦٢	٢١٦٥
صادرات المحروقات	....	....	٤٢٩٣٧	٥٣٤٥٦	٥٨٨٣١	٧٧٣٩١	٤٤١٢٨	٥٥٥٢٧	٧١٤٢٧	٦٩٨٠٤	٦٣٧٥٢
أجمالي الصادرات	١٣٥٣٤	١٨٣٠٨	٤٥٢٣٦	٥٤٦١٣	٦٠١٦٣	٧٩٢٩٨	٤٥١٩٤	٥٧٠٥٣	٧٣٤٨٩	٧١٨٦٦	٦٥٩١٧
الواردات	٢٤٦١٢	٣٢٠٨٣	٢٠٠٤٨	٢١٤٥٦	٢٧٦٣١	٣٩٤٧٩	٣٩٢٩٤	٤٠٤٧٣	٤٧٢٤٧	٤٧٤٩٠	٥٤٨٥٠
الميزان التجاري	١١٠٧٨	١٣٧٧٥	٢٤٩٨٩	٣٣١٥٧	٣٢٥٣٢	٣٩٨١٩	٥٩٠٠	١٦٥٨٠	٢٦٢٤٢	٢٤٣٧٦	١١٠٦٥

المصدر : بنك الجزائر التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم(5)

يوضح اجمالي الصادرات والواردات والميزان التجاري في الفترة الممتدة 2013/2003

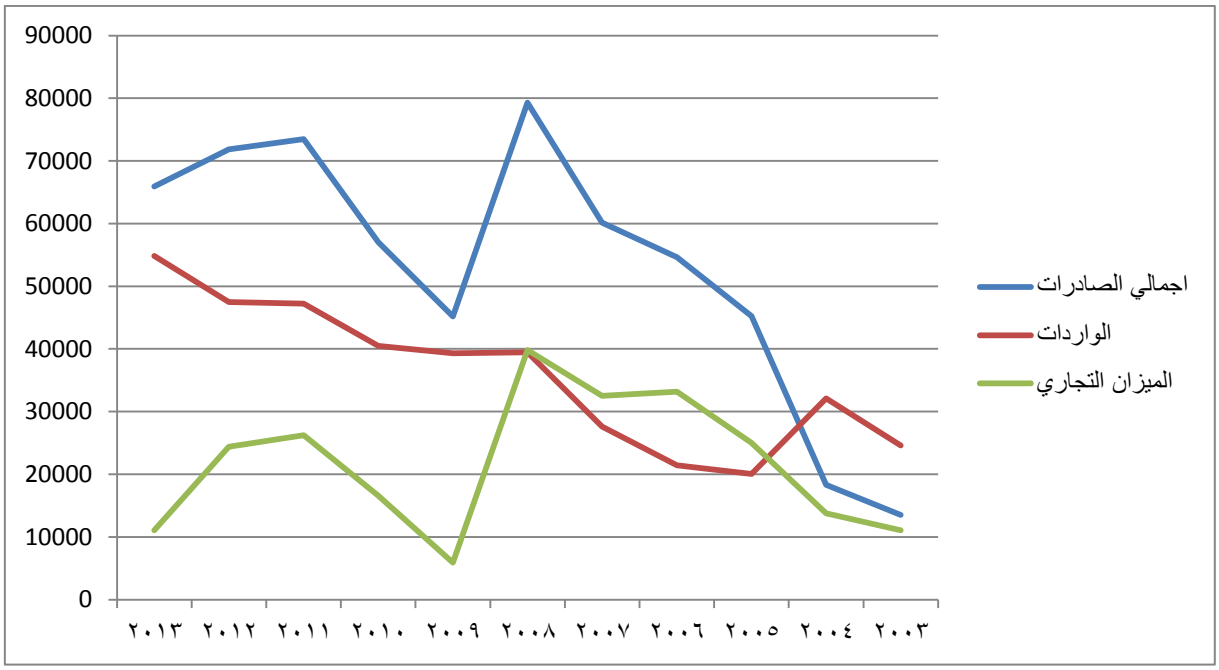

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم4.

ومن خلال استقراء بيانات الجدول رقم 4 يظهر لنا أن حجم الصادرات الجزائرية في حالة تزايد وبنسب متفاوتة، إلا أنها شهدت تراجع في السنتين الأخيرتين بسبب تراجع أسعار النفط، وما يمكن ملاحظته كذلك أن صادرات المحروقات أخذت الحصة الكبيرة من إجمالي الصادرات والتي تسيطر على نسبة 96% مقارنة بالمبيعات الأخرى التي تقدر بنسبة 3.35% . أما الواردات فهي كذلك في حالة تزايد منذ 2003 إلى حدود 2013 فهي لم تشهد انخفاضا الأمر الذي أثر على الميزان التجاري الجزائري خاصة وأنه شهد تراجع قيمته في سنة 2013 نتيجة للنسب المتقاربة بين الصادرات والواردات. ويبقى الميزان التجاري الجزائري ضعيفا نظرا لارتباطه بالمواد الأولية، حيث المحروقات في التصدير والمواد الأولية في الاستيراد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بلغت المبادلات التجارية للجزائر مع العالم سنة 2013 قرابة 64 مليار دولار أمريكي مقابل 62 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من سنة 2012، حيث تبقى أوروبا الشريك التجاري الأول سنة 2013 والتي شكلت 73% من مبيعات الجزائر و61% من مشترياتها، كما بلغت قيمة صادرات الجزائرية نحو القارة الأمريكية بـ 4,5 مليار دولار أمريكي، أما الواردات فقد قدرت بـ 3.2 مليار دولار أمريكي[1]، واحتلت آسيا المرتبة الثالثة على مستوى البنية الإجمالية للصادرات بنسبة 66% وبقيمة بلغت 2.3 مليار دولار أمريكي، كما احتلت المرتبة الثانية على مستوى البينية الإجمالية للواردات بحصة 23%. أما القارة الأفريقية فقد قدرت الصادرات الجزائرية بـ 1.8 مليار دولار أمريكي بارتفاع قدره 37%، وبنسبة واردات تقدر بـ 28.35 دولار أمريكي بزيادة قدرها 17.99%[2].

ويبقى الاقتصاد الجزائري معتمدا بشكل كبير على العائدات النفطية الأمر الذي يجعل اقتصادها مرهونا بسعر المحروقات في الأسواق العالمية، فكل ارتفاع يزدهر معها الاقتصاد الجزائري والنتيجة عكسية في حال انخفاض الأسعار، فإنها ستؤذي إلى هزات اقتصادية مثلما حدثت في سنوات الثمانينات ناهيك عن زوال هذه الموارد. وعلاوة على ذلك فإن هذا القطاع وبغض النظر عن كونه يمثل نسبة 40% من الناتج الداخلي الخام و98%من الصادرات لكنه لا يساهم إلا بـ 2% فقط بالنسبة للتشغيل. وهذا الاختلال الواضح سوف يترك أثرا عميقا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

---

[1] نشرية وزارة التجارة الجزائرية، العدد6، 2013، ص 16.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من الفائض المكتسب من عائدات رتفاع أسعار النفط بالنسبة للجزائر إلا أنه لا يوفر هامشا للحركة ويحد من حركة دبلوماسيتها الخارجية مادامت عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الانتاج الغذائي، ولأن من شأن أي حظر على الجزائر سيؤذي إلى انهيار اقتصادها، كما أن من شأن أي تراجع في أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد الغذائية (القمح، الحليب ...) أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية الأمر الذي سينعكس على الوضع الإجتماعي للمواطن الجزائري ككل، وتتعقد الأمور أكثر إذا علمنا بأن الجزائر تفتقر للصناعات التحويلية وإعتمادها على الاستيراد بصفة أساسية، كلها مؤشرات بإمكانها أن تعيق حركة الجزائر في الساحة الدولية.

خامسا: المديونية الخارجية: من خلال الجدول رقم 5 نلاحظ أن الديون الخارجية على المديين المتوسط والطويل قد عرفت اتجاها تنازليا، حيث انخفضت من 23.35 مليار دولار أمريكي سنة 2003 إلى 4.40 مليار دولار أمريكي سنة 2011، لتصل إلى 3.39 مليار دولار أمريكي سنة 2013. وسمح التسديد المسبق للديون الخارجية التي تمت مباشرتها سنة 2004 بفضل ارتفاع المداخيل النفطية للجزائر بالانتقال من بلد يختنق بفعل المديونية متراكمة في السنوات 1980 – 1990 إلى بلد أقل مديونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (5)

يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر 2013/2001

السنة	مجموع المديونية الخارجية
2003	23.35 مليار دولار أمريكي
2004	21.82 مليار دولار أمريكي
2005	17.19 مليار دولار أمريكي
2006	5.60 مليار دولار أمريكي
2007	5.79 مليار دولار أمريكي
2008	5.92 مليار دولار أمريكي
2009	5.68 مليار دولار أمريكي
2010	5.67 مليار دولار أمريكي
2011	4.40 مليار دولار أمريكي
2012	3.69 مليار دولار أمريكي
2013	3.39 مليار دولار أمريكي

المصدر: بنك الجزائر تقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .

وتقدر نسبة الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل إلى إجمالي الناتج الداخلي للجزائر بـ 1.0% في سنة 2013 (1.22% في 2012، و1.64% في 2011، و2.33% في 2010) مقابل 35.2% في 2003 و 16% في 2005[1]. إجمالا يعرف مستوى الدين الخارجي للجزائر انخفاضا وذلك نظرا للقرار الجزائري القاضي بعدم اللجوء إلى الإستدانة الخارجية[2]، الأمر الذي لم

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 75.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 72.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤثر كثيرا في حركتها على الساحة الإفريقية ودولية نظرا لفك تبعيتها للدول المدينة، وكنتيجة لذلك الإستقلالية السياسية والتخلص من الضغوطات الخارجية والتدخل الأجنبي في إتخاذ القرارات وهو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية، وقد سمح برنامج تسديد الديون للجزائر في إعطاء حرية أكبر لصانع القرار السياسي الجزائري في تبني مواقف معارضة للعديد من الدول الكبرى خاصة في ما يتعلق بالقضايا المغاربية والإفريقية أبرزها التدخل في ليبيا على سبيل المثال.

شكل رقم (6)

التوزيع الجغرافي للدين الخارجي الجزائري 2013

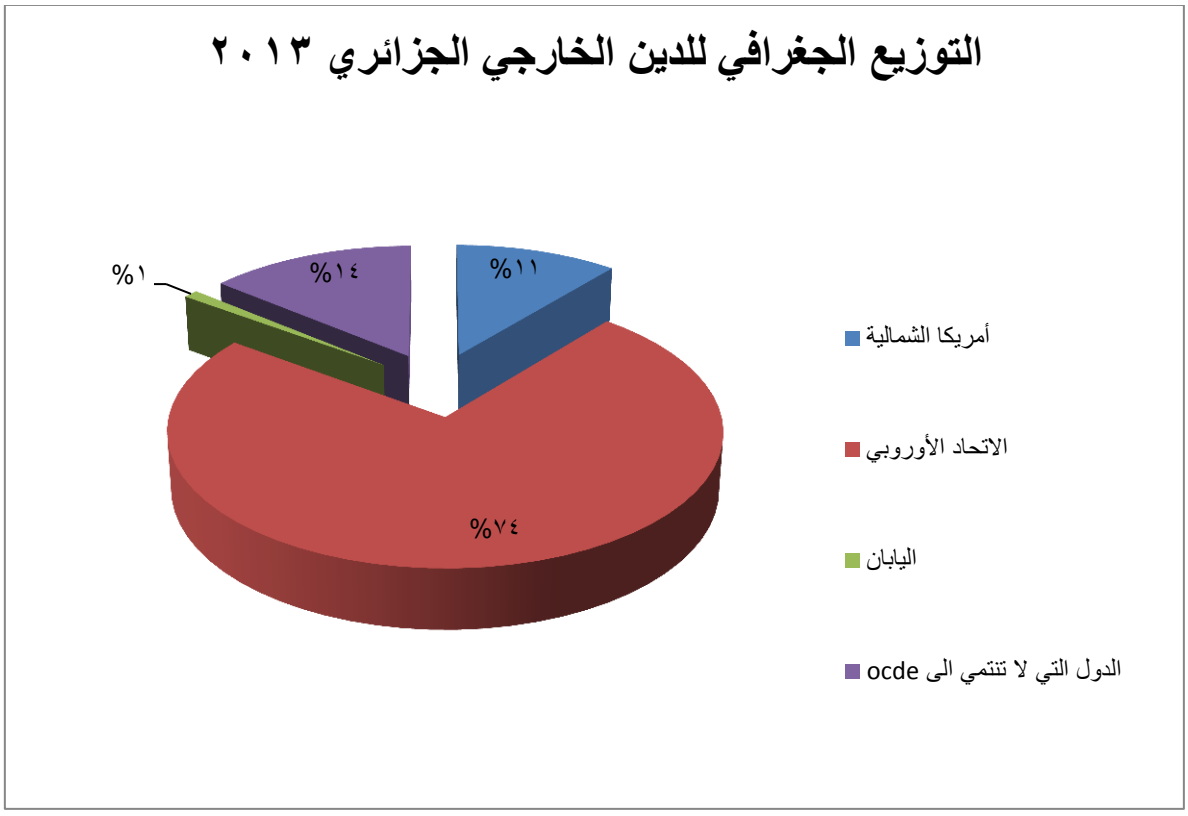

المصدر: بنك الجزائر تقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص71.

OECD: هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأسست عام 1961 وينضوي تحت لوائها 34 دولة من الدول المتقدمة التي تلتزم بالديمقراطية واقتصاد السوق مقرها باريس، تلتزم المنظمة بدعم النمو المستدام والتوظيف، ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على الاستقرار المالي، ومساعدة البلدان الأخرى في التنمية الاقتصادية، والمساهمة في نمو التجارة العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: الاستثمارات الأجنبية: سارعت الجزائر في تنفيذ مختلف البرامج الإصلاحية منذ سنة 1989 من أجل تكييف اقتصادياتها مع التحديات العالمية الجديدة، ولقد كان لهذا التوجه انعكاسات واضحة على الاقتصاد الجزائري من خلال التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الجزائر خاصة في مطلع القرن واحد والعشرين، الذي شهد تطورا ملحوظا في نسبة التدفقات الأجنبية.

أولا_ الاستثمارات الواردة: سوف نتعرض إلى مدى تدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر من خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2013 مايلي[1]:

بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعا، يتم تنفيذها من قبل 306 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 68 مليار دولار وتوظف 93 ألف عامل.

وحلت الامارات واسبانيا وفرنسا وفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحد والولايات المتحدة والصين ولوكسمبورغ على التوالي في قمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الامارات واسبانيا وفرنسا نحو 43% من إجمالي الاستثمار.

وتتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28.1% والمعادن 21.1% والعقار بنسبة 19.6%.

---

[1] تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2003 – 2015)، الكويت، 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصدرت شركة الإمارات للاستثمار الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 5 مليارات دولار امريكي.

شكل رقم (7)

يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين 2015/2003

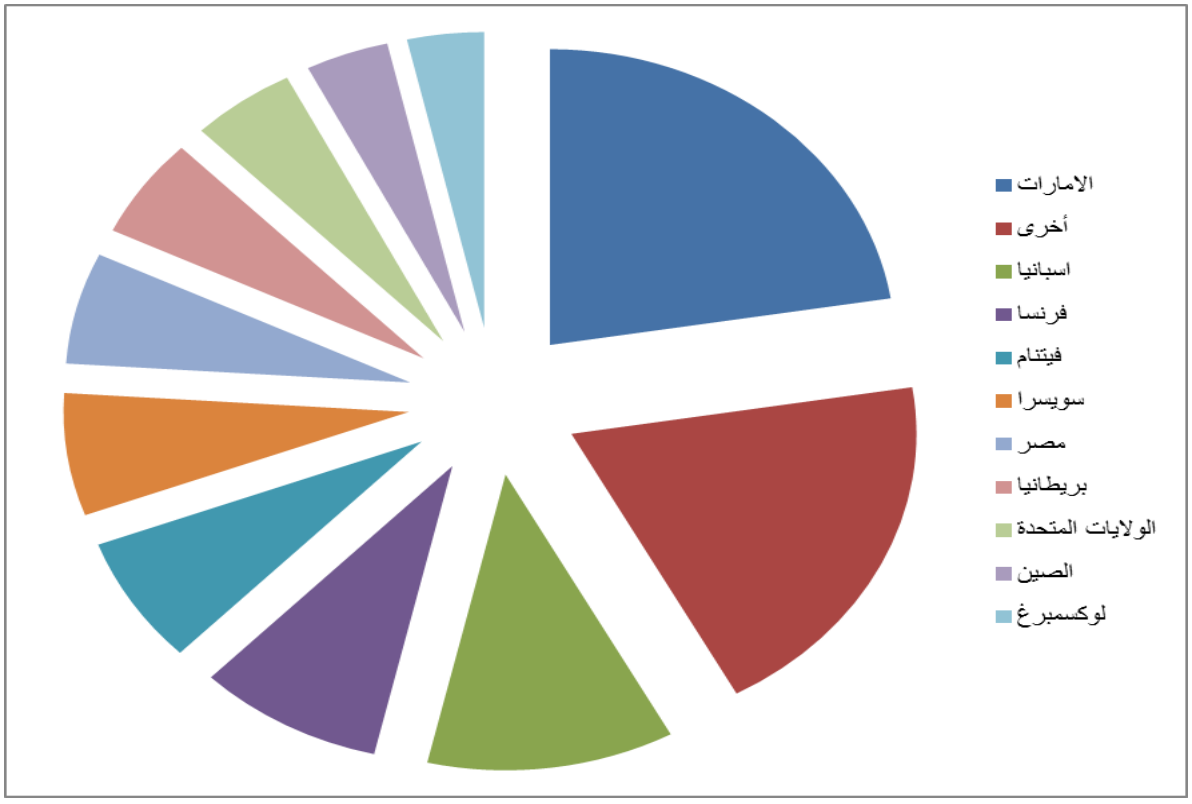

المصدر: وفق بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 2015.

ثانيا_الاستثمارات الصادرة: أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر الاستثماري في الخارج خلال نفس الفترة 2003 و2013 قد بلغت مايلي[1]:

[1] تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت (2003 – 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغ عدد مشروعات الاستثمارات الجزائرية المباشرة في الخارج إلى 15 مشروعا يتم تنفيذها من قبل شركات جزائرية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الاجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 1.7 مليار دولار أمريكي وتوظف نحو 3 الاف عامل.

وحلت اليمن وكوت الديفوار والدومينيكان وتونس واسبانيا والعراق والولايات المتحدة وسيريلانكا وايطاليا على التوالي في قائمة أهم الدول المستقبلة للاستثمارت الجزائرية حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة اليمن وكوت الديفوار والدومينيكان نحو 75% من إجمالي الاستثمار.

وتصدرت شركة سونوطراك النفطية قائمة أهم الشركات الجزائرية المستثمرة في الخارج حيث تنفذ 6 مشروعات.

شكل رقم (8)

يوضح أهم الدول المستقبلة لإستثمار الجزائري مابين 2015/2003

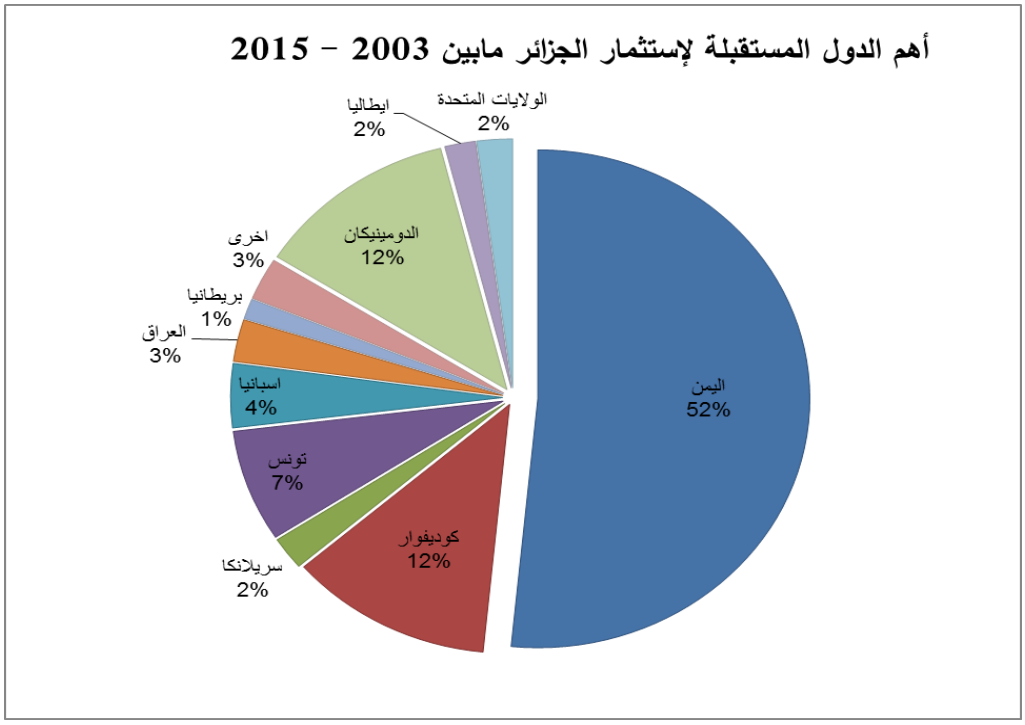

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: وفقا لبيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2015.

وبناءا على ماسبق تمثل العوامل الإقتصادية جانب ضعيف ومؤثرة في تحرك السياسة الخارجية الجزائرية سواءا داخل القارة الإفريقية أو على المستوى الدولي نظرا لإرتباط إقتصادها بأسعار المحروقات وضعف الانتاج الصناعي الأمر الذي يجعل تحركها على الساحة المغاربية محدودا أيضا، بالرغم من الفائض المالي الذي تحققه من جراء إرتفاع أسعار البترول والتي نتجت عنه تسديد للديون الخارجية الأمر الذي ساهم في فك إرتباط الجزائر ولو نسبيا للتبعية الخارجية، إلا أصبح لزاما على الجزائر البحث عن مداخيل أخرى تغطي أنخفاض أسعار البترول ابرزها الإهتمام بمجال الزراعي والتصنيع التي يمكن من خلالها المنافسة على الساحة الدولية.

المطلب الخامس: نظام الحكم ومؤسسات الحكم

يعتبر النظام السياسي بمثابة الإطار العام الذي يحكم السياسة العامة للبلاد، حيث تعتبر السياسة الخارجية جزءا من هذا الإطار، والذي يمثل البيئة الداخلية بالنسبة لعملية صنع السياسة الخارجية، ويفترض أن يلعب النظام السياسي بمختلف مؤسساته دورا في التأثير على الشكل الذي يمكن أن تتخذه عملية صنع السياسة الخارجية.

يعتبر العديد من الباحثين أنه من الصعب تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري حيث يؤكدون على أن ثمة مفارقة داخل النظام، فعلى حين يبدو أنه تجاوز مرحلة الشمولية التسلطية وبدأ يخطو نحو الديمقراطية لكن هناك عدة قرائن تنفي هذا التحول، إذ تظهر في هذا الشأن ازدواجية طبيعة النظام السياسي الجزائري بين واجهة ديمقراطية شكلية، وأخرى تعبر عن الثبات الوظيفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطبيعة النظام التسلطي الذي كان سائدا منذ الاستقلال وإلى الآن حتى وإن خفت اللهجة وتنوعت الطرائق والأشكال[1].

إن طبيعة النظام الجزائري والمؤسسات التي يحتوي عليها مرت بمرحلتين أساسيتين: مرحلة الأحادية السياسية والتي عبر عنها الخطاب السياسي الجزائري بعد الاستقلال بتمسكه بالخيار الاشتراكي ومناهضته للإمبريالية الغربية بكل أشكالها، وهو ما ظهر في الميثاق الوطني سنة 1964حيث جاء فيه: " إن السياسة الخارجية هي طريقنا نحو المجتمع الاشتراكي، وما يحدد تصورنا للسياسة الخارجية هو كفاحنا ضد الاستعمار القديم والحديث والامبريالية، للدفاع عن حق الشعوب في تقرير المصير، وكفاحنا من أجل نظام اقتصادي دولي جديد وعلاقات دولية تضمن حقوق كل الدول في المشاركة في معالجة القضايا الدولية "[2]. واحتكر النظام حق تسير الدولة والمجتمع وسعى إلى بناء دولة مركزية ذات بعد تنموي في القطاع الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، حيث تجلى ذلك الاحتكار في انفراد الرئيس بالسلطة ويتجلى ذلك في تربعه على مختلف السلطات وتقلد عدة مناصب، وبمحاولة بناء علاقة مباشرة بينه وبين الشعب، وقد كان حزب جبهة التحرير الوطني حينها يعتبر المؤسسة الرسمية الأولى التي تتصدر جميع المؤسسات.

أما المرحلة الثانية من طبيعة النظام الجزائري فهي التي انتقل من النمط الاشتراكي الشمولي إلى النمط التعددي الليبرالي، وقد جاءت عملية التحول في ضوء ما استجد من متغيرات داخلية وإقليمية ودولية وعليه أصبحت مسألة التغيير في طبيعة النظام السياسي هي مسألة أكثر

---

[1] محمد بوضياف، 2008، مستقبل النظام الجزائري، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص53.

[2] نورالدين حشود، 2005، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992 – 2004، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة – الجزائر، 2005، ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ضرورية من أجل إبقاء على النظام واستمراره، وذلك عن طريق ايجاد صيغة سياسية جديدة للتوافق بينه وبين المجتمع[1]. وبطبيعة الحال كان خيارا لابد أن يأخذ به أصحاب السلطة في الجزائر، ونتج عن ذلك إقرار التعددية كصيغة جديدة للنظام السياسي في الجزائر حيث تغيرت البنى والهياكل التي كان يرتكز عليها سابقا، وجاءت بوادر التغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري في مشروع التعديل الدستوري الصادر في 3 تشرين الثاني 1988، وترتبت عنه جملة من الحقائق أبرزها[2]:

- دعم موقف رئيس الجمهورية في مواجهة المعارضين للإصلاحات، بعدما منحت المادة رقم 5 (بعد إعادة تركيبها وصياغتها) الرئيس السلطة في الرجوع مباشرة إلى الشعب في صناعة القرار، الأمر الذي يجعله في مأمن عن كل أنواع الضغوط التي يحتمل أن يتعرض لها من قبل الحزب والجيش.
- تنازل الرئيس الجمهورية عن بعض صلاحياته التشريعية لرئيس الحكومة والبرلمان لغرض تجسيد التوجه الإصلاحي الرافض لاحتكار السلطة، وهذا يعني تنظيما جديدا للسلطة التنفيذية محورها أنها ستكون مسؤولة أمام البرلمان.
- إلغاء قاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب الواحد والدولة.
- فصل الدولة عن الحزب ومنح الاستقلالية للرئيس للقيام بالإصلاحات التي وعد بها وتضمنها دستور 1989.

---

[1] خميس حزام والي، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية اشارة إلى التجربة الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2003، ص 140.

[2] خميس حزام والي، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية اشارة إلى التجربة الجزائر، ص 141.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- انهاء الدور السياسي للجيش وإلغاء النص الذي كان يعطيه دورا في بناء الاشتراكية، وكلف فقط بالدفاع عن وحدة وسلامة أراضي البلاد.

ويمكننا القول أن هذه التغيرات لم تأتي من فراغ ولم تتبع من إرادة سياسية للنظام الجزائري، بل جاء تتلبية لمطالب جسدتها أحداث تشرين الأول 1988التي دفعت إلى الإصلاحات لغرض إقامة مجتمع مدني يشارك في القرار السياسي، وتجسد ذلك في فتح المجال أمام الاحزاب السياسية والجمعيات الوطنية. وبالرغم من هذا التحول إلا أنه تأسس على قاعدة هشة لم يراعي فيه الظروف المتأزمة للجزائر آنداك، حين اختزل الأوضاع المتأزمة في البلاد بالفشل التنظيمي للاقتصاد، وأغفلت المجالين السياسي والاجتماعي مما مهد إلى الأزمة السياسية التي تلت تلك المرحلة سنة 1992.

وبعد أن تطرقنا باختصار إلى المراحل التي مر بها النظام الجزائري وطبيعته، سنستعرض أهم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية التي بنيت عليها الجمهورية الجزائرية حسب دستور 1989، إلا أننا سنكتفي بعرض السلطتين التنفيذية والتشريعية بالإضافة إلى الحديث عن المؤسسة العسكرية نظرا لتأثيرها المباشر في الحكم وهي:

أولا: السلطة التنفيذية: أسندت هذه السلطة في دستور1989إلى رئيس الجمهورية، بمساعدة رئيس الحكومة المسؤول أمام المجلس الشعبي الوطني وأمام رئيس الجمهورية، ينتخب الرئيس بواسطة الاقتراع السري والمباشر، والذي يمارس اختصاصات تنفيذية واسعة بمشاركة رئيس الحكومة حيث يتولى تعينه وانهاء مهامه كما ورد في المواد 68/67 من الدستور الجزائري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجسد رئيس الجمهورية وحدة الأمة، وهو حامي الدستور، كما يجسد الدولة داخلها وخارجها وله مخاطبة الشعب دون غيره، وينتخب من طرف الجزائريين المترشحين البالغين من العمر 40 سنة، ويحملون الجنسية الجزائرية أصلا، ولمدة 5 سنوات قابلة للتجديد عن طريق الاقتراع السري المباشر بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها، وقد أحال الدستور الأحكام والكيفيات الأخرى للانتخابات الرئاسية للقانون، وفي مجال الرقابة الدستورية على الإنتخابات الرئاسية فإن المجلس الدستوري يتولى جميع الترشيحات لمنصب رئيس الجمهورية ويودع التصريح بالترشيحات لدى الأمانة العامة لهذا المجلس، ومنه يقوم المجلس بالفصل في صحة الترشيح بعد الاستماع إلى تقرير أحد أعضائه الذين يعينهم رئيس المجلس للتحقق من مدى مطابقة المترشح مع الأحكام الدستورية والشروط التي يقررها قانون الانتخابات، وتنشر في الجريدة الرسمية، وبعد إجراء الانتخابات يعلن المجلس الدستوري عن نتائجها، وعند عدم الحصول أي مترشح على الأغلبية المطلقة في الدور الأول يتولى المجلس تعيين المترشحين الإثنين اللذين يشاركان في الدور الثاني للاقتراع، ويعلن عن النتائج النهائية وتقدم النتائج الخاصة بالانتخابات الرئاسية والنظام الذي يحدد إجراءات عمل المجلس الدستوري المادة 117 من قانون إجراء الانتخابات والمواد 26 إلى 30 من النظام الداخلي للمجلس الدستوري[1].

وفي المادة 74 يضطلع رئيس الجمهورية بالسلطات والصلاحيات الآتية: تولي القيادة العليا لجميع القوات المسلحة للجمهورية، ومسؤولية الدفاع الوطني، وتقرير السياسة الخارجية للأمة وتوجيهها، ورئاسة مجلس الوزراء، وتعين رئيس الحكومة وإنهاء مهامه، وتوقيع المراسيم الرئاسية، والتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، كما أن له حق إصدار العفو وحق تخفيض

[1] أنظر الدستور الجزائري، سنة 1989.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العقوبات أو استبدالها، وإمكانية استشارة الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء، وتعيين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وإنهاء مهامهم، وتسليم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، وإبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها، وتسليم أوسمة الدولة ونياشينها، وشهاداتها التشريفية[1].

إضافة إلى رئيس الجمهورية نجد أيضا رئيس الحكومة وأعضائه ضمن تشكيلة السلطة التنفيذية، حيث يعين رئيس الحكومة من طرف رئيس الجمهورية طبقا للمادة 5/47 من الدستور الجزائري. ويقدم رئيس الحكومة أعضاء حكومته الذين اختارهم لرئيس الجمهورية، ويضبط برنامج حكومته ويعرضه في مجلس الوزراء، إضافة إلى تقديم رئيس الحكومة برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه، حيث يمكن لرئيس الحكومة أن يكيف برنامجه في ضوء هذه المناقشة. وينفذ رئيس الحكومة وينسق البرنامج الذي يوافق عليه المجلس الشعبي الوطني، وتقوم الحكومة سنويا بتقديم بيانا للمجلس الشعبي الوطني عن السياسة العامة وتعقب بيان السياسة العامة مناقشة عمل الحكومة[2].

ويمارس رئيس الحكومة زيادة على السلطات التي تخولها إياه أحكام أخرى في الدستور الصلاحيات الآتية[3]:

- توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية.
- ترأس مجلس الحكومة.
- السهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات.

---

[1] أنظر الدستور الجزائري 1989.

[2] أنظر الدستور الجزائري 1989.

[3] أنظر الدستور الجزائري 1989.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- توقيع المراسيم التنفيذية.
- التعين في وظائف الدولة دون المساس بأحكام الفقرتين 7 و10 من المادة 74.

ومع التعديلات الدستورية 2008 أعطت الصلاحيات لرئيس الجمهورية تعيين الوزير الأول وأعضاء حكومته بعد استشارته، حيث أصبح رئيس الجمهورية يترأس مجلس الوزراء، ويكون هذا الدستور قد استحدت منصب الوزير الأول الذي حل محل رئيس الحكومة، والذي بدوره أصبح ينفذ ويراقب برامج رئيس الجمهورية[1].

ثانيا: السلطة التشريعية: تعتبر السلطة التشريعية الركيزة الأساسية في الأنظمة السياسية وجوهرها، وتعد المدخل الحقيقي للنهوض بالثقافة السياسية لدى المواطنين، وسنحاول دراسة تشكيل المجلس الشعبي الوطني واختصاصاته حسب دستور 1989 مرورا بدستور 1996 الذي أضاف الغرفة الثانية للبرلمان وهو مجلس الأمة.

يتكون البرلمان الجزائري في دستور 1989 من مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني، تطبيقا للمادة 92 من الدستور يمارس السلطة التشريعية مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني، وهذه التسمية معتمدة في دستور 1976 و1986 والدساتير التي تليها كدستور 1996. ويتم اختيار أعضائه عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر حسب نص المادة 95 من دستور 1989 لمدة خمس سنوات[2]. وقد استحدثت الغرفة الثانية في البرلمان الجزائري مع دستور 1996 في المادة 101 وهي مجلس الأمة الذي ينتخب ثلثا أعضائه عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي. ويعين رئيس

---

[1] أنظر الدستور الجزائري، تعديلات 2008.

[2] مخلوف صيمود، 2009، طبيعة النظام السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009، ص 368.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية[1].

وتتمثل مهامه في دراسة مشاريع المقترحة والقوانين وتقديم تقارير، بالإضافة إلى التصويت على ميزانية الدولة وإحداث الضرائب والجبايات والرسوم والحقوق المختلفة، كما يصادق على معاهدات السلم والتحالف والاتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة وبالتكامل الاقتصادي[2].

ومن أجل تحديد الطبيعة الفعلية للنظام الجزائري، فإننا لا نكتفي بدراسة المؤسسات وبالتالي سوف نقوم بتحليل طبيعة النظام بنيويا ووظيفيا. وبالرغم التأسيس الدستوري لرئيس الحكومة وبعدها وزير الأول يبقي رئيس الجمهورية المنتخب من طرف الشعب القائد الفعلي للسلطة التنفيذية الذي ينفرد بتحديد السياسة العامة للدولة ورئاسة مجلس الوزراء، وإن التوزيع المؤسس للسلطات المرتبطة بالهيئة التنفيذية بين رئيس الجمهورية والوزير الأول، والذي أصبحت وظيفته تنفيذ برنامج الرئيس، والذي انتزعت منه صلاحيات منحت لرئيس الجمهورية، مما جعل السلطة التنفيذية تخضع لها كل مؤسسات الحكومية[3].

---

[1] الدستور الجزائري 1996، المادة 101: ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر والسرّي و ينتخب ثلثا (3/2) أعضاء مجلس الأمة عن طريق الإقتراع غير المباشر والسرّي من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي. ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. عدد أعضاء مجلس الأمة يساوي، على الأكثر، نصف عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

[2] أنظر الدستور الجزائري 2008.

[3] امايوف محمد، 2013، عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو – الجزائر، 2013، ص 339.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يخص علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية والقضائية فيلاحظ هيمنة السلطة التنفيذية من خلال الصلاحيات الممنوحة للرئيس والتي يلاحظ فيها هيمنة الأولى على الثانية، كما تمتد إلى السلطة القضائية التي من المفروض أن تكون بمعزل عن الحياة السياسية حيث يجعل دستور رئيس الجمهورية القاضي الأول في البلاد من خلال ترأسه للمجلس الأعلى للقضاء وتعيين القضاة.

وعلى ضوء ما سبق نتوصل إلى عدم وضوح طبيعة الحكم في الجزائر بين من يصنفه كنظام الشبه رئاسي بسبب الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة على حساب البرلمان، وبين من يرى أن تضخيم الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية يجعلنا نتحدث عن نظام رئاسي.

ثالثا: المؤسسة العسكرية: تعود الأصول التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية إلى حرب التحرير، حيث شكل جيش التحرير الوطني النواة الأولى التي أسست لنشأة الجيش الوطني الشعبي سنة 1963، ولعل وصف الجيش الوطني الشعبي بأنه "سليل" جيش التحرير الوطني أعطى له دلالات أعمق من الدلالة الرمزية والتاريخية، فالجيش الجزائري الحديث ورث في الحقيقة معظم خصائص وميزات جيش التحرير، لذلك من الضروري التذكير بأن نشأة هذا الأخير جاءت عبر قناعة تشكلت لدى العسكريين من قدماء المنظمة الخاصة التابعة لحزب الشعب بضرورة تجاوز خلافات السياسيين وإعلان الثورة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي، وهو الأمر الذي أرسى أول مبدأ يحكم علاقة العسكري بالسياسي في الجزائر [1].

[1] مسلم باباعربي، 2005، الجيش والانتخابات في الجزائر 1991- 2004، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص 26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظرا لعدم قيام مؤسسات فعلية وحقيقية تمارس لعبة الحكم، وغياب المؤسسات الدستورية الحقيقية أدى إلى تزايد دور المؤسسة العسكرية والتي كبرت على حساب المؤسسات الأخرى، والذي يتجلى في تدخلها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

انطلاقا من مقولة الباحث الفرنسي **جان فرانسوا داغوزان** عن دور مؤسسة الجيش في الحياة السياسية في المغرب العربي قائلا: " في أي بلد من بلدان المغرب، حتى في ليبيا لا يلعب الجيش دورا أكثر أهمية في الحياة السياسية من الدور الذي يلعبه في الجزائر "[1]. إن الحديث عن الخصائص التي تميز المؤسسة العسكرية الجزائرية عن باقي الجيوش الاخرى في المغرب العربي أو في العالم العربي والتي عبر عنها الكاتب **مجدي حماد** بأنها الأسباب المفسرة لظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية، وهي مسألة متعلقة بالمؤسسة العسكرية كفئة وكتنظيم والمتمثلة في احتكار الشرعي للقوة والانفراد بالتفوق التكنولوجي والمعلوماتي فضلا عن التنظيم الهيكلي المحكم وهي بالأساس عوامل بنائية، اضافة إلى المسائل مرتبطة بنشأة وتاريخ الجيش الجزائري وممارساته السلطوية وهي الميزة الأكثر حضورا عند تفسير ظاهرة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

أما الخصائص المرتبطة بالجيش الجزائري فيمكن ايجازها كالتالي:

1- الشرعية الثورية: من المتعارف عليه في أغلب النظم السياسية المعاصرة أن الدول والأنظمة هي من تسعى إلى تشكيل جيوش للدفاع وحماية هذه الأنظمة، إلا أنه في الجزائر نجد العكس حيث إن المؤسسة العسكرية هي من ساهمت في إنشاء الدولة الجزائرية، ويقول **رشيد تلمساني** في هذا الصدد "الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر، بينما من المفروض أن الدولة هي التي تنشئ الجيش"[2].

---

[1] مسلم باباعربي، 2005، الجيش والانتخابات في الجزائر 1991- 2004، ص 26.

[2] بوطيب بن ناصر، المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر، مجلة الديمقراطية، عدد 52، بتاريخ 2013/10/25:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك كان من المنطقي في ظل النظام القائم على المشروعية التاريخية أن يحسم الجيش الأمر في اختيار القيادات وتنحيتهم إذا أراد ذلك، ويبقى الجيش حامل المشروعية الثورية على استعداد للقيام بمهام استثنائية، قد لا تدخل بالضرورة في مهامه الدستورية لكنها تنبع من تقدير وفهم قيادته لواقع الأمور وتفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة[1].

2- التركيبة البشرية: إن المؤسسة العسكرية الجزائرية من حيث تركيبتها البشرية تكاد تكون فريدة من نوعها، فالقيادة العسكرية تخترقها ثلاثة فئات أساسية[2]: الأولى تعرف بضباط جيش التحرير الوطني، هم المجاهدون الذين واكبوا مسيرة الثورة التحريرية، ومنهم من تحصل على تكوين في إحدى الكليات الحربية العربية أو السوفيتية، وقد اختاروا عقب الاستقلال الاستمرار في الحياة العسكرية وشغلوا مراكز هامة في قيادة المؤسسة العسكرية وكان هذا الجيل إلى بداية الثمانينات متمسكا بمراكز القرار في المؤسسة العسكرية، وما يعاب على هذه الفئة هو اهتمامها بالشؤون السياسية، وذلك راجع إلى كونها التحقت بجيش التحرير بهدف تحرير البلاد، لا بهدف امتهان الحياة العسكرية.

الفئة الثانية: وتضم ما يسمى بضباط الجيش الفرنسي وهم الضباط الذين تكونوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينيات والتحقوا بالثورة بين 1958و 1961، ودافع وزير الدفاع هواري بومدين عن وجودهم في الجيش خلال مؤتمر الحزب سنة 1964 بحجة افتقاد الجيش لإطارات بمستواهم، وأكد أن مهمة هؤلاء الضباط التقنية بالدرجة الأولى، لكن هذه المجموعة بحكم تكوينها الخاص وخلفياتها الثقافية المتميزة تشكل توجها خاصا داخل الجيش.

---

http://democracy.ahram.org.eg/News/545/Subscriptions.aspx

[1] مسلم باباعربي، 2005، الجيش والانتخابات في الجزائر 1991- 2004، ص 26.

[2] مسلم باباعربي، 2005، الجيش والانتخابات في الجزائر 1991- 2004، ص 26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الفئة الثالثة: فيمثلها الجيل الشاب من الضباط الذين تكونوا في المدارس الجزائرية بعد الاستقلال وهم لم يشاركوا في الثورة بسبب صغر سنهم، وأهم ما يميز هذا الجيل هو أنه لم يعتمد في ترقيته على شرف الشرعية الثورية، وإنما يعتمد على كفاءته المهنية ومدى استيعابه للعلوم العسكرية وتفوقه فيها، وهو بعيد إلى حد ما عن الصراعات السياسية.

إن هذه التركيبة المتباينة لقيادة المؤسسة العسكرية لا محال أن تؤدي إلى خلافات في التوجهات والتبان في وجهات النظر، إلا أنه لا يمكن أن تنفي عنها صفة الانسجام والوحدة على مستوى صناعة القرار، لاسيما القرارات المصيرية التي يساهم في صناعتها مجموعة كبيرة من الضباط يصل عددهم إلى 180 ضابطا، من هذه القرارت المصيرية قرار وقف المسار الانتخابي سنة 1992[1].

3- المساهمة في التنمية: إن من الميزات الأساسية للجيش الوطني مساهماته المباشرة والفعالة في البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، حيث ساهم في إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية، والاجتماعية، لاسيما المتعلقة بالبنى التحتية مثل إنجاز الطرق والجسور والسدود، والمباني، من قبل أفراد الجيش ومجندي الخدمة الوطنية التي أقرت في 1968، ولعل هذا الدور الكبير الذي لعبه الجيش على المستوى الاقتصادي والاجتماعي زاد من مشروعية دخول المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وتعزيز دورها فيها، حيث أصبحت لاعبا أساسيا فيها[2].

المطلب السادس: مراكز صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

---

[1] مسلم باباعربي، 2005، الجيش والانتخابات في الجزائر 1991- 2004، ص 28.

[2] بوطيب بن ناصر، المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر، مجلة الديمقراطية، عدد 52، بتاريخ 2013/10/25:
http://democracy.ahram.org.eg/News/545/Subscriptions.aspx

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر عملية صناعة القرار من أهم العمليات التي تميز السياسة الخارجية، بل إن بعض الدارسين ينظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها سلسلة من القرارات المتوالية المتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة[1]، وتشترك هياكل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية في صفة أساسية وهي أنها هياكل صغيرة نسبيا، فعدد أفراد صناعة القرار يتراوح ما بين 10و 30 فردا، وفي ماعدا ذلك تتفاوت هياكل صناعة القرار فيما بينها تفاوتا شاسعا[2]، وقد تتعدد وتتنوع الهياكل صناعة القرار وتختلف درجة الأهمية والتأثير كل منها حسب موقعها في النظام السياسي وحسب الصلاحيات المنوطة به، إضافة إلى مدى اهتمامها بمجال السياسة الخارجية ذاتها، إضافة إلى هذا أنه من الصعوبة بمكان تحديد ومعرفة المساهمين الحقيقيين في صنع قرارات السياسة الخارجية خاصة الأنظمة الشمولية وأنظمة العالم الثالث التي مازالت تمارس التعتيم على سياساتها.

وبناء على ما سبق فإن تحديد أي الفاعلين أكثر تأثيرا في صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية أمر غاية في الصعوبة، غير أن عددا من الباحثين المهتمين بالشؤون الجزائرية يتكلمون عن مؤسستين تتجاذبان عملية صنع القرار السياسي عموما، وهما المؤسسة العسكرية والمؤسسة الرئاسية، فالأولى بصفتها الصانع الفعلي للقرار السياسي، والثانية تحاول أن تنتزع هذا المركز لتتطابق سلطتها الرسمية أو الشكلية مع السلطة الفعلية، خاصة مع بعد مجيئ الرئيس بوتفليقة[3].

أولا: المؤسسة الرئاسية

تتميز السياسة الخارجية بخصوصية مقارنة بالسياسات الأخرى المتبعة من طرف الدولة في إدارة نشاطاتها، وبالتالي فإن الرقابة على السياسة الخارجية قد تحد من فاعليتها، لذا توجب ألا

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 473.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 473.

[3] امايوف محمد، 2013، عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013. ص55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخضع لنفس الرقابة السياسية التي تخضع لها الممارسات الحكومية الأخرى، لأنها تتعلق بالمصلحة القومية والأمن والمصالح الاستراتيجية للدولة في بيئة دولية غير مستقرة، لذا يحبذ أن تمنح للسلطة التنفيذية مجال الشؤون الخارجية نظرا للاعتبارات التالية[1]:

1- تعقد وتزايد أهمية الشؤون الدولية، بالإضافة إلى السرعة التي تتم بها مختلف التفاعلات الدولية، حتم ذلك على ضرورة أن تكون عملية صنع السياسة الخارجية أكثر مركزية.

2- السرية التي عادة ما تتسم بها الشؤون الخارجية.

وضمن هذا الإطار نجد أن مؤسسة الرئاسة تلعب الدور المركزي في صنع السياسة الخارجية وفق نظرية المجال المحجوز، التي تعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي[2]، إضافة إلى الاستقرار النسبي الذي تتميز به المؤسسة الرئاسية عن باقي مؤسسات الدولة وأبعد عن مجال الخلافات السياسية التي تثيرها الأحزاب .

وعليه إن السلطة التنفيذية في الجزائر على رأسها رئيس الجمهورية تحتكر صنع السياسة الخارجية وتوجيهها نظرا للصلاحيات التي أتاحها الدستور للرئيس الجمهورية، ويعاونه في ذلك وزير الخارجية الذي يقوم بتعينه لهذا الغرض، لذلك نلحظ أن هنالك هيمنة للديوان الرئاسة المكلف بمتابعة القضايا السياسية الخارجية إلى جانب وزارة الخارجية التي هي خاضعة لأوامر الرئيس، وتلعب دورا تنفيذيا أكثر من مساهمتها في صناعة السياسة الخارجية. ويمكن للبرلمان أن يفتح نقاش حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الأمة أو رئيس مجلس الشعبي الوطني كما ورد في المادة 130 من دستور 1996.

---

[1] امايوف محمد، 2013، عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري، ص55.

[2] مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة – مصر، 1986، ص327.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي حيث يلاحظ منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في توجيه وتحدد السياستين الداخلية والخارجية، ففي المادة 58 من دستور 1963 منح لرئيس تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسيرها، ومنح دستور 1976 للرئيس الجمهورية رسم السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، ونصت المادة 74 من دستور 1989 أن للرئيس الجمهورية تقرير السياسة الخارجية للأمة وتوجيهها، فهو يقوم بتعيين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم، وكلها صلاحيات أعاد إثباتها دستور 1996[1].

وينفرد رئيس الجمهورية بصنع السياسة الخارجية دستوريا، لكن الناحية الفعلية تنعكس في واقع الأمر، فعملية صنع القرار في الجزائر مرهونة بالعلاقة التي تربط المؤسستين العسكرية والرئاسية فمن ناحية يمكن وصف هذه العلاقة بالتعاون والاحترام المتبادل بين المؤسستين، ومن الناحية الأخرى تظهر عن الطابع الصراعي القائم بين المؤسستين، إذ نجد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يثمن مجهودات الجيش في قيامه بدوره الذي خوله له الدستور، إلا أنه يؤكد على عدم قبوله بثلاث أرباع الرئيس، حيث يسعى رئيس الجمهورية بأن يكون السلطة الأولى في الجزائر، وأنه لن يخضع لسلطة دولة العسكر التي كانت صاحبة الكلمة الأولى طيلة المراحل التاريخية للجزائر[2].

---

[1] بلحبيب عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل أزمة 1992-1997، دار الراية للتوزيع والنشر، عمان – الاردن، 2012، ص 131.

[2] عزيز طرابلسي، الجزائر ترتيبات مابعد الجنرال، استرجعت في 2016/01/24، المصدر:
http://aawsat.com/home/article/458656/«الجزائر-ترتيبات-«ما-بعد-الجنرال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكننا القول أن هناك عملية استغلال مؤسسة الرئاسة في خدمة المؤسسة العسكرية، أي تبعية الأولى للثانية، وهذا يعني أن صانع القرار الحقيقي هو الجيش، والرئيس ما هو إلا منفذ لما يقرره الجيش، وقد يترك له الحرية في بعض المسائل والقضايا، والتي يمكن أن نذكر منها السياسة الخارجية، نظرا لكون المؤسسة العسكرية لا تهتم كثيرا بالشؤون الخارجية إلا في الحالات المتعلقة بتهديد الأمن القومي، فإن الرئيس يترك له هامش من الحرية في صنع القرار وتنفيذ السياسة الخارجية.

ويمكننا أيضا القول أن الرئيس الحالي للجزائر عبد العزيز بوتفليقة ومنذ وصوله إلى سدة الحكم حرص على إرجاع لمركز الرئيس هيبته، وتمكين الرئاسة من استعادة السلطات والصلاحيات الفعلية التي استحوذ الجيش على جزء منها، وسعى إلى تحجيم دور الجيش في الحياة السياسة، ويظهر ذلك من خلال حملة الإقالات التي طالت معارضيه في المؤسسة العسكرية الذين حاولوا الوقوف أمام القرارات التي يتخذها، وهذا لإعطاء مؤسسة الرئاسة استقلالية أكبر في رسم السياسة العامة للبلاد.

ثانيا: المؤسسة العسكرية

يعد الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة، إنه مؤسسة للأمة، وليس للنخبة الحاكمة، شأنه شأن مؤسسات السيادة الأخرى، كالقضاء أو رئاسة الدولة في النظام الجمهوري الديموقراطي، وفي النظام الملكي الدستوري أو البرلماني[1]، وبعبارة أخرى إن المؤسسة العسكرية هيكل مستقل بذاته ومحايد لجميع التناقضات التي تحدث داخل الحقل السياسي، إضافة إلى كونه مؤسسة تابعة إلى الدولة وخاضع للسلطة فيما يخوله الدستور. إلا أنه ومع انتهاء

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 473.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة الاستعمار ومع بداية مرحلة الاستقلال أدت الظروف إلى زوال الفواصل بين السلطة والجيش، خاصة فيما يتعلق بالتبعات التي خلفها الاستعمار داخل الدولة والمتمثلة في غياب المؤسسات الفعلية والحقيقية التي تمارس الحكم، الأمر الذي أدى إلى تنامي دور المؤسسة العسكرية والتي كبرت على حساب المؤسسات الأخرى في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لدى حظيت المؤسسة العسكرية منذ تلك الفترة بمساندة ورضى الشعب الذي منحه ثقته في التحكم في زمام الأمور داخل الدولة.

إن الظاهرة العسكرية في الجزائر قد تمثل حالة فريدة تجمعت فيها عدة عوامل وصفات منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به، فهي لم تأت نتيجة انقلاب بالرغم من أن بعض مراحل تطورها كان يتسم بالانقلاب، بل إنها نشأت على مراحل تغذت على أوضاع سياسية مختلفة التي مرت بها الدولة الجزائرية، فهي بذلك ظاهرة تراكمية واكبت ظهور القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ أن كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب الجزائري[1]، ثم أصبحت أداة أساسية في معركة الاستقلال باسم جيش التحرير الوطني ثم بعد الاستقلال أصبح الجيش الرسمي للدولة الجزائرية الحديثة وأطلق عليه اسم الجيش الوطني الشعبي، واعتبر جزءا من نظام حكم الحزب الواحد في الدولة الجزائري المستقلة، وذلك ما نجده في الميثاق الوطني 1976وفي 1986. ويمكن حصر أنماط تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في كون الجيش الشعبي الوطني ممثلا في السلطة السياسية إلى غاية شهر مارس 1989 موعد اقرار التحول الديمقراطي في

[1] عبد الحميد مهري، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي تجربة الجزائر، مركز الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2002، ص 62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائر واقرار التعددية الحزبية، بالإضافة إلى حسم والفصل في الصراعات السياسية والحفاظ على الاستقرار الداخلي ومراقبة السلطة السياسية[1].

إن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية قاعدة متجذرة في النظام السياسي الجزائري، فحزب جبهة التحرير الوطني ليس الحاكم في الفترات التي مر بها النظام الجزائري منذ اندلاع الثورة إلى الوقت الراهن، فالخيارات الاستراتيجية والقرارات السياسية تعد من صلاحيات المؤسسة العسكرية، كما أن التداول على منصب الرئاسة الجمهورية لا يشارك فيها إلا المنخرطين في النظام، ولن يصل إليها إلا من ترغب فيه المؤسسة العسكرية، ويعد الجيش هو القوة المنظمة التي يمكن أن يحدث تغيرات جوهرية على الساحة وفي تصحيح العديد من المسارات داخل النظام السياسي الجزائري استنادا إلى مهمة المزدوجة قبل وبعد الاستقلال وهي التأطير السياسي من جهة والدفاع والحماية من جهة أخرى[2].

المبحث الثاني: العوامل الخارجية

ويقصد بها تلك العوامل التي تخرج عن نطاق حدود الدولة حيث تنطلق من بيئتها الخارجية، وتتمثل العوامل الخارجية في شكل وهيكل النظام الدولي والاقليمي الذي تنتمي إليه الدولة، وذلك من حيث نمط توزيع القوى، فعلى سبيل المثال من الصعب على دولة معينة تبني

---

[1] إلياس بوكراع، العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر: هل الجزائر ذو نظام عسكري، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 461، 2001، ص34.

[2] عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة ، ص56.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة العزلة في نظام دولي يتسم باستقطاب حاد، لذلك فإن طبيعة النظام الدولي القائم يلعب دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية للدول[1].

المطلب الأول: المستوى العربي

وإعتبار لذلك سعت الجزائر في محاولة منها إلى استرجاع دورها داخل دائرة الدول العربية، انطلاقا من دورها داخل الجامعة العربية والعلاقات الثنائية التي تربطها مع الدول العربية. وسنحاول في هذا المطلب التركيز على دولتين لعدة اعتبارات أهمها الوزن الإقليمي لهذه الدول، وتم اختيار كل من مصر نظرا للتاريخ الذي يجمع البلدين والوزن الاقليمي التي تحوزه الجمهورية المصرية، أما على المستوى الأسيوي في الخليج العربي تحديدا فقد تم اختيار المملكة العربية السعودية نظرا لتواجدها في جميع القضايا ونشاط سياستها الخارجية على جميع الأصعدة العربية والإقليمية والدولية.

أولا: الجمهورية المصرية

عرفت العلاقات الجزائرية المصرية حالة من عدم الإستقرار طوال نصف القرن الماضي، ففي عهد جمال عبد الناصر، الذي كان يقود الحركات التحررية من أجل الاستقلال في المنطقة العربية، كانت علاقة الجزائر ومصر في أوج ازدهارها، حيث أمدت الجزائر آنذاك تحت رئاسة هواري بومدين الجمهورية المصرية بشكل قوي بالجنود والعتاد في حرب أكتوبر 1973 مع إسرائيل. وكان دور الجزائر في حرب أكتوبر أساسيا وقد عاش الرئيس بومدين ومعه كل الشعب الجزائري تلك الحرب.

---

[1] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ص160.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن مع وصول السادات إلى الحكم في مصر، خصوصا بعد زيارته للقدس في نوفمبر عام 1977، بدأت العلاقات المصرية الجزائرية تعرف تراجعا متسارعا، وزادت سوءا في عهد الرئيس مبارك، الذي لم تشهد في عهده العلاقات الثنائية تقدما يذكر، بل عاشت طيلة سنوات حكمه برودة شديدة بسبب انخراط سياساته في أجندات أمريكية غربية معادية لمصالح الشعوب العربية، ما وضعها في خندق يتعارض والمبادئ التي اتخذت منها الدبلوماسية الجزائرية نهجا لتوجهاتها[1].

وعرفت العلاقة الجزائرية المصرية إحدى أسوأ حالاتها في سنة 2009، بسبب مباراة كروية جمعت منتخبي البلدين بالسودان في تصفيات الترشح لكأس العالم، تبادل فيها أنصار الفريقين الكثير من العنف وأعمال الشغب، ولم يقف هذا الأمر في حدود الجماهير الرياضية، بل تحول هذا النزاع الرياضي إلى حرب إعلامية بين البلدين، ثم تطور إلى أزمة دبلوماسية اقتصادية[2].

خلفت هذه الأزمة الكروية بين مصر والجزائر الكثير من الكراهية والنفور بين الأوساط الشعبية والإعلامية بالبلدين وصلت حد مطالبات شعبية ومدنية بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية نهائيا، ولا زالت بعض تداعياتها السلبية حتى الآن تسري في نظرة كل منهما للآخر، حيث يتجدد الصراع الإعلامي والشعبي في كل لقاء رياضي يجمعهما.

وقبل قيام ثورة 25 يناير 2011 بسنة واحدة في مصر أقدمت الجزائر على قطع تصدير الغاز الطبيعي لمصر نتيجة تأخر الأخيرة في دفع مستحقاتها المالية، وكذلك قيام مصر بإعادة

---

[1] خالد شريف، ما تاريخ العلاقة بين الجزائر ومصر؟، استرجعت 2016/01/25، المصدر:
http://www.sasapost.com/why-continue-media-bickering-between-egypt-and-algeria-4-/questions-to-explain-to-you

[2] قناة الجزائر " أزمة دبلوماسية ثلاثية بين مصر والجزائر والسودان بسبب المونديال"، استرجعت 2016/01/25، المصدر:
http://www.algeriachannel.net/2009/11/أزمة-دبلوماسية-ثلاثية-بين-مصر-والجزائ/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصدير الغاز الجزائري الى إسرائيل الأمر الذي اعتبرته الجزائر –حسب الصحف الجزائرية– إساءة للنظام الجزائري وشعبه[1].

لكن بعد 30 تموز 2014، اختارت مصر من جديد تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي إعادة تجسير علاقتها مع الجزائر رغم بعض الخلافات بينهما، وقد ظهر هذا التقارب في زيارة وفد رسمي مصري للجزائر في 2015، واستئناف الجزائر بإمداد مصر بالغاز بعد انقطاع دام خمس سنوات. ويأتي تحول وجهة مصر نحو توطيد علاقتها مع الجزائر، في سياق الاضطراب السياسي والاقتصادي الذي تعيشه، ولا سيما أن القيادة السياسية المصرية تريد استبدال الغاز القطري بالغاز الجزائري، بسبب دعم قطر الإعلامي والسياسي لجماعة الإخوان المسلمين، علاوة على ذلك الدور الذي تلعبه الجزائر في الساحة السياسية بمنطقة شمال إفريقيا والمتمثل في الأزمة الليبية التي تعني كلا البلدين[2].

ومع عودة هذه العلاقات الي نوع من الاستقرار إلا أن هذا لا ينفي وجود التقاطعات والتباينات في المواقف والرؤى السياسية، والتي يحاول البلدان معالجتها، ويرجع السبب في ذلك إلى تباين الموقف الجزائري والمصري تجاه الملف الليبي، حيث تسعى القيادة السياسة المصرية لاستئصال التيار الإسلامي عموما والسياسي خصوصا في المنطقة، وجعل كل خطواتها وقراراتها وتحركاتها من أجل خدمة هذا الهدف الاستراتيجي والمتمثل في محاربة الفصائل الاسلامية

---

[1] خالد بن شريف " لماذا يستمر التراشق الإعلامي بين مصر والجزائر" ساسة بوست، استرجعت 2016/01/30، المصدر:
http://www.sasapost.com/why-continue-media-bickering-between-egypt-and-algeria-4-questions-to-explain-to-you/

[2] خالد بن شريف " لماذا يستمر التراشق الإعلامي بين مصر والجزائر" ساسة بوست، نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتواجدة في ليبيا، وقد اقترح النظام المصري ايجاد قوة مشتركة للتدخل العسكري في ليبيا[1]، وتسعى إلى إقناع الجزائر بضرورة إقصاء بعض الفصائل الإسلامية المنضوية تحت تنظيم ثوار ليبيا في الحوار، وهو ما يتقاطع مع وجهة النظر القيادة الجزائرية التي تحتضن هذه الجماعات الإسلامية وكونها تتوفر على ستة أحزاب للإخوان المسلمين، كما أنها تعتبرهم جزءا من حل هاته الأزمة، كما أنها رفضت المقترح المصري في تشكيل قوة مشتركة للدخول في ليبيا وفضلت الحل السلمي من خلال الحوار بين مختلف الفرقاء الليبيين كطريقة لمعالجة الأزمة [2]. ومن النقاط التي يتقاطع فيها الرأي الجزائري مع الرأي المصري، الطريقة التي يتعامل بها النظام المصري مع رموز الاخوان واتباعهم، بالإضافة إلى الأمانة العامة للجامعة العربية التي تحتكرها مصر لنفسها، والتخوف المصري من التقارب الجزائري الإيراني المستمر.

ثانيا: المملكة العربية السعودية

شهدت العلاقات الجزائرية السعودية خاصة مع مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الرئاسة تطورا ملحوظا في المجالات الاقتصادية والسياسية، والتي ترجمت في عدد من المشاريع التنموية المشتركة على أرض الواقع بالإضافة إلى الزيارات التي يتبادلها الطرفان من حين إلى آخر، إلا أن هذه العلاقات الثنائية مازالت دون طموح البلدين وامكانياتهما ومكانتهما الإقليمية والدولية.

---

[1] شريف عبد العزيز " هل اصطدمت طموحات السيسي بعقبة الجزائر؟ " مفكرة الاسلام، استرجعت 2016/01/31، المصدر :
http://islammemo.cc/Tahkikat/2015/06/13/250260.html#2

[2] جلال بوعاتي " توتر صامت بين الجزائر والقاهرة " جريدة الخبر الجزائرية، استرجعت 2016/01/31، المصدر:
http://www.elkhabar.com/press/article/13277/#sthash.J4C1YNW2.fVl8UgZg.dpbs

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمام تنامي الدور الإقليمي الكبير للجزائر في القارة الأفريقية، إلا أن علاقاتها مع الدول العربية بالشرق الأوسط تشهد حالة من الفتور، وخاصة مع أهم لاعب إقليمي عربي وهي المملكة العربية السعودية، ويرجع ذلك إلى وجود مواطن اختلاف واضحة بين الأطروحات التي تقودها السعودية، وبين المبادئ التي تعتنقها الجزائر سواء كانت سياسية أو اقتصادية، بدءا بالأزمة السورية وتحفظ الجزائر من منح المعارضة السورية مقعدا في الجامعة العربية، حيث ما تزال الجزائر تعترف بنظام الأسد في حين تحتضن الرياض المعارضة السورية، لتأتي الأزمة اليمنية لتعقد العلاقات أكثر، وذلك بإصرار السعودية على المضي في تحالف عربي تحت قيادتها لتحجيم الحوثيين وقوات الرئيس المخلوع عبد الله صالح[1].

وكما هو معروف على الدبلوماسية الجزائر أنها ليست دولة معسكرات ولا أحلاف، بقدر ما هي دولة تنفرد بمواقفها، وتخضعها لمبادئها وعقيدتها والتي تثير تحفظ الكثير من الأطراف بما في ذلك المملكة السعودية، فقد رفضت الجزائر بشكل رسمي المشاركة في عاصفة الحزم وإنشاء قوة عربية مشتركة، وتجدد الموقف الجزائري في عدم الانخراط في التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب بقيادة المملكة السعودية، وتكرر كذلك في قوات رعد الشمال بقيادة المملكة السعودية[2].

وفي خضم هذه الأزمات تقدمت الجزائر بمبادرة ديبلوماسية وأعلنت استعدادها لاستضافة أطراف الأزمتين السورية واليمنية، إلا أن الحل العسكري كان هو الأسرع بقيادة المملكة السعودية، نظرا لعدم امتلاك الجزائر لأوراق ضاغطة على طرفي الأزمة السورية واليمنية، وسرعة تحرك

---

(1) ادريس ربوح " ألغام في طريق التقارب السعودي الجزائري " الخليج أونلاين، استرجعت 2016/01/31، المصدر:
http://alkhaleejonline.net/articles/1450881953501375100

(2) بلقاسم القطعة " الجزائر بين الخليج العربي وإيران " ساسة بوست، استرجعت 2016/02/03، المصدر:
http://www.sasapost.com/opinion/algeria-between-arabian-gulf-and-iran

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المملكة السعودية في الموضوع اليمني مقارنة بتدخلها المتأخر في سوريا وذلك لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي السعودي وكل دول الخليج العربي[1].

إضافة إلى الموقف الجزائري الرافض لمثل هاته الأحلاف العسكرية إستمر التقارب الجزائري الإيراني، الذي ظهر من خلال تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين، وكذا تصنيف الجزائر ضمن الحلف الروسي في المنطقة، ساهما في مزيد من تباعد وجهات النظر بين الدولتين الجزائر والمملكة السعودية.

أما الجانب الاقتصادي فالبرغم من الاستثمارات المملكة السعودية في الجزائر إلا أنها لم تسلم من إنتقادات الجزائر لها، حين وجهت الجزائر الإتهام بالوقوف وراء تراجع أسعار البترول وتداعياته على الاقتصاد الجزائري الذي لا يتحمل أقل من37 دولارا للبرميل، وعدم رغبة السعودية في تخفيض العرض من الإنتاج، مما أجبر الجزائر في إعادة النظر في موازنتها. إضافة إلى إبداء الجزائر انزعاجها من الطريقة غير الملائمة التي قامت بها السعودية في كيفية إجلاء المواطنين الجزائريين من اليمن، وما حدث بشأن التعامل مع الجزائريين العالقين في مطار جدة، وغلق السعودية المجال الجوي في وجه الطيران الجزائري[2].

والجدير بالذكر أن المقاربات السعودية تتوافق مع تلك التي تتبناها المملكة المغربية فيما يخص قضايا شمال افريقيا وحتى القضايا الأوسطية، ونخص بالذكر الموقف السعودي المؤيد

---

[1] موقع الشروق أون لاين " مصدر دبلوماسي: الجزائر عرضت مبادرة لحل الأزمة اليمنية " إسترجعت 2016/02/10، المصدر:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/239694.html

[2] كمال القصير " الجزائر والسعودية: حسابات سياسية متباينة في سياق إقليمي معقد " مركز الجزيرة للدراسات، إسترجعت 2016/02/10، المصدر:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/20154227029403646.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للملكة للمغربية في نزاعه مع جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر حول إقليم الصحراء الغربية، ويصب هذا في مصلحة المملكة المغربية من خلال الأرباح الاقتصادية والسياسية من طرف دول الخليج، ويمكن القول أن الإستقلالية الدبلوماسية للجزائر وضعت في الإتجاه المعاكس، في حين إن الجزائر تسعى إلى مراعاة التوازن في علاقتها مع دول الخليج، والدول التي تقف في المحور المضاد لدول الخليج مثل سوريا والعراق وإيران.

المطلب الثاني: الاتحاد الأفريقي

إن للجزائر جذورا عميقة في أفريقيا من حيث التاريخ، الجغرافيا، الدين، الثقافة، والحضارة، وهي كلها عوامل تشجع على النشاط الدبلوماسي وتؤسس للسياسة الخارجية الجزائرية فيها، مع الالتزام بخيار التضامن والدعم القوي لكل القضايا العادلة والمبادئ الرامية إلى تطوير وتنمية القارة.

ركزت الجزائر في مساعيها لاستعادة سمعتها الدولية على الدائرة الأفريقية، حيث سعت إلى لعب دور محوري بها، الأمر الذي جعلها تدخل في منافسة مع بعض الدول التي تتطلع إلى لعب نفس الدور في المنطقة كليبيا ومصر، وبمجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم عمل على أن لا تبقى الجزائر خارج التفاعلات الإقليمية. حيث تجلى ذلك من خلال التقارب الجزائري الأفريقي حيث سجلت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 27 نيسان 1999 إلى 20 كانون الأول 1999 زيارة ما يقارب 15 شخصية افريقية بصفة مبعوث خاص لرؤساء الأفارقة[1].

وتكريسا لما تحوزه القارة الأفريقية من أهمية في نشاط السياسة الخارجية الجزائرية، التنقلات التي قام بها الرئيس بوتفليقة بين سنة 2000 و2007 والتي بلغت ما يقارب 60 زيارة

---

[1] دالع وهيبة، 2008، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص 72.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رسمية، الأمر الذي انعكس على العلاقات الجزائرية الأفريقية لتعميق الرؤى والتشاور وتقريب وجهات النظر بخصوص الشأن الأفريقي، حيث سجل حضور الرؤساء الأفارقة إلى الجزائر في اطار زيارات رسمية في نفس الفترة 19 زيارة، ناهيك عن حضور العشرات منهم بمناسبة انعقاد عدد من الملتقيات والمؤتمرات الأفريقية[1].

ومن خلال الإطار الأفريقي حاولت الجزائر تعزيز موقعها في المجتمع الدولي، وظهر ذلك من خلال انعقاد القمة الأفريقية 35 لمنظمة الوحدة الأفريقية بالجزائر والتي امتدت من 12 إلى 14 آب 1999 بمشاركة 45 دولة وحكومات افريقية، والتي شهدت كذلك حضور أمناء المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الفرانكفونية والمنظمات الدولية المتخصصة كاليونيسكو ومنظمة الفاو، كما شارك فيها ممثلون عن بعض الدول العربية كالسعودية والعراق وايران[2].

ومن خلال الجبهة الأفريقية أراد صانع القرار الجزائري استغلال كل الظروف لإعادة صورة الجزائر إلى الواجهة خاصة بعد أحداث التسعينات، انطلاقا من المقاربات التي طرحتها الجزائر داخل منظمة الوحدة الأفريقية سابقا والاتحاد الأفريقي حاليا والمتمثلة في:

أولا: الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب سنة 1999: حيث تمت الاتفاقية الإفريقية حول منع ومكافحة الإرهاب التي تم تبنيها خلال القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر، وعملت على استمالت اهتمام الدول الافريقية، واستطاعت الجزائر اقناعها على التعاون لمكافحة الظاهرة باعتبارها ظاهرة توسعية لا يمكن أن تكون القارة الافريقية بمعزل عنها، حيث طرحت

---

[1] هشام فرجاني، 2009، البعد الأفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009، ص 52.

[2] هشام فرجاني، 2009، البعد الأفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009، ص52.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائر حينها مشروع لمكافحة الظاهرة وهو المشروع الذي تم المصادقة عليه بالإجماع وحمل اسم الاتفاقية الافريقية لمكافحة الارهاب والتي ضمت 23 مادة حول تعريف الارهاب وسبل التعاون لمجابهة الظاهرة وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد إقرارها والتصديق عليها خلال دورتي مجلس الوزراء المنظمة في حكوماتها التي تم عقدها في الجزائر[1].

الثانية: الوساطة الجزائرية أريتيرية – اثيوبية في القرن الأفريقي: تكللت العودة الدبلوماسية الجزائرية بالنجاح عندما قادت الجزائر الوساطة بين الجارتين المتصارعتين أثيوبيا وأرتيريا حول الحدود، حيث توجت في الأخير بالتوقيع على اتفاق السلام بين البلدين في 12 كانون الأول 2000، واعتبر هذا الاتفاق من بين أكبر الإنجازات الي حققتها الدبلوماسية الجزائرية مما عزز دور الجزائر في حل النزاعات الأفريقية، وقد تمت هذه الاتفاقية تحت أنظار المبعوثين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة[2].

ثالثا: مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا (النيباد): تشكلت هذه المبادرة بقيادة الجزائر منذ انطلاقها عام 2001 بلوزاكا (زامبيا)، وكانت أحد أهم الرهانات الجزائر في سياستها الخارجية، حيث سمحت لها بإثراء سجلها على مستوى القارة السمراء. جاءت هذه الشراكة التي بادر بها كل من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتابو امبيكي واولوسغون اوباسانجو لوضع خارطة طريق لبناء افريقيا وتكون بديلا في تسوية تعقيدات القارة الأفريقية المتراكمة عبر قرار سياسي مستقل

---

[1] لاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، استرجعت 2015/12/17، المصدر:
http://www.panapress.com

[2] عبد العليم حسن " اثيوبيا واريتريا يحتفلان اليوم في الجزائر بتوقيع اتفاق سلام" جريدة الشرق الأوسط، استرجعت 2015/12/17، المصدر:
http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8059&article=17057#.Vuu8qLzp2Pw

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يسقط إلى الأبد الاتكالية المفرطة على الخارج، كما أكد الأمين التنفيذي لمبادرة النيباد ابراهيم مايكي بمناسبة الذكرى 11 لإنشائها[1].

رابعا: تعزيز السلم والأمن بمنطقة الساحل الصحراوي2009: تلعب الجزائر دورا محوريا في تعزيز السلم والأمن في منطقة الساحل في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة بجميع أشكالها، ويظهر ذلك سعيها الدؤوب مع عدد من البلدان في هذه المنطقة إلى تعزيز الاستقرار الأمني والتقدم في المجال التنموي والاقتصادي نظرا لما تعانيه من تهميش، الأمر الذي يجعلها أرضا خصبة لجميع حركات الأرهاب والجريمة. وتعمل الجزائر على تقديم المساهمة اللوجستية لدعم بعثات حفظ السلام التابع للاتحاد الإفريقي[2]. وتولت الجزائر سنة 2009 قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا وتحت رعاية الاتحاد الافريقي لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة، حيث يجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في مقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة الكائنة في ولاية تمنراست الجنوبية الحدودية مع هذه الدول[3].

خامسا: تسوية النزاعات الداخلية في مالي: كان للجزائر دور كبير في تسوية وحل النزاعات الداخلية المالية وسعت إلى تحقيق قاعدة التهدئة والتوحيد والتفاهم بين جميع الأطراف، انطلاقا من هذه الرؤية وحفاظا على أمنها الوطني من انعكاسات حالة النزاع بين إقليم الأزواد والحكومة المركزية المالية، قامت الجزائر بدور الوسيط لتسوية النزاعات الداخلية في مالي سنوات

---

(1) شبكة الجزيرة. نت، النيباد.. الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/24/النيباد-الشراكة-الجديدة-لتنمية-القارة-السمراء

(2) موقع وزارة الخارجية الجزائرية " مسار نواكشوط : إبراز دور الجزائر المحوري في تعزيز الأمن بالساحل " 2014/02/19.

(3) بوعلام غمراسة " مبادرة من الجزائر ورعاية الاتحاد الأفريقي " جريدة الشرق الأوسط، استرجعت 2016/02/16، المصدر :
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=531671&issueno=11216#.VurGHrzp2Pz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1990 و1996 و2006 و2012 و2013 و2014. وحاولت الدبلوماسية الجزائرية في قيادتها للمسار التفاوضي بين أطراف الأزمة المالية، والذي يحظى بدعم إقليمي ودولي، إلى تأكيد محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي، وهو دور تؤهلها له اعتبارات جيوستراتيجية عديدة، وتجسيدا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض لأي تدخل خارجي أجنبي، سعت الجزائر في حل أزمات المنطقة بالحوار والتفاوض، يعكس ذلك مواقفها من الأزمتين: المالية والليبية[1].

وكانت المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة المالية تقوم على إستراتيجية تهدف لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة الإيكواس[2] بدعم أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، وحسب الخبراء فإن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، وبالنسبة للجزائر فأن أي تدخل أجنبي يعتبر تهديدا لأمن واستقرار الجزائر. وقد أكد على الموقف الجزائري الوزير الأول الأسبق "أحمد أويحيى" في حوار مع جريدة **le Monde** الفرنسية عندما قال: " **إن أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر، والجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي** "[3].

---

[1] سيدي اعمر بن شيخنا، المفاوضات المالية–الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014.

[2] **الإكواس:** المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: Communauté Économique des États de l'Afrique de l'Ouest اختصارا (CEDEAO) هي منظمة اقتصادية دولية تهتم بتطوير الاقتصاد في منطقة الغرب الإفريقي. تم تأسيس المنظمة في 25 مايو 1975 ورئيسها هو عمر يارادوا، يقع مقر المنظمة في أبوجا، بنيجيريا اللغات الرسمية للمنظمة هي الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية. كانت موريتانيا من الدول الأعضاء ولكن انسحب في ديسمبر من سنة 2000، وفي العام 2008 تم فصل غينيا. ولها خمسة عشر عضوا.

[3] محمد دخوش " الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية المالية " استرجعت في 2016/02/25، المصدر: http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020--الدور-الريادي-للجزائر-في-تسوية-النزاعات-الداخلية-في-مالي.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الدول العظمى

إن تناول سياسة الخارجية للجزائر تجاه الدول الغربية يقودنا إلى تحليل هذه العلاقات خاصة إذا علمنا أن الجزائر بعد الإنفتاح الإقتصادي والسياسي في فترة التسعينات حاولت إيجاد نقاط تقارب مع الدول الغربية إيمانا منها أن ايجاد موقع على الساحة الدولية لا يتأتى إلا من خلال ربط علاقاتها مع الدول العظمى، وقد تم التركيز في هذه الدراسة على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا والإتحاد الأوروبي لعدة إعتبارات أبرزها تأثيرها المباشر في النظام الدولي والعلاقات الدولية.

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية

إن الإرتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن وإقامة علاقات متينة معها أصبح من ضروريات الدول التي تبحث عن مركز لها داخل المجتمع الدولي، حيث نجد الجزائر في مصاف هذه الدول التي سعت الى ربط علاقاتها مع الولايات المتحدة سعيا منها للإنفتاح على العالم خاصة بعد تراجع دبلوماسيتها في أواخر القرن الماضي، وهو ما حاول الرئيس بوتفليقة تجسيده عندما تسلم رئاسة الجزائر حيث يطغى الجانب الإقتصادي والأمني بين البلدين .

الجانب الاقتصادي: كانت تتركز العلاقات الجزائرية الأمريكية في جانبها الاقتصادي على القطاع الطاقوي، ومع الاستقرار الأمني في الجزائر امتدت هذه العلاقات لتشمل قطاعات أخرى مثل الزراعة والتصنيع والطيران، وتربط الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تجارة والاستثمار التي وقعت سنة 2000 والتي تهدف إلى مضاعفة حجم المبادلات بين البلدين والسماح للشركات الأمريكية بالحصول على حصة أكبر من السوق الجزائرية في مجال المحروقات. إضافة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعطاء الفرصة للاستثمار الأمريكي في الأسواق الجزائرية، وقد أسفرت هذه الاتفاقية أيضا إلى إنشاء المجلس الجزائري الأمريكي 2002 [1].

وتتواجد الولايات المتحدة بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2003 و2015 الممثلة بـ 31 شركة في مختلف القطاعات وتشرف على 34 مشروعا، وتقدر بنسبة 4.9% من إجمالي الدول المستثمرة في الجزائر، أما الاستثمار الجزائر في الولايات المتحدة الأمريكي فلم تتجاوز نسبة 2.1 % من إجمالي الاستثمارات الجزائرية الخارجية. وتستحوذ الجزائر على 71 % من المبادلات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي بعد أن حققت فائض ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة بلغ 17 مليار دولار أمريكي[2].

الجانب الأمني: كانت الجزائر من بين الدول الأولى التي أدانت هجمات الحادي عشر من ايلول 2001 على الأراضي الأمريكية. ولم يكن هذا مجرد تعبير دبلوماسي عاطفي بالقدر ماهو نابع أيضا من معاناتها لأكثر من عقد ضد الارهاب، وتذكيرا بدعواتها لمكافحة الارهاب بوصفه خطرا عابرا للقوميات يهدد الدول، فلا طالما دعت الجزائر إلى ضرورة وضع عمل دولي من شأنه التصدي إلى خطر لا يعترف بالحدود السياسية.

لقد كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية صعبة خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلا أن أحداث 11 أيلول عجلت بقيام تنسيق أمني بين البلدين، تحول الموقف الأمريكي تجاه الجزائر وأعلنوا حينها الرغبة في إيجاد آليات لمكافحة هذه الظاهرة، سارعت الجزائر في الانضمام إلى

---

[1] حمزة حسام، 2011، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة – الجزائر، 2011، ص 111.

[2] تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2003 – 2015)، الكويت، 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الائتلاف الدولي ضد الارهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[1]. ومن بين آليات التقارب الجزائري الأمريكي في المجال الأمني الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء سنة 2005، حيث تعتمد فيها الولايات المتحدة على كل من جنوب افريقيا ونيجيريا والجزائر نظرا للوزن الاقليمي والعسكري التي تتمتع بها هاته الدول عن باقي الدول المنخرطة في هذه الشراكة. وفي نفس السياق قامت الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر بإطلاق ما يسمى الحوار العسكري والمبادلات العسكرية من أجل تدريب ورفع المستوى العسكري للجيش الجزائري لمكافحة الارهاب[2].

وقد ساهمت التحولات الاستراتيجية لفترة مابعد 11 سبتمبر في تزايد الدور الإستراتيجي للمنطقة، ودول المغرب العربي في مجال الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة شمال أفريقيا حاجز إستراتيجي متقدم لمجابهة نشاط القاعدة، والجماعات المسلحة في منطقة الساحل والعمق الافريقيين، حيث تراهن الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة على الجزائر كشريك رئيسي في استراتيجيتها الأفريقية لمكافحة الإرهاب، لذلك وجدت مبادرة إنشاء مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب بالجزائر دعما أمريكيا صريحا.

واستفادت الجزائر من المساعدات الأمريكية فيما يتعلق بحربها على الارهاب من خلال البرامج الأمريكية المطروحة مثل برنامج مساعدات الخارجية الأمريكية المضاد للإرهاب، وتقدر هذه المساعدات بـ 121.000 دولار أمريكي، لتصل إلى 2.89 مليون دولار أمريكي سنة

---

[1] محند برقوق، التعاون الأمني الجزائري –الأمريكي والحرب على الإرهاب، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت 16 تموز 2009.

[2] محند برقوق، التعاون الأمني الجزائري – الأمريكي والحرب على الإرهاب، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت 16تموز 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2008[1]. كما أنه تم تنصيب مساعد أمني أمريكي مقيم في العديد من الدول من بينها الجزائر. وعقد أول حوار استراتيجي على الإطلاق بين الولايات المتحدة والجزائر في 19 تشرين الأول 2012، وقد أرسى هذا الحوار لتنسيق محكم بين الطرفين حول المسائل السياسية والأمنية وعلى رأسها محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات وغيرها[2]. ومن هذا المنظور يأتي تنصيب مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية الأمريكية التي تعتبر إحدى أهم قنوات الاتصال الثنائي من أجل تعميق الحوار بين الجانبين خاصة على المستوى البرلماني، وأجري خلالها مجموعة واسعة من المناقشات حول أنواع الطرق التي يمكن من خلالها توسيع العلاقات الأميركية الجزائرية[3].

ويمكن تفسير تزايد الدور الاستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي خلال السنوات الأخيرة ضمن المنافسة على مناطق نفوذ خاصة إذا علمنا أن فرنسا التي تعتبر منطقة شمال إفريقيا والإقليم المغاربي تحديدا منطقة نفوذها ومجالها الحيوي في صرف اقتصادها واستثماراتها، ويقترن الاهتمام الأمني بالمنطقة من طرف الولايات المتحدة بالرهان الاقتصادي خاصة مجال الطاقة.

ثانيا: روسيا الاتحادية

---

[1] مريم براهيمي، 2012، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة - الجزائر، 2012، ص 190.

[2] عبد العظيم محمود حنفي " العلاقات الأمريكية الجزائرية والاستحقاق الرئاسي القادم " العربية. نت، المصدر: http://studies.alarabiya.net/hot-issues/العلاقات-الأمريكية-الجزائرية-والاستحقاق-الرئاسي-القادم

[3] جريدة الخبر " تنصيب مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية– الأمريكية " الخبر اونلاين، المصدر: http://www.elkhabar.com/press/article/96539/#sthash.51JBu8jj.Fn94GX0g.dpbs

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للعلاقات الجزائرية الروسية تاريخ طويل يعود إلى عهد النضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي حيث يمكننا تفسير الموقف الجزائري الرامي إلى تطوير علاقاته في شتى الميادين مع روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي إلى الدعم الذي كانت تقدمه هذه الأخيرة للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث كان الاتحاد السوفياتي يقاسم الجزائر توجهات السياسة الخارجية الجزائرية خاصة تلك المتعلقة بمناهضة الإمبريالية والقوى الاستعمارية في العالم، بالإضافة إلى رغبة صانع القرار الجزائري في تنويع مبادلاته ومعاملاته، والخروج من السيطرة الفرنسية مما جعله يستمر في العناية بعلاقاته مع الإتحاد السوفياتي سابقا روسيا حاليا باعتباره البديل الوحيد الذي مكنها من وضع حد للامتيازات الفرنسية التي شرعتها اتفاقيات ايفيان 1962، وبسبب القدرات التي تتمتع بها روسيا وأيضا التقارب الأيديولوجي الذي اعتبر أساسا للعلاقات الجزائرية الروسية، وجدير بالذكر بأن الجزائر اعتنقت الاشتراكية كطريق لتحقيق التنمية في ميثاق طرابلس 1962.

وتعتبر الجزائر من أولى الدول العربية التي وقعت موسكو معها قبل سنوات اتفاقية التعاون الاستراتيجي، والتي تعمل الجزائر على تطوير هذه الشراكة الاستراتيجية بينها وبين روسيا في عدة مجالات عسكرية وسياسية واقتصادية، ويفرض الجانب العسكري نفسه على مجمل الاتفاقيات حيث تحتل الجزائر المركز الثاني حاليا بين الدول المشترية للعتاد العسكري الروسي، حيث أنها في عام 2013 اشترت أسلحة ومعدات عسكرية روسية بـ 1.9 مليار دولار من روسيا. وكانت قد وقعت في 2005 صفقات لشراء الأسلحة بقيمة إجمالية مقدارها حوالي 6 مليارات دولار [1].

[1] جريدة الشروق الجزائرية " الجزائر الثانية بين مستوردي الأسلحة من روسيا " استرجعت 2016/01/21، المصدر: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/202164.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الجزائر إلى تعميق علاقاتها مع روسيا ليشمل الجوانب الاقتصادي والتي تركزت على تبادل الخبرات في قطاعات المحروقات والصناعات المنجمية، إضافة إلى نقل تطوير التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الزراعية من خلال تبادل البعثات العلمية والتدريبية بين البلدين[1]. وبالرغم من هذا لم يصل الأمر باتفاق الشراكة بين الدولتين إلى درجة الحلف، وهذا ما يتأكد في الخطابات السياسية للطرفين.

لقد ساهم الإرث التاريخي بشكل إيجابي في تحديد العلاقات بين روسيا والجزائر الحالية، حيث ساهم الاتحاد السوفيتي بشكل كبير في حصول الجزائر على استقلالها، وكان أول دولة في العالم اعترفت بهذا الاستقلال، غير أن هذه العلاقات لم تتطور إلى تحالف استراتيجي حيث يعود السبب في ذلك إلى مبدأ الجزائر الرافض لسياسة التكتلات والأحلاف العسكرية التي تبنتها كعقيدة في سياستها الخارجية.

ثالثا: الاتحاد الاوروبي

انطلقت العلاقات الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي 22 نيسان 2002 عندما تم التوقيع على أولى اتفاقية شراكة بين الطرفين، حيث دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 وتتمحور هذه الشراكة على ثمانية محاور أساسية نذكر منها[2]:

---

[1] جريدة الخبر الجزائرية " مشروعان لإنتاج السلاح بين الجزائر وموسكو " استرجعت 2016/01/21، المصدر: http://www.elkhabar.com/press/article/41641/مشروعان-لإنتاج-السلاح-بين-الجزائر-وموسكو/#sthash.AmpzZvSh.dpbs

[2] سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث الجزائرية، العدد 09، 2011، ص152. وأنظر أيضا موقع وزارة التجارة الجزائرية، إتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية، http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=itifakiachar

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحوار السياسي: فيما يتعلق بالمواضيع التي تمثل اهتماما مشتركا لكلا الطرفين. ويتم الحوار على مستويات مختلفة، ولا سيما على مستوى مجلس الشراكة.

تطوير المبادلات: وذلك بهدف إنشاء منطقة تبادل حر تدريجيا 2020/2017، وبعد مرحلة انتقالية تدوم اثني عشرة سنة تبعا لقوانين المنظمة العالمية للتجارة. وبعد خمس سنوات من الشروع في تنفيذ الاتفاقية والهدف منها تحرير أكبر لتجارة المواد الفلاحية وذلك ابتداء من السنة الثانية من توقيع الاتفاقية.

التعاون الاقتصادي: والذي تطرق إلى الشراكة الجهوية، العلوم التقنية، التكنولوجيا، البيئة، الصناعة، حماية وترقية الاستثمارات، القياس والمطابقة، مقاربة التشريعيات، الخدمات المالية، الفلاحة والصيد، النقل، الاتصالات السلكية واللاسلكية ومؤسسة الإعلام، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، الديوانية، الاحتمالات، حماية المستهلك، وتم الحوار الاقتصادي حول سياسة الاقتصاد الدقيق للأطراف التي تحدد كيفيات وطرق تنفيذ عمليات الشراكة الاقتصادية، وعقد اتفاقية التكامل الاقتصادي.

الشراكة المالية: التي تتم عن طريق البرنامج وقروض ومجالات التطبيق في تحديد الاقتصاد، وترقية الاستثمارات، وتسوية المنشآت، ومرافقة تنفيذ منطقة حرة للتبادل وتشريع المنافسات.

الشراكة في مجال العدالة والشؤون الداخلية: فيما يتعلق بتقوية المعاهد ودولة القانون، التنقل الحر للأشخاص، الشراكة في الميدان القانوني والقضائي، الوقاية ومكافحة الإجرام، مكافحة الإرهاب، تبيض الأموال، التمييز العنصري...إلخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما لعبت الشراكة الجزائرية الأوروبية دورا مميزا في كل القطاعات تقريبا من الخدمات الأساسية إلى النمو الاقتصادي، وسيادة القانون، والتنمية المستدامة، والطاقة، والبيئة. وقد بلغت مساعدات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر حتى سنة 2010 أكثر من 700 مليون يورو من الهبات و2.2 مليار يورو من قروض بنك الاستثمار الأوروبي[1].

ووصلت مساعدات الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار البرنامج التأشيري الوطني لفترة 2007 2010 إلى 184.1 مليون يورو. وقد شملت هذه المساعدات الدعم للشركات الصغيرة، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز المؤسسات الحكومية والقانونية وتحسين التعليم ومعالجة المياه. وتم تخصيص 172 مليون يورو إضافية للفترة 2011-2013[2]. حيث يشمل هذا الملف قطاعي التنمية المستدامة والثقافة (البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتراث والثقافة)، والنمو الاقتصادي والعمالة (النقل والثروة السمكية ودعم اتفاق الشراكة)، مع التركيز الكبير على الشباب، العمالة والمجتمع المدني، وتأتي هذه المساعدات وفقا احتياجات الأولية للجزائر.

وفي عام 2011 شاركت الجزائر في اجتماع على مستوى عال في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وكذلك مع مجموعة إمدادات الغاز في الاتحاد الأوروبي. ومنذ عام 2006 يتم التفاوض بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مذكرة تفاهم بشأن شراكة استراتيجية في مجال الطاقة. وتم توقيع اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حول التعاون العلمي والتكنولوجي في آذار 2012[3].

---

[1] EU Neighbourhood Info Centre, L'UE et l'Algérie (22/01/2016): http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=327&id_type=3&lang_id=469

[2] نفس المرجع السابق.

[3] EU Neighbourhood Info Centre, L'UE et l'Algérie (22/01/2016): http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=330&id_type=3&lang_id=470

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويستحوذ الاتحاد الأوروبي على أكثر من 50 في المائة من التجارة الخارجية الجزائرية، مقابل تدفق قليل لاستثمارات الاتحاد نحو الجزائر بواقع 316 مشروعا فقط بقيمة 7.7 مليار يورو حققها المستثمرون الأوروبيون خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2014، الأمر الذي أبدت الجزائر امتعاضها منه وعدم رضاها بهذا المنحى غير المتوازن بالمقارنة مع الأهداف الطموحة التي حددها الطرفان، والمتعلقة بدعم الحكامة وتنويع الاقتصاد، بالإضافة إلى المزايا الأخرى للجزائر التي تعتبر مزود أكيد ومنتظم للغاز (14 في المائة من الاستهلاك الأوروبي)، وطرف هام في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة. ويجدر الإشارة أن الجزائر أقل المستفيدين من المنح المقدمة من الطرف الاتحاد الاوروبي مقارنة بكل من تونس التي تحظى بمساعدات مالية تصل إلى 246 مليون أورو، و800 مليون أورو لصالح المغرب، في حين تقدر المنح المقدمة للجزائر مابين 120 و 148 مليون أورو[1].

رابعا: فرنـــسا

مرت العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ استقلال الجزائر عام 1962 بمحطات مثيرة ، بين الطموح لتعميق علاقات التعاون الثنائي، وبين الإخفاق في إمكانية تجاوز الملفات العالقة بين البلدين، وظلت العلاقات السياسية متأثرة بالتركة التاريخية المعقدة التي تجمع البلدين والتي أثرت بطريقة مباشرة على العلاقات والتي عرفت حالة من وفاق حينا وحالة من الصراع حين آخر، وتقر القيادة السياسية في كل من الجزائر وفرنسا بأن ثمة قضايا اجتماعية وانسانية لا تزال عالقة لا بد

[1] جريدة نيوز " الجزائر والاتحاد الأوروبي يعتزمان مراجعة اتفاقية الشراكة بينهما " استرجعت 2016/02/15، المصدر: http://arabic.news.cn/2015-09/18/c_134635136.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من وضع حلول جذرية لها وأن كل تأجيل سيزيد الأمر تعقيدا أبرزها الإعتراف بجرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر [1].

فالجزائر تأمل إلى التأسيس لعلاقات تعاون مبنية على الاحترام المتبادل ووفق ما تقتضيه المصالح المشتركة، مع مراعاة الخصوصية التاريخية المترتبة خلال الفترة الاستعمارية، بينما لا تريد فرنسا رؤية الجزائر خارج منطقة نفوذها وسوقا كبيرة لمنتجاتها، وداعما قويا للسياسية الخارجية الفرنسية تجاه مختلف القضايا الدولية، فهناك حرص فرنسي أكيد للحفاظ على المصالح الفرنسية بالجزائر، ففرنسا التي يتواجد فيها 5.5 مليون من الجزائريين تريد علاقات هادئة وعلاقات تعاون مع الجزائر[2]. ومع وصول الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة إلى الحكم في نيسان 1999 حرص على تعزيز علاقات الجزائر مع محيطها الإقليمي والدولي لاسيما مع فرنسا والتي تربطهما علاقة خاصة.

انطلقت هذه المرحلة الجديدة سنة 2000 عند زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الجزائري إلى فرنسا والتي تكللت بالتوقيع على عدة اتفاقيات تجارية وسياسية وثقافية، وتم التأكيد على تطوير العلاقات الثنائية في إطار الاحترام المتبادل والصداقة وحسن الجوار عند زيارة الرئيس الفرنسي آنذاك جاك شراك الجزائر سنة 2003. ومن الجانب الآخر لم تستطع هذه الزيارة أن تمحو كل الرواسب التاريخية التي خلفتها فرنسا للجزائر والمتعلقة بالإعتراف والاعتذار الرسمي بالجرائم

---

[1] علي صبحي، العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية : علاقات متأرجحة مشدودة بخيوط الماضي، مجلة المعرفة الإلكترونية، العدد 176:
http://www.almarefh.net/show_content.php?CUV=363&Model=M&SubModel=138

[2] علي صبحي، العلاقات الجزائرية . الفرنسية : علاقات متأرجحة مشدودة بخيوط الماضي، نفس المرجع السابق..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرتكبة ضد الشعب الجزائري، بالإضافة إلى التعويضات التي تطالب بها الجزائر نتيجة التجارب النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية.

وبعد أكثر من خمسين سنة على استقلال الجزائر، لا تزال العلاقات متوترة، بسبب رفض فرنسا الاعتراف بمسؤوليتها التاريخية في الجزائر، وساءت العلاقات حين صوت البرلمان الفرنسي سنة 2005 في أغلبيته اليمينية على قانون يمجد دور الاستعمار الإيجابي. إضافة إلى الخلافات التاريخية المعقدة، الملفات والقضايا الجيواستراتيجية بما في ذلك القضية الفلسطينية وموقف فرنسا الداعم للمكلة المغربية ضد القضية الصحراوية، وكيفية تعاطي فرنسا مع الملف الأمني في منطقة الساحل والملف الليبي والحرب السورية. إلا أنه وبالرغم من كل هذه الخلافات إلا أنها لم تمنع الجزائر من ايجاد نقاط تقارب بين الطرفين وفق منطلق المصالح المتبادلة والتي تحكم السياسة الخارجية لأي دولة[1].

يتميز التعاون الجزائري الفرنسي بتنوع مجالاته الكبير وتعدد الجهات الفاعلة فيه (الإدارات والسلطات المحلية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية وغيرها)، اللذان يعبران عن حيوية العلاقة المتجذرة في التاريخ والصلات الإنسانية والعائلية التي تربط البلدين، وطغى على هذه الاتفاقيات الجانب الأمني والاقتصادي والسياسي.

وقد تمت في هذه الفترة 2013/2003 التوقيع على اتفاق شراكة شاملة بين البلدين، وتضمنت هذه الاتفاقيات التبادل السريع للمعلومات الاستخباراتية والتنبيه المسبق إزاء أية تهديدات أمنية، وتبادل المعطيات والبيانات ذات الصلة بالشأن الأمني، وخصوصا أن الجزائر وفرنسا كانتا

---

[1] علي صبحي، العلاقات الجزائرية . الفرنسية : علاقات متأرجحة مشدودة بخيوط الماضي، نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معنيتين بمراقبة نشاط المجموعات الإرهابية، والتي تنشط في منطقة الساحل وشمال مالي كتنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي والتوحيد والجهاد[1].

وتجتمع لجنة مشتركة للتعاون في مجال الدفاع سنويا بالتناوب في فرنسا والجزائر وقد انعقد الاجتماع السابع للجنة يومي 17 و18 تشرين الثاني 2014 ومثل فرصة لفتح آفاق جديدة للتعاون في الأعوام القادمة، وصيغت على إثره مقترحات عملية في هذه المناسبة لإضفاء الحيوية على عمليات تبادل التحليلات الأمنية والإستراتيجية، وزيادة تبادل الخبرات، وتعزيز التنسيق العملياتي في إطار محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، والعمل على قطع موارد تمويل الجماعات الإرهابية التي تتمثل في دفع الفديات والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات[2].

كما أضافت الأزمة في ليبيا وسورية بعدا آخر للتعاون الأمني المشترك بين البلدين، بهدف مراقبة خطوط انتقال الجهاديين إلى ليبيا وسورية. ويأخذ التعاون الأمني الجزائري الفرنسي بعدا استراتيجيا بسبب الكتلة السكانية الجزائرية المقيمة في فرنسا، وتدفق حركة وتنقل الأشخاص بين البلدين.

وبالرغم من توافر النقاط المشتركة إلا أنه لا يلغي بعض التحفظ من قبل الجزائر إزاء التعاون الأمني الكامل مع فرنسا، وخصوصا في ظل وجود تتضارب في وجهات النظر للمواقف السياسية بين الطرفين حيال بعض الملفات الإقليمية، فالجزائر تعارض فكرة التدخل الأجنبي في ليبيا وتتخوف من تداعياتها وتعقيدها للأوضاع الأمنية في حين أن فرنسا تساند فكرة التدخل

---

[1] عثمان لحياني " التعاون الأمني بين فرنسا والجزائر رهن تجاوز غيوم السياسة " العربي الجديد، استرجعت 2016/02/15، المصدر:
http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/21/التعاون-الأمني-بين-فرنسا-والجزائر-رهن-تجاوز-غيوم-السياسة

[2] France Diplomatie, La France et L'Algerie :
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية"، والتي بدورها قد بعثت قواتها لشن عمليات خاصة ضد التنظيم. كما أن فرنسا تتطلع إلى مساهمة أكثر حيوية من الجزائر في الحرب ضد التنظيمات الجهادية في منطقة الساحل التي تقودها فرنسا إلى جانب 5 دول أفريقية، والتي تشارك فيها الجزائر من الناحية الاستخباراتية فقط.

أما العلاقات من جانبها الاقتصادي تمكنت فرنسا في ظل السياسة الانفتاحية للجزائر من تدعيم وجودها في قطاع المال والأعمال ومجالات الاستثمار والشراكة، وكانت السباقة في فتح فروع للبنوك الفرنسية بالجزائر، واستغلال الفرص المتاحة في مشاريع النفط والغاز، وأحرزت العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما تقدما سريعا وأصبحت متطورة[1]. حيث زادت المبادلات التجارية بين البلدين بمعدل ثلاثة أضعاف بين عامي 1999 و2013. وفي سنة 2014 تراجعت المبادلات التجارية مع فرنسا، إذ بلغت حصتها من السوق الجزائرية 11,4% (مقارنة بمعدل 12,08% في عام 2012) خلف الصين 12,4% وأمام إيطاليا 10,3%، وتشهد الحصة الفرنسية في سوق الجزائرية تسجل انخفاضا مستمرا منذ عام 2000، بسبب تزايد المنافسة (إيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا، وتركيا، وخصوصا الصين)[2].

وحققت الصادرات الفرنسية للجزائر تقدما، إذ بلغ حجمها 6,3 مليار دولار أمريكي في عام 2014، إلا أن الصين أصبحت أول مورد للجزائر بفعل 8,1 مليار دولار من المنتجات المصدرة، ويبدو أن فرنسا استفادت أقل من منافسيها من الانفتاح النسبي للاقتصاد الجزائري[3]. وقد شملت

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، الدبلوماسية الفرنسية " فرنسا والجزائر " :
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie/

[2] وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، الدبلوماسية الفرنسية " فرنسا والجزائر " :
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie/

[3] تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2003 – 2015)، الكويت، 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاعات التي تهتم بها فرنسا في الجزائر ما بين المواد الاستهلاكية وتجهيزات البنية التحتية والصناعية.

ورغم ارتباط الجزائر بالسوق الدولية والرأسمالية العالمية منذ تولي الرئيس بوتفليقة الحكم سنة 1999، فهي لم تطوي مسألة الاعتذار الفرنسي للجزائر عن فترة الاستعمار، لتحقيق مكاسب ومصالح جديدة في الساحة العالمية، ونصرة القضايا الدولية العادلة، وعلى رأسها قضية فلسطين المحتلة والصحراء الغربية[1]. وتعتبر هذه المطالب جزءا من الحركة الدولية للمطالبة بعالم متعدد الأقطاب، أكثر استقرار وعدالة من النظام أحادي القطبية، الذي كرس حالة اللاتوازن بين دول الجنوب الفقيرة ودول الشمال المتقدمة، وهو ما يعني أن الجزائر تعتمد وبشكل استراتيجي على هذا الانتماء السياسي الدولي للاقتصاد الرأسمالي الاستغلالي من جهة، والحركة الدولية المناهضة لظاهرة الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية من جهة أخرى، لتحقيق مكاسب تجعلها تستفيد من انخراطها العالمي، في دعم مقاربتها في تعريف علاقتها بالقوى الدولية الكبرى، والتفاوض من موقع القوة أمامها، خصوصا الفرنسيون، الذين يرفضون بناء علاقة متوازنة مع الجزائر، تمكنها من تحقيق مصالحها وأهدافها، وهو ما عبر عنه الرئيس بوتفليقة في قمة 5+5[2] بتونس، حين قال: " **تريدون منا الانفتاح السياسي والاقتصادي، ونريد منكم دعم مشاريعنا التنموية**"[3].

---

[1] علي صبحي، العلاقات الجزائرية . الفرنسية : علاقات متأرجحة مشدودة بخيوط الماضي، نفس المرجع السابق.

[2] **مجموعة 5+5** هي مجموعة دول غرب البحر الأبيض المتوسط وهي اسبانيا وفرنسا وايطاليا والبرتغال ومالطا ودول اتحاد المغرب العربي الخمس تسعى هذه المجموعة إلى تطوير العلاقات الاجتماعية والثقافية و التبادل العلمي والتكنولوجي بين اعضائها.

[3] علي صبحي، العلاقات الجزائرية . الفرنسية : علاقات متأرجحة مشدودة بخيوط الماضي، نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية

تستند السياسة الخارجية لكل دولة إلى مجموعة من المبادئ والأهداف التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع الدول داخل النظام الدولي، وتختلف هذه المبادئ والإهداف حسب وزن الدولة الإقليمي والدولي، وغالبا ما يتم تحديد هذه المبادئ والأهداف في الوثائق الرسمية التابعة لهذه الدول.

المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تبنت الجزائر العديد من المبادئ في سياستها الخارجية وتعتبر هذه المبادئ مستوحاة من المنظمات الدولية والإقليمية التي تنضوي تحتها الجزائر، حيث حرصت منذ استقلالها على تبني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال ودبلوماسية تتجنب فيها المواجهات المباشرة مع التزامها بعدد من الثوابت التي ارتكزت عليها تلك السياسة والمنصوصة في جميع الدساتير الجزائرية حيث يعتبر هذا الأخير المحدد الرئيسي لمبادئ الدبلوماسية الجزائري، وبالتالي تكون التحركات الدبلوماسية الجزائرية وفق ما يمليه الدستور، وتعتبر هذه المبادئ ثابتة لا تتغير بتغير الأنظمة والرؤساء والقضايا.

وتصب هذه الثوابت والمبادئ جميعها في خانة حسن الجوار، وقد ذهبت الجزائر إلى أبعد من ذلك في تقديرها لمبادئ حسن الجوار المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية والإقليمية إلى الحد الذي أعطت منظورا خاصا لهذا المبدأ ولم تكتفي بحسن الجوار فقط بل اصطلحت عليه علاقات حسن الجوار الإيجابي وجاء هذا الوصف في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية الشاذلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بن جديد لنواب المجلس الشعبي 1981/12/20[1]. ويتجسد هذا المبدأ –حسن الجوار الإيجابي– على المستوى المغرب العربي الذي تعتبر الجزائر جزءا منها، وعلى مستوى مجموعة الدول الصحراوية[2] التي تعتبر الجزائر جزءا منها كذلك، حيث تسهر فيهما الجزائر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الايجابي بدل مبدأ حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية، والذي يعتبر غير كافيا في تحقيق وضمان الاستقرار والوفاق، حيث لابد من أن نعطيه التعبير الايجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة[3].

المطلب الأول: دعم الشعوب في تقرير المصير

إن هذا المبدأ مستمد من الكفاح الطويل للشعب الجزائري ضد الاستعمار، لذلك يحتل مكانة كبيرة في سياسة الجزائر الخارجية وهو غير قابل للتغيير، ولأن الثورة الجزائرية قد ساهمت في إصدار القرار الأممي رقم 1514 المتصل بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال يوم 14 تشرين الأول 1960، وذلك بفضل عاملين أساسيين هما جهود دبلوماسية لمناضلي الخارج الذين خاضوا معارك كبيرة كان لها أثرها على مستوى اجتماعات اللجنة السياسية للأمم المتحدة في

---

[1] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، ص 27.

[2] تغطي المجموعة الصحراوية أو منطقة الساحل أجزاء من شمال افريقيا وتشمل على مجموعة دول هي السنغال وجنوب موريتانيا ، ووسط مالي ، وشمال بوركينا فاسو ، وأقصى جنوب الجزائر، والنيجر ، وأقصى شمال نيجيريا وجنوب السودان ، وسط تشاد ووسط وجنوب السودان، و شمال إريتريا.

[3] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، ص 27

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دورتها الخامسة عشرة التي تزامنت على صعيد النضال الداخلي مع مظاهرات 11 تشرين الأول في الجزائر، التي أكدت للعالم إصرار الشعب الجزائري على حقه في تقرير المصير واستعادة سيادته، وقد وصل وقع هذا الإصرار إلى الأمم المتحدة وكان له أثر إيجابي لإصدار القرار والذي وظفته دبلوماسية الجزائر لاسترجاع السيادة وتقرير المصير الذي أعلن رسميا يوم 5 تموز 1962، وشرعت الجزائر الدولة في ممارسة سياستها الخارجية وهي تقدر تمام التقدير معاناة الشعوب المستعمرة وتدرك أهمية حقها في تقرير المصير[1].

وترسخ هذا المبدأ بعد الاستقلال حيث اعتبرت الجزائر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب الحياد عنها لذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر وقد نصت المادة 92 من الدستور على مايلي: **يشكل الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والتمييز العنصري محورا اساسيا للثورة**[2]، إن هذه المساعدة تعد من القواعد الأساسية لنشاطها الخارجي وهي مستمرة في التضامن مع الحركات التحررية والقوى التطورية في العالم إلى غاية القضاء التام على البقايا الأخيرة للاستعمار، والعنصرية والإمبريالية[3]. وكان هذا المبدأ شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار ودورا في تحديد مسار العلاقات المغاربية، حيث أن اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية[4]، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليساريو يوم 1979/08/05، واعترفت به بموجب اتفاقية الاخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وتونس

---

[1] مصطفى بوتورة " سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات " استرجعت 2016/01/03، المصدر: http://www.ech-chaab.com/ar/مساهمات/مقالات-و-أعمدة/item/25243-المبادئ-الخارجية-الجزائر-سياسة-أساسيان-خياران-الداخلية-الشؤون-في-التدخل-وعدم-المصير-تقرير-في-الشعوب-حق-على-تضامن-وال-الممارسات.html

[2] أنظر الدستور الجزائري 1976.

[3] خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية عشر للثورة الجزائرية.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 5، المؤرخة في 5 تشرين الثاني 1970.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وموريتانيا سنة 1983، أما الجماهيرية الليبية قد كانت مسبقا تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير[1]، أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنها شهدت قطيعة دامت 20 سنة، ولم تعد هذه العلاقات إلى طبيعتها إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وفي نفس السياق تقرير المصير يبقى الموقف الجزائري ثابتا إتجاه القضية الفلسطينية والذي تعبر عنه رسميا في جميع المحافل الدولية، وتعمل الجزائر كل ما بوسعها من أجل دعم القضية.

المطلب الثاني: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

منذ تأسيس الدولة الجزائرية كان مبدأ عدم التدخل مبدأ أساسيا ومحوريا بالنسبة لسياسة الخارجية الجزائرية، حيث يستند هذا المبدأ إلى الخلفية التاريخية من النضال الجزائر ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ بعيد الاستقلال حيث اعتبرت السيادة الجزائرية مقدسة ويجب أن تحترم هذا المبدأ والذي يبدأ باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[2]. إضافة إلى كون الجزائر ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة والذي ينص في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو أيضا ما تطرقت إليه مواثيق كل من منظمة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية التي تنتمي إليها الجزائر، ووفقا لهذه المواثيق نص الدستور الجزائري في المادة 26: "**تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية**

---

[1] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، ص 35.

[2] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، ص28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"[1]، وفي المادة 28 " **تعمل الجزائر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**"[2]، كلها نصوص صريحة تدل على امتناع الجزائر عن عدم اللجوء إلى خيار الحرب لاختراق سيادة الشعوب والتدخل في شؤونها.

وانطلاقا مما سبق، فإن الجزائر تتمسك باحترام هذا المبدأ لأنها تعي جيدا نتائج التدخل الخارجي حيث رفضت التدخل في الأزمة المالية والليبية واليمنية والسورية، إضافة إلى رفض الجزائر الانخراط في الأحلاف العسكرية مثل التحالف الاسلامي، وأكدت أن عملية تغيير هي من صلاحيات كل دولة وشعبها وفقا لمصالحها وأوضاعها وخصوصياتها، ودعت دائما إلى نهج أسلوب الحوار السياسي والتفاهم بين كل الأطراف المتصارعة داخل البلد الواحد[3]. وتفسر الخارجية الجزائرية التقيد بهذا المبدأ لأنه يضمن للدول الحماية من الضغوطات الخارجية بكل أشكالها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، مما يتيح لها المجال للعمل بأريحية أكثر بعيدا عن الضغوطات للوصول إلى الاستقرار الأمني والسياسي، ومن ثم ينعكس ذلك بشكل إيجابي على حفظ الأمن والسلم الدوليين، ولأن الإخلال بهذا المبدأ ينتج عنه نتائج وخيمة وتداعيات سلبية وكارثيه (مالي، ليبيا، سوريا، اليمن، العراق) ليس فقط على مستوى الاجتماعي والسياسي للبلد المعني، بل لما له من تداعيات وتهديدات خارجية للمحيط الجيوسياسي لهذه الدولة[4].

---

[1] أنظر الدستور الجزائري 1976.

[2] أنظر الدستور الجزائري 1976.

[3] السفير مصطفى بوطورة " المصداقية في التعامل مع أزمات دول الجوار، مالي نموذجا " استرجعت 2016/02/04، المصدر:

http://www.djazairess.com/echchaab/45289

[4] نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: التعاون بين دول المجاورة

جاء هذا المبدأ لتدعيم المنظور الجزائري لحسن الجوار الإيجابي حيث يعمل هذا المبدأ على تعزيز التقارب الثنائي والمتعدد الأطراف القائم على المصلحة المشتركة، والذي يهدف إلى دفع بكفة التنمية بين الأطراف من خلال استغلال الإمكانات المتوفرة لدى هذه الأطراف وتحرير المبادلات بينها، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تنفصل بمجرد سوء تفاهم.

تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والدول العربية إضافة إلى الانتماء الإقليم المتوسطي والإفريقي، لذلك فهي تسعى من أجل تحقيق وحدة الشمال الإفريقي بما يعود على شعوبها بالنفع والتي تتلخص في الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، إضافة إلى ايمان الجزائر بإمكانية إعادة الاعتبار للوحدة العربية لتجسيد فكرة التجمعات الإقليمية والتي أصبحت ضرورة في عصر التكتلات الإقليمية[1]. كما أن الجزائر توافق بين سياساتها العربية العربية وسياساتها مع الدول الأفريقية، حيث سخرت الجزائر اهتمامها للتعاون مع البلدان الأفريقية من خلال الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية سابقا، كما أنها عززت علاقاتها الثنائية مع الدول الأفريقية النشطة مثل نيجريا وجنوب أفريقيا.

هذا فيما يخص الشق الأفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية، أما الشق المتوسطي فقد حاولت الجزائر بدورها ربط علاقاتها مع الضفة الشمالية للبحر المتوسط، لذا فالجزائر انخرطت في علاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومجموعة 5+5، والحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، إضافة إلى الاتحاد من أجل المتوسط.

---

[1] محمد قجالي، 1990، ضبط الحدود الاقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص 3070.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: ضبط الحدود الموروثة عن الإستعمار

يعتبر هذا المبدأ هو استكمالا لمبادئ وأهداف الثورة الجزائرية حيث سعت الجزائر عقب الاستقلال إلى ترسيم الحدود لدرء الخلاف الذي قد ينشأ بينها وبين دول الجوار، ومع الوهلة الأولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها حيث شهدت صدام مسلح بين الجزائر والمملكة المغربية عرفت باسم حرب الرمال في تشرين الأول1963 بشأن الحدود، ولكن سارع الطرفان لاستدراك ومعالجة الأمور عبر توقيع اتفاقيات إفران1969/01/15، واتفاقية تلمسان1970/05/27 ومن تم اتفاقية الرباط 1972/06/15، والتفتت الجزائر إلى جميع جيرانها حيث تم توقيع اتفاقيات مع كل من تونس سنة 1970/01/15[1]، واتبعتها اتفاقية اخرى في 1983/05/28[2]، كما تم التوقيع مع موريتانيا في 1983/12/13، ومع مالي في 1983/05/08، ومع النيجر في 1983/01/05، أما الحدود مع ليبيا فقد كانت محددة مسبقا بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي سنة 1956[3].

وأكدت الجزائر على هذا المبدأ حين استضافت قمة منظمة الوحدة الأفريقية في دورتها 35 سنة 1999 حيث جددت التزامها بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وأعادت التأكيد على أن ذلك المبدأ يبقى الخيار الرئيسي لفض النزاعات، إضافة إلى ذلك إدانة الدول التي تلجأ إلى القوة كوسيلة لتسوية الخلافات الدائرة حول الحدود، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هذا المبدأ تقرر في المواثيق التأسيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية آنداك، وقد تم التوقيع على ميثاقها سنة 1963 والتي حضرتها 30 دولة إفريقية من بينها الجزائر، كذلك في الميثاق التأسيسي للاتحاد

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 5، المؤرخة في 15 كانون الثاني 1970.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 23، المؤرخة في 23 حزيران 1983.

[3] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، ص30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية، عقب إعلان قيامه في مدينة سرت الليبية سنة 1999[1].

المطلب الخامس: حل النزاعات بالطرق السلمية.

طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب بغية المساس بالسيادة المشروعة للدول، حيث تبذل الجزائر جهدها في هذا الإطار لحل النزاعات بالطرق السلمية، فطبيعة العلاقات التي تربط الدول الجوار لا تخلو من مشاكل وخلافات من حين لآخر، فعلاقات حسن الجوار لا تعني الخلو من المشاكل والنزاعات ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار، لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد بها يعني أن النزاع عميق بين الجارين، وأن إرادة الدولتين في حل النزاع بطرق سلمية غير موجودة أو يتبناها طرف واحد فقط، وفي مثل هذه الحالات يسقط مبدأ حسن الجوار لأن مثل هذه المواقف تتنافى مع مقاصد حسن الجوار، لذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو حتى التهديد بها يلعب دورا في تجميد النزاعات بين دول الجوار[2]. لهذا فإن مبدئي حل النزاعات المقرر في ميثاق الأمم المتحدة لحل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، وبالعودة إلى المادة 26 من الدستور والذي ينص على: " **تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية**" وبالتالي فالسياسة الخارجية الجزائرية تعتمد في تحركها على مبدأ الحلول السلمية كثابت لا تحيد عنه.

---

[1] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، ص 30.

[2] محمد قجالي، 1990، ضبط الحدود الاقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية، ص 302.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

قبل أن نتناول الأهداف التي سطرتها الجزائر في سياستها الخارجية يجدر الإشارة إلى تحديد تعريف أو ما نقصده بالهدف القومي، فالهدف هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال تخصيص القدر الضروري من الجهد والإمكانيات التي يستلزمها الانتقال لهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحث إلى مرحلة الوجود أو التحقيق[1]. والأهداف ليست عملية مجردة كما لا يمكن أن تنشأ من فراغ وإنما تأتي بتتعدد مؤشرات وظروف توضح الإطار العام للهدف والوسائل اللازمة للتنفيذ، وبطبيعة الحال فالأهداف التي نحن بصدد دراستها ليست تلك الأهداف للسياسات الداخلية للدول، وانما أهداف للسياسات الخارجية الموجهة للخارج، والتي يسعى من خلالها صانع القرار إلى إحداث تغيير في البيئة المحيطة به أو التأقلم مع تلك البيئة.

ومن هنا يمكننا القول أن الأهداف القومية التي سنعنى بتحليلها تشتمل على ثلاثة ركائز وهي الأهداف الأساسية المحلية، والأهداف القاعدية للجزائر، والأهداف الحيوية.

المطلب الأول : الأهداف الأساسية المحلية

يتفق أساتذة العلاقات الدولية على أن الهدف الأول للسياسات الخارجية للدول أيا كانت طبيعة نظامها السياسي أو مكانتها النسبية من القوة القومية، وأيا كان موقعها أو حجمها هو الحفاظ على وجودها[2]، حيث ترتبط هذه الأهداف بسيادتها وأمن إقليمها البري والبحري والجوي، والوحدة الترابية، بالإضافة إلى حماية الأشخاص والهوية الوطنية، وكل ما يحول دون قيام الدولة واستمراريتها.

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص 128.

[2] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ص128.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الهدف الخاص بدعم الأمن القومي للدولة والحفاظ على كيانها الإقليمي هو ما سعت إليه الدولة الجزائرية في سياستها حيث أوكلت هذه المهمة في دستور 1989 في المادتين 24 و25 إلى جيش الوطني الشعبي باعتباره سليل جيش التحرير الوطني، وتتلخص هذه المهام في الحفاظ على سلامة التراب الوطني، وحماية السيادة الوطنية ورموزها، والحفاظ على الوحدة الوطنية، ومنع كافة اشكال التدخل الأجنبي، ورفض وجود قواعد الأجنبية في الجزائر والاقليم المجاور لها[1].

وقد جاءت هذه الأهداف وفقا للتصورات متعلقة بحداثة الدولة الجزائرية وضعف البناء المؤسسي للنظام السياسي من ناحية، وحالة اللأمن التي يتميز بها الإقليم حيث ضعف المنظومة الأمنية لدول الجوار، ومن الضروري الإشارة إلى التهديدات التي تخلقها وجود جماعات متمردة متطرفة في منطقة الساحل، حيث أن التقدم المتواصل من الهجرات البشرية إلى داخل التراب الجزائري والنشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الإجرامية، ثم دخول الحركات الإرهابية والقاعدة في المغرب الإسلامي في السنوات الأخيرة، وضع الجزائر في مواجهة تداعيات هذه التهديدات.

إن السعي إلى تحقيق هذه الأهداف يعتبر حفاظا على النظام السياسي في الجزائر من جهة، والتغلب على التهديدات الموجهة نحوها من ناحية أخرى، لذلك نجد الدبلوماسية الجزائرية سباقة لحل المشاكل مع دول الجوار – ووفق تصور أي دولة تعتبر الدول الجوار المصدر الأول لتهديد – حيث سعت إلى تسوية الحدود وابرام الاتفاقيات المذكورة سابقا (معاهدات الإخاء وحسن الجوار والتعاون)، وعقد اجتماعات أمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية،

---

[1] الدستور الجزائري 1989.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثل الاجتماعات التي عقدت في كل من ليبيا والجزائر بعد أن هدأت الأوضاع في المنطقة جراء الثورات العربية[1].

المطلب الثاني: الأهداف الحيوية

تتعلق هذه الأهداف الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاعات الاقتصادية بجميع مجالاتها، والتي ترتبط بالثروات النفطية والطاقوية وفق منطلق التنصل من التبعية واستكمالا لبرنامج الاستقلال الوطني التام[2]، وتشتمل القطاعات الاقتصادية على جميع الأنشطة التي تساهم في خلق الثروة، والتي تضطلع بها المؤسسات العمومية المرتبط بتحقيق المنفعة العامة، حيث تتولى الدولة تطويرها، وهي نشاطات ضرورية تخدم رفاهية الأمة، وتضمن حماية كيان الدولة، وأمنها واستقرارها[3].

ومن هذا المنطلق، ينبغي التذكير، بأن السياسة الاقتصادية الجزائرية منذ استقلال البلاد، عمدت إلى تحقيق أهداف أساسية، ترتبط بالاكتفاء الذاتي، وتحقيق التوازن الجهوي، وتطوير الصناعة، والزراعة، وضمان الأمن الغذائي بشكل عام، وكانت هذه الأهداف تعكس نظام الحكم في ظل الاشتراكية، وحرصت بالتالي على ضمان حماية الاقتصاد الوطني والدفاع عن المصالح الاقتصادية للبلاد إلى حد كبير، وتم تكريسه في النصوص الأساسية للبلاد كالميثاق الوطني، ودساتير البلاد منذ سنة 1963، وفي نفس السياق أدت الأوضاع العالمية إلى حتمية إعادت النظر في النهج المتبع من الطرف الدولة الجزائرية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي وبرهن على عدم

---

[1] بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 29 كانون ثاني 2014.

[2] محمد خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، مجلس الأمة 7 و8 تموز 2008، ص3.

[3] محمد خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، ص3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نجاعته والذي لم يعد قادرا على مواكبة تطورات السوق العالمية، مما أفضى تبني النظام الليبرالي كاستراتيجية اقتصادية وطنية وحتمية للتكيف مع المعطيات العالمية الجديدة، والسعي من أجل ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وقد تجسد ذلك في دستور 1989، المعدل سنة 1996، حين نص في مادته الثامنة جملة من المبادئ رسخت فيها التوجه الليبرالي بما يسمح بالتأقلم ومواكبة التغيرات العالمية الناتجة عن إفرازات العولمة[1]، واعتماد نظام اقتصاد السوق ضمن السياسات الاقتصادية الجديدة، وفتح الأسواق الداخلية على السلع، والخدمات الأجنبية.

وقد تبنت الجزائر استراتيجية جديدة في عملية الإصلاح القائمة في السنوات الأخير خاصة بعد 1999 والتي سمحت بمواءمة تشريعاتها الداخلية وهياكلها وفق معايير دولية والمتعلقة بالحكامة والتسيير الاقتصادي الرشيد، حيث سعت بذلك إلى بناء مؤسسات وإنشاء المصانع وعصرنة الإدارة وتكوين الإطار الكفؤ من أجل تحقيق تنمية مستدامة من ناحية، وإعطاء لهذه القطاعات الصبغة الدولية من ناحية ثانية.

وتكرست هذه الأهداف الاقتصادية منذ قدوم الرئيس بوتفليقة والذي سعى إلى تحقيق أهداف أساسية ارتبطت بالمنظومة الاقتصادية العالمية من خلال إشراك الدولة الجزائرية بالمؤسسات الاقتصادية العالمية كمنظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء التعمير، بالإضافة إلى الشراكات مع الاتحاد الأوروبي أو المنطقة العربية الحرة، ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات الاقتصادية في النقاط التالية[2]:

---

[1] محمد خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، نفس الصفحة.

[2] محمد خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، ص10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إعداد الخطط، والسياسات العمومية الملائمة المرتبطة بإعادة تأهيل الاقتصاد في مختلف مجالات النشاط وعصرنته، وضمان إدماجه، ومواكبته مع الاقتصاد العالمي.
- ضمان جاذبية الإقليم، وعصرنة الهياكل القاعدية للبلاد ضمن البرامج التنموية، كالإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وبرنامجي تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا.
- إصلاح المنظومة التربوية، والعدالة، وهياكل الدولة، والمالية، وترقية الاستثمارات.
- تأهيل المؤسسات الاقتصادية، ودعم برامج تأهيل الموارد البشرية.
- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بخلق مناصب العمل، وامتصاص البطالة.
- عصرنة قطاعات الفلاحة، والصيد البحري، والخدمات السياحية، والاتصالات وتثمينها.
- العمل على التطوير المستمر للجوانب التقنية والعلمية في القطاعات الاستراتيجية، لاسيما تلك التي ترتبط مباشرة بقضايا الدفاع.
- تعزيز قدرات إنتاج المواد الأساسية، وبصورة خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالغذاء، والدواء، والذخيرة، وقطع الغيار، وتأمين الاحتياط المالية، والمخزونات الإستراتيجية.
- تأمين سير وعمل أهم المرافق والمؤسسات الاقتصادية في جميع الظروف.

وقد سخرت الدولة الجزائرية آليات يمكن الاعتماد عليها لضمان اليقظة والذكاء الاقتصادي وهي آليات حديثة لإنجاز الدراسات الاستشرافية وتحليل المعطيات الاقتصادية، وبناء عليها سيسمح باتخاذ القرار ورسم استراتيجية تسمح بدعم وتطوير سياسة رشيدة لتحقيق هذه الأهداف الحيوية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمثل هذه الآليات في النصوص القانونية والوثائق السياسية وهياكل مؤسساتية تعمل وفق مبدأ حماية ورقابة المصالح الحيوية للدولة، ويمكن ذكر أهم هذه المؤسسات[1]:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)
- المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة (INESG)
- المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف (CGPP)
- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)
- المركز الوطني للمساعدة التقنية للمؤسسات (CNAT)

المطلب الثالث: الأهداف الوطنية الخارجية

تتعلق الأهداف الأساسية بتواجد الدولة كقوة إقليمية، والذي يتناسب مع الدور الإقليمي وفقا لاقتراب الدور، والذي ينسب مباشرة إلى الجزائر نظرا للموقع الجيوساسي وسط المغرب العربي، وقد تصاعد الدور الإقليمي الجزائري بشكل ملحوظ خاصة مع تراجع الدور المصري عقب ثورة 25 يناير، والتي تزامنت مع رواج الخطابات السياسية داخل الجزائر المنادية باسترجاع المكانة الدولية والسمعة الدولية للجزائر، والتي تتلخص في منطق الهبة وكسب الاحترام الدوليين، فكان هدف الدولة الجزائرية السعي إلى التدخل في كل الملفات الإقليمية في المنطقة واحتوائها بشتى ابعادها الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، حيث تحولت الجزائر إلى طرف رئيسي في إعادة توجيه مسارات التفاعل الداخلية في القضايا والأزمات الإقليمية، وهو ما يظهر في طريقة التعامل مع أزمتي ليبيا ومالي وتونس[2]، ومحاولة تقديم نفسها كلاعب محوري في منطقة شمال أفريقيا ومنطقة الساحل،

---

[1] محمد خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، ص15.

[2] ابراهيم منشاوي، توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس، المركز العربي للبحوث والدراسات :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستغلة الثقل السياسي والاقتصادي للبلاد، فضلا عن أن الاستقرار السياسي الذي تميزت به البلاد خلال العقد ونصف العقد الأخيرين قد دفع ببعض الدول الغربية والهيئات الدولية إلى الارتكاز على الجزائر للعمل على الحلول السياسية لأزمات المنطقة[1].

الدعوة إلى إحياء وتكريس العمل العربي المشترك، والتنسيق الأمني والاقتصادي والسياسي، وتنشيط وتفعيل دور الجامعة العربية، والعمل على حل بعض الخلافات العالقة مع الدول العربية والاسلامية، كلها تصب في خانة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية والتي تسعى إلى تحقيقها، وهي أيضا مفسرة للتحركات الدبلوماسية الجزائرية.

وما يقوم به السلك الدبلوماسي في شقه الدولي على التركيز على مكانة الجزائر في التعاون الدولي، ويظهر ذلك في الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر والولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى منظمة الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، ومجموعة 77، ومنظمة الأوبك، وفق استراتيجية تؤمن بمحورية الدور الجزائري.

ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث مستويات:

المستوى العربي: تدرك الجزائر أن استرجاع دورها الريادي في النظام الإقليمي العربي لن يتأتى إلا من خلال مساندتها للتكتلات الإقليمية العربية والعمل على إحيائها بعد الجمود والركود الذي مس هياكلها انطلاقا من المغرب العربي وتحسين العلاقات مع الدول المشكلة له، كما تظل الجزائر ملتزمة بتأييدها ودفاعها عن القضيتين الفلسطينية والقضية الصحراوية، إضافة إلى العمل الجزائري على إيجاد نقاط تقارب مع الدول العربية في الشرق الأوسط من خلال الجامعة العربية أو

---

http://www.acrseg.org/36851

[1] عثماني لحياني، الجزائر دبلوماسية الأزمات وخسارة المصالح، العربي الجديد:
http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/8/الجزائر-دبلوماسية-الأزمات-وخسارة-المصالح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال المحادثات الثنائية، والجدير بالذكر أن المتتبع للواقع العربي سوف يلاحظ تراخي العلاقات الدبلوماسية بين دول الخليج العربي ودول المغرب العربي[1]، وتسعى الجزائر في هذا الصدد إلى إرجاع مكانة دول المغرب العربي من خلال فك عقدت المشرق المركز باعتبار السياسة العربية متمركزة في المشرق العربي والذي ينفرد في كثير من الأحايين إلى تقرير مصير الأمة العربية.

المستوى الأفريقي: ويمكن تلخيص أهمية الجبهة الأفريقية بالنسبة للجزائر في استحداث ولأول مرة سنة 2014 منصبا وزاريا للشؤون الأفريقية، وذلك لإيجاد قاعد مشتركة لإرساء التعاون الثنائي مع أقطاب دول الأفريقية وهما جنوب أفريقيا ونيجيريا، والعمل على وضع ركائز للتعاون جنوب جنوب والمساهمة في تفعيل علاقات التشاور والتعاون بين الشمال والجنوب من خلال مختلف المجموعات الأفريقية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المستوى المتوسطي: تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا في البحر المتوسط والذي يعتبر امتدادا لها في الشمال، وتعتبر الدائرة المتوسطية دائرة مهمة في المصالح الجزائرية، فهي تتقاطع والأبعاد السكانية باعتبار أن المناطق الساحلية ذات كثافة سكانية عالية، والأبعاد الاقتصادية باعتبار أن المبادلات الجزائرية مع العالم الخارجي تتم عبر البحر المتوسط خاصة المواد الطاقوية، مما يعطي لهذا البحر أهمية كونه يغطي 30 بالمائة من التجارة العالمية و25 بالمائة من نفط العالم يمر من هذا البحر، بالإضافة إلى أن الأسطول الأمريكي السادس يرابط في هذا البحر[2]،

---

[1] وليد عبد الحي، الصراع الدولي في منطقة المغرب العربي، محاضرة في مؤسسة عبد الحميد شومان بتاريخ 2016/03/28.

[2] وليد عبد الحي، الصراع الدولي في منطقة المغرب العربي، محاضرة في مؤسسة عبد الحميد شومان بتاريخ 2016/03/28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد هذا المتوسط أحد الثوابت المرجعية لدوائر التحرك الجزائري الجيوسياسي ليس فقط على مستوى الخطاب السياسي بل على صعيد الممارسة، كمشاركة الجزائر في العديد من المبادرات المتوسطية، وقد تعمق البعد المتوسطي بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم من خلال سعيه إلى إقامة شراكة متوسطية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط عبر حوار منتظم، وهذا من أجل رد الاعتبار للماضي المتوسطي للجزائر، لذلك جاء توقيع الجزائر على اتفاق شراكة متوسطية سنة 2001[1].

هذا بالإضافة إلى سعي الجزائر إلى إقامة حوار شامل مع حلف شمال الأطلسي الناتو، وذلك بالانضمام إلى الحوار الأطلسي المتوسطي في مارس 2000، والذي يهدف إلى تعزيز الثقة بين دول حوض المتوسط بتشجيع ودعم الأمن والاستقرار، وتشجيع علاقات حسن الجوار[2].

المستوى الدولي: أدرك صانع القرار الجزائري حجم التحولات الدولية التي يشهدها العالم باستمرار، خاصة بعد ظهور الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، والتي جعلت العالم قرية صغيرة وعملت على تقليص المسافات بين الشعوب ودفعت بالمجتمعات إلى التكتل في شكل تجمعات سياسية واقتصادية وثقافية، كما جعلت من التعاون الدولي مع مراعاة المصالح المشتركة أمرا حتميا، وقد ظهر الإدراك الجزائري بعمق هذه التحولات من خلال الخطاب السياسي.

أما عمليا فقد سعت الجزائر إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب المهيمن على النظام الدولي، وإلى تعزيز العلاقات معها على كافة الأصعدة السياسية الأمنية والاقتصادية، وذلك من خلال تقريب وجهات النظر في العديد من المواقف الدولية، حيث

---

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص75.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، نفس الصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الجزائر أصبحت تبدي ليونة ظاهرة في تعاملها مع قضية التطبيع مع اسرائيل بجلوسها أكثر من مرة مع الوفود الإسرائيلية في إطار الشراكة الأورومتوسطية، والحوار الأطلسي المتوسطي من منطلق أن اقامة علاقة متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية يمر عبر إسرائيل، إضافة إلى إدراك الجزائر بأن استرجاع مكانتها لا يتأتى إلا من خلال تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة في جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية. ومع الطابع التنافسي الذي تتميز به العلاقات الدولية وظهور أقطاب تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في القوة سعت الجزائر إلى تعزيز التعاون مع قوى أخرى مثل فرنسا وروسيا والصين[1].

إلا أن هذا دور الذي تلعبه الجزائر أعطي له دلالة أخرى من طرف فواعل إقليمية أخرى والذي يوصف بالهيمنة الإقليمية، حيث عبرت بعض الدول على أن الدور الذي تلعبه الجزائر على المستوى الإقليمي والأفريقي عبارة عن نموذج لدولة امبريالية فرعية في سعيها إلى أن تكون حلقة ربط بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على رأسها المملكة المغربية والسنيغال وساحل العاج، والتي شكلت تحالفا استراتيجيا يخدم المصالح المغربية خاصة في قضية الصحراء الغربية[2].

وبالرغم من الظروف المواتية لاحتلال الجزائر مكانة الدولة المركز في المنطقة، إلا أنه أدى إلى نشوء صراع وتنافس إقليميين، فأصبحت الجزائر مجبرة على إعطاء شرعية لهذا المنصب من خلال تحسين علاقاتها مع الجوار والانفتاح على شركائها، وتحديدا المغرب، والتخفيف من إثارة التوتر الذي تحاول به إعطاء صورة عنها كلاعب محوري في المنطقة على حساب الآخرين.

---

[1] دالع وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2006، رسالة ماجستير في قسم العلوم السياسية كلية الإعلام الجزائر، ص 75.

[2] دالع وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2006، ص78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

آليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

آليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي

تسعى الدول من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق أهدافها القومية المحددة والأدوار التي تطمح إلى لعبها في محيطها الاقليمي والدولي، وعادة ما تترجم الدولة مقدرتها في تحقيق أهدافها من خلال استخدامها مجموعة من الأدوات المختلفة أهمها: الدبلوماسية والآليات الاقتصادية والقوات المسلحة والإعلامية الدعائية.

المبحث الأول: المقاربات الدبلوماسية

يتراوح اهتمام القادة السياسيين بالسياسة الخارجية من قائد لآخر، وتتفاوت أسباب الإهتمام بها من قائد إلى آخر، فالقائد السياسي قد يهتم بالسياسة الخارجية لأنه يراها أداة فعالة لتأكيد شعبيته، أو لأن هناك عدوا خارجيا يهدد أمن الدولة، أو لأنه يراها أداة مناسبة لتحقيق الأهداف الأساسية للدولة[1].

إن اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية يؤدي إلى مشاركته الفعالة في صنعها، بينما يفوض القائد غير المهتم بالسياسة الخارجية سلطاته في هذا المجال إلى وزير خارجيته. ولاشك أن مشاركة القائد السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية تزيد من فرض تأثير دوافعه الشخصية على تلك السياسة[2].

---

[1] محمد السيد سليم، نفس المرجع السابق، ص 377.

[2] محمد السيد سليم، نفس المرجع السابق، ص377.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر عامل شخصية الرئيس من أبرز العوامل المؤثرة في صناعة القرار الخارجي، حيث يرى **هارولد لاسويل** أبرز من حلل أثر الدوافع الذاتية على السلوك السياسي، والذي يرجعه إلى طبيعة الفرد بعدم الإحساس بالأمان العاطفي والشعور بافتقاد احترام الذات، فالفرد يحاول تغطية هذا النقص عن طريق السعي إلى القوة.

المطلب الأول: دور الرئاسة

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، ويرجع ذلك لتجربتها في الممارسة السياسية بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا، ويرجع ذلك إلى طبيعة الدساتير الجزائرية التي منحت سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية، فدستور 1963 في مادته 58 منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77، وإذا كانت الرئاسة تسيطر على صناعة القرار في السياسة الخارجية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية باعتبار المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك، نظرا لنقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري.

أدرك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ وصوله إلى السلطة أن استرجاع المكانة الدبلوماسية التي كانت تحظى بها الجزائر خلال الفترات السابقة مرتبطة بطبيعة بالبيئة الداخلية في تخطي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأزمات وتحقيق درجة من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي سيسمح له بانطلاق نحو الخارج، فقوة السياسة الخارجية مستمدة من الدعم الجماهيري لسياسات الوطن، حيث أبدى في الأول خطاب له عن عدم رضاه بالظروف والأوضاع الجزائرية خاصة تلك المتعلقة بالمكانة الدولية المتأثرة بحالة عدم الاستقرار التي عانتها الجزائر خلال العقد الأخير من القرن العشرين قائلا: " ..**إن مجال العلاقات الدولية لهو المجال الذي نلمس فيه مدى الأضرار التي لحقت بكرامتنا الجماعية بفعل وهن الدولة وتدنى الوعي الوطني وبسبب الفتنة وما تمخض عنها من آفات أخلاقية و اجتماعية** ..."[1]. ونلحظ انعكاس الخلفية التاريخية للرئيس كوزير خارجية للجزائر في الستينات والسبعينات في اهتمامه بالنشاط الدبلوماسي المكثف بصفة إيجابية، والتي تجلت في ندائه إلى إحياء المغرب العربي وإبراز دور الجزائر بإحيائه قائلا: "..**إننا عازمون العزم كله على ترسيخ انتمائنا إلى المغرب العربي الذي يملي علينا، بالرغم من الصعوبات الراهنة، أن نتدارك التأخر الكبير الذي يشهده المسار الاتحادي**،.."[2]. وأوضح الرئيس بوتفليقة في العديد من المرات أن العلاقات مع دول المغرب العربي يجب أن تقوم على حسن الجوار، ووفق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الأفريقي وضمن اتفاقية هوستن[3] لحل قضية الصحراء الغربية بهدف مواصلة مسار الاتحاد المغاربي الذي عرف جمودا تاما منذ 1994. وأكد على أهمية التحرك الجماعي على المستوى الإقليمي في مجابهة تزايد التكتلات والوحدات الإقليمية.

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 27 أبريل 1999، www.el-mouradia.dz

[2] عبد العزيز بوتفليقة، خطاب إلى الأمة 29 ماي 1999، www.el-mouradia.dz

[3] سبتمبر/أيلول 1997 وقع المغرب والبوليساريو "اتفاقية هوستن"، التي نصت على تحديد هوية الناخبين المدعوين للاستفتاء، وإعادة توطين اللاجئين، وتحرير وتبادل الأسرى. وفي 3 ديسمبر/كانون الأول استؤنفت عملية تحديد الهوية التي جمدت عام 1995 لإنجاز المرحلة الثانية منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويضيف الرئيس في نفس السياق: ".. **سنطالب بالنصيب كل النصيب الذي ينبغي أن يؤول لنا في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية وفي نطاق المجموعات التي ننتسب إليها وذلك بحكم موقع بلادنا الجيوستراتيجي وما نملكه من الموارد الكامنة ناهيكم بالمثل الريادي الذي ضربته الثورة التحريرية ودور الجزائر الحرة المستقلة في انعتاق العالم الثالث.**" [1]. وفي مداخلة له في المؤتمر الثاني لمؤسسة الفكر العربي في بيروت سنة 2003 أرجع الرئيس بوتفليقة أسباب فشل الاندماج والتكتلات الاقتصادية داخل المنطقة العربية إلى تغليب الجانب السياسي والمتميز بالتقلبات من فترة إلى أخرى الأمر الذي عرقل كثيرا مسار الاندماج الكلي لهذه الاقتصاديات، وقد بعث برسالة ضمنية في هذا الخطاب إلى دول المغرب العربي في تحييد القضايا السياسية في مثل هذه التكتلات قائلا: "... **وسبب ذلك هو أن مشاريع الاندماج الاقتصادي هذه تبقى، من حيث هي خاضعة لمنطق العلاقات ما بين الدول الذي لا مفر منه متأثرة بتقلبات العلاقات السياسية، في حين أن أولوية الجانب الاقتصادي هي التي توجه المسعى في بقية مناطق العالم..**"[2].

وبناء على الدبلوماسية القمة التي انتهجها الرئيس رافعت الجزائر عن قضايا المغرب العربي في المحافل الدولية، ولطالما ربطت الجزائر بالمغرب العربي بأنها جزء لا يتجزأ منه، وهي تعمل على تعميم المصالح المشتركة، وأبرز ذلك في خطابه في قمة دول 5+5 المنعقد في تونس سنة 2003 قائلا: "... **إن بروز الاتحاد الأوروبي كمجموعة جيوسياسية مزدهرة يؤكد حصافة وسداد اختيار الجزائر، ويعزز إرادتها في مواصلة التحامها بهذه المجموعة، كما يشهد على ذلك إبرام اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في أفريل 2002، إلا أنه من الواضح أن**

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 27 أبريل 1999، www.el-mouradia.dz

[2] عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 07 ديسمبر 2003، www.el-mouradia.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحاما كهذا لا يمكنه أن يستوفي تمام مغزاه إلا في إطار علاقة أوسع بين بلدان المغرب العربي وجيرانها الأوروبيين، علاقة قوامها مقاربة متضامنة ومستقبلية للرهانات والتحديات التي تواجهنا..."[1].

حاول صانع القرار الجزائري إعطاء التوجه نحو الاتحاد المغاربي أسسا اقتصادية قصد تجاوز كل الاختلافات السياسية، حيث صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمام منتدى العلاقات الخارجية الأمريكية بنيويورك في 1999 بأن: "... **بناء الاتحاد المغاربي بالنسبة للجزائر خيارا حضاريا وأولوية وطنية ذات استراتيجية. والحقيقة أن اتحاد المغرب العربي يشكل عامل استقرار وأمن في المنطقة، ويفتح مجالا لاستغلال التكاملية الاقتصادية الحقيقية، وسوق إقليمية لا غنى عنها لازدهار الاقتصاديات المغاربية**"[2].

وتأكيدا على هذا التوجه صرح الرئيس أثناء زيارة رسمية إلى تونس سنة 2000 قائلا: "**بالنسبة لنا فإن هذا المشروع سيظل حتمية وهدفا تاريخيا لا محيد عنه، لكن مواصلة بنائه يجب أن تتم وفق مقاربة جديدة ومسعى عقلاني وأهداف مضبوطة ... وبصورة تمكننا من إنشاء تجمع اقتصادي متكامل ومتجانس مبني على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات وتكافئ المصالح...**"[3]. ويضيف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن مسألة بناء المغرب العربي هو ضرور تحتمها الظروف جيوسياسية وتاريخية واجتماعية في قوله "..**إن بناء المغرب العربي مطمح يضرب جذوره في عمق تاريخ المنطقة ... وليس بوسعنا نحن قادة المغرب العربي إن عاجلا أم آجلا إلا الاستجابة لتطلعات شعبنا وسيتم استئناف المسيرة ونطوي الذي حصل..**" إلا أن الرئيس لم يخفي

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 5 ديسمبر 2003، www.el-mouradia.dz

[2] عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 21 سبتمبر 1999، www.el-mouradia.dz

[3] عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 28 جوان 2000، www.el-mouradia.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انزعاجه من أمرين في المنطقة وهما الطبيعة التوسعية المتربطة بالاستعمار المغربي للصحراء الغربية، والنظرة الإستغلالية من طرف الدول المغاربية إلى الجزائر نظرا لما تتوفر عليها من إمكانيات.

انطلاقا من تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في عهد بوتفليقة تجاه تونس النابع من إدراك صانع القرار الجزائري للأهمية الاستراتيجية للجوانب الأمنية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية التي تحظى بها الدولة التونسية، تم إبرام اتفاقيات في مختلف القطاعات الناتجة عن اللجان المشتركة بين البلدين والتي تؤكد مدى عمق العلاقات الجزائرية التونسية، حيث أقر الرئيس بوتفليقة في خطاب له أمام الرئيس التونسي زين العابدين أثناء زيارته للجزائر قائلا: " ... **الواقع أن حصيلة تعاوننا، وإن كانت تبعث على الارتياح، لا تزال دون ما نطمح إليه. وقد يعزى ذلك لأسباب موضوعية ناجمة أساسا عن المناخ الظرفي الذي واكب الفترة التي استغرقتها الإصلاحات في بلدينا، حيث صرفنا اهتمامنا إلى تطوير قدراتنا الذاتية، وتكييف اقتصادنا مع تطورات الاقتصاد العالمي تحسبا للاندماج فيه...**".

وتتسم العلاقات الجزائرية التونسية بحالة من الاستقرار تتخللها أحيانا فترات من حالة عدم الاستقرار حسب ما تمليه الظروف لكلا البلدين، وما يميز هذه العلاقات درجة التعاون والاحترام المتبادل منذ عقود، فبرغم من الأزمات المتعاقبة على المنطقة والضغوطات التي عرفها البلدين إلا أن التعاون والتفاهم السياسي بين البلدين بقي ثابتا مستقرا على مبادئه الأولى، ويرجح عوامل التقارب الجغرافي والثقافي وحتى التاريخي في استقرار هذه العلاقات التي أدت إلى إبرام معاهدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوفاق والإخاء الموقعة بين البلدين سنة 1983[1]، والتي شكلت قاعدة متينة للعلاقات الجزائرية التونسية في الفترات اللاحقة.

وقد نوه الرئيس الجمهورية على الدور الذي تقوم به تونس من أجل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين من جهة ومن أجل إحياء اتحاد المغرب العربي قائلا: " **أنوه بإسهامكم الشخصي البارز في استكمال بناء العلاقات الثنائية بين بلدينا الشقيقين، على أسس من الوضوح في الرؤية والتصور جعلت هذه العلاقات تتنامى وتتقوى في الاتجاه الصحيح...**"، وفي نفس السياق وتثمينا للمجهودات التونسية في تعزيز العلاقات الجزائرية التونسية تم منح الرئيس زين العابدين بن علي وسام الشرف برتبة أثير سنة 2000 من مصف الاستحقاق الوطني[2].

وقد حرص الرئيس بوتفليقة على تبني الدبلوماسية القمة وظهر ذلك من خلال زياراته المتكررة للجارة تونس والتي بلغت 7 زيارات، حيث تنوعت أهداف هذه الزيارات من تشاور وصداقة وأخرى مهتمة بالشؤون المشتركة والمغاربية، إضافة إلى لقاءات 5+5، ولم تكن زيارات الرئيس التونسي زين العابدين بن علي أقل بكثير حيث بادله بثلاث زيارات أخرى لنفس القضايا والمتمحورة حول زيارة دولة وعمل وتحسين العلاقات الثنائية، وقد حظيت الجزائر بزيارة الرئيس منصف المرزوقي سنة 2013 بعد سقوط نظام بن علي.

ومع موجة ثورات الربيع العربي حاولت الجزائر النأي بنفسها عن هذه التغيرات التي أطاحت بالكثير من الأنظمة العربية، وكانت متخوفة من تصدير الثورة اليها، الشيء الذي دفع بالساسة التونسيين في كل مرة إلى تطمين الجزائر إلى هذه النقطة، وكانت كل حكومة تتشكل بعد

---

[1] ا لجريدة الرسمية، العدد 23، المؤرخة في 23 حزيران، 1983.

[2] مرسوم رئاسي رقم 2000- 140 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 تموز 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 38، 2 آب 2000، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثورة يختار رئيسها التوجه للجزائر كأول وجهة خارجية له، الشيء الذي قابلته الجزائر بمنح تونس هبة بقيمة 10 مليون دولار أمريكي وقرضا بقيمة 40 مليون دينار تونسي [1]. وحسب رأي المحلل السياسي والدبلوماسي السابق عبد الله العبيدي في تصريح لموقع "جدل بالحبر التونسي" فإن وصول حركة النهضة إلى الحكم في تونس بعد 23 أكتوبر 2011 لم تكن تنظر إليها الجزائر بعين الرضا لأنها حركة ذات طابع إسلامي عانى منه النظام الجزائري سنوات التسعين، مع إقرار بأن هذا قد يشكل خطرا على حدودها، في ظل أوضاع إقليمية متوترة، خاصة في مالي وليبيا، لكن سرعان ما تخلت الجزائر عن تحفظها من حركة النهضة بقيادة راشد الغنوشي لما تأكدت من توجهاتها الوطنية[2]. ويظهر ذلك حينما أرسل الرئيس بوتفليقة برقية بمناسبة إحياء الذكرى الأولى للثورة التونسية، والذي أعرب فيها عن مواصلته الدعم والتعاون من أجل تحقيق التقدم في العلاقات والنهوض بها إلى أعلى المستويات والذي سينعكس إيجابا على أداء اتحاد المغرب العربي قائلا: "**.. كانت و ما تزال العلاقات بين تونس والجزائر علاقات قوية مكثفة مثالية، و نحن كنا و ما زلنا أوفياء للأخوة المتينة التي تجمع بيننا، الأخوة التي توجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نرص بنيان التضامن والتكافل بين بعضنا البعض.إننا نحيي ما تحقق للديمقراطية من نقلات نوعية في مغربنا العربي الكبير، ونحن على يقين من أنها كفيلة حقا بفتح الباب أمام استئناف بناء الإتحاد المغاربي. لقد عقدنا العزم في نطاق احترام الشرعية الدولية من أجل تحويل منطقتنا إلى فضاء يسوده الإستقرار والتعاون والرخاء المتقاسم..**"[3]، ويرجع أسباب عدول

---

[1] البوابة الأفريقية الإخبارية، العلاقات التونسيّة الجزائريّة بين التاريخ و الحاضر، استرجعت 2016/03/25، المصدر: http://www.afrigatenews.net/content/العلاقات-التونسيّة-الجزائريّة-بين-التاريخ-و-الحاضر

[2] رئيس الحكومة الأسبق حمادي الجبالي، بوتفليقة لم يأسف لسقوط بن علي، استرجعت 2016/03/25، المصدر: http://www.elbilad.net/article/detail?titre=بوتفليقة-لم-يأسف-لسقوط-بن-علي&id=43152

[3] عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 14 يناير 2012، www.el-mouradia.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائر عن موقفها تجاه الثورة التونسية لسببين أساسيين: الأول هو تعدد المنظمات الإرهابية في المغرب العربي وتزايد الحركات الفاعلة، والثاني هو سقوط النظام الليبي بقيادة القذافي، وأصبحت تهدئة الوضع في تونس والتعاون معها إقليميا يعلوان على محاولة احتواء ثورتها. لذلك أسهمت القيادة الجزائرية في إنجاح الحوار الوطني الذي أخرج تونس من انقساماتها في 2014، وشجعت طرفي الأزمة الأساسيين ـ نداء تونس والنهضة ـ على الاتفاق وتشكيل حكومة جامعة[1].

ومن خلال تقييم لدور المؤسسة الرئاسية وذلك بتحليل خطابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نلحظ أن الجزائر تربطها علاقات طيبة مع تونس بناء على براغماتية العلاقات الدولية، والتي تعتبر تونس العضو البارز في المنطقة وتعمل الجزائر على احتوائها سياسيا وضمان استقرارها الداخلي للظفر بمساندتها السياسية في صراعها مع المغرب من جهة، وتخفيف الحمل على الجزائر من خلال التعاون الأمني والتشديد على مكافحة الارهاب ومراقبة الحدود المشتركة، خاصة بعد تأزم الوضع في الجارة ليبيا من جهة أخرى. وكون الدولة التونسية الوجهة الأمثل للجزائر لتصريف وتسويق سلعها والاستثمار فيها.

أما فيما يخص العلاقات الجزائر مع المملكة المغربية في عهدت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فقد بعث فيها نفسا جديدا، إذ تكثفت الإشارات الإيجابية عبر الرسائل المتبادلة بين الملك الحسن والرئيس بوتفليقة، وتعززت بزيارة وزير الداخلية المغربي ادريس البصري للجزائر. وقد شارك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في جنازة الراحل الملك حسن الثاني سنة 1999، وتم الإعلان عن حداد وطني حينها. حيث تداولت وسائل الإعلام عن لقاء قمة وشيك بين بوتفليقة ومحمد السادس،

---

[1] يوسف الشريف، سقوط ليبيا وهيمنة الجزائر وتونس المحاصرة، جريدة الأخبار:

http://www.al-akhbar.com/node/241707

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أنه تعذر حتى الآن عقد مثل هذه القمة، خاصة أن الزعيمين أكثرا منذ توليهما السلطة من الزيارات الرسمية إلى الخارج[1].

ولم يخف الرئيس الجزائري رغبته في بناء وتطوير علاقاته مع المملكة المغربية وفق استراتيجية مبنية على الحوار والتفاوض الثنائي قائلا: "**.. وأما فيما يخص العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب، فإنني مرة أخرى أؤكد لكم أولا أننا نريد مخلصين أن نطورها ونوسعها ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، ثم إننا لا نرهن هذا التطوير بأي شرط مسبق ..**"[2] ويبدو أن العامل التاريخي لم يتنصل من هذه العلاقات خاصة فيما يخص القضية الصحراوية التي تؤرق الطرفين، وتقف في وجه كل محاولات التكامل الاقتصادي والتعاون الثنائي ويرجع ذلك إلى التشبث الجزائري بدعم القضية الصحراوية، ومطالبة المغرب بالوحدة الترابية المغربية متهمة الجزائر بالمساس في هذه الوحدة من خلال دعم القضية الصحراوية.

وقد صرح الرئيس بوتفليقة من منطلق حسن الجوار وحق الشعوب في تقرير مصيرها في الدورة الـ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة أن القضية الصحراوية مصنفة تحت بند تصفية الاستعمار ويجب المسارعة إلى إيجاد حلول لتسوية هذه القضية قائلا: "**..إن النزاع الدائر في الجوار المباشر للجزائر منذ ما يقارب الثلاثين سنة، بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، كان ويظل مشكلة تصفية استعمار لم يستكمل حلها. لقد أكدت منظمة الأمم المتحدة منذ زمن بعيد، وبشكل جلي، بأن الصحراء الغربية ارض غير مستقلة، تخضع لأحكام القرار 1514.**

---

[1] عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع، شبكة الجزيرة. نت، استرجعت 2016/03/28، المصدر : http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

[2] ادريس الكنبوري، تصريحات الرئيس الجزائري بوتفليقة"..تصعيد ضد المغرب أم تغطية على استقالة الجنرال العماري؟، صفحة المغرس الاخباري:
http://www.maghress.com/attajdid/825

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومخطط السلام، الذي اقره مجلس الأمن بالإجماع، يتضمن إطارا لتسوية عادلة ونهائية من خلال ممارسة الشعب الصحراوي بكل حرية حقه الثابت في تقرير المصير.."[1] .

ويعتبر الرئيس أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار، وأنها لا تدخل ضمن إطار العلاقات الجزائرية المغربية في قوله: "..**ولا بد لي أن أعيد التذكير، في هذا المقام بأن الجزائر لا يمكنها ولا تريد أن تحل محل شعب الصحراء الغربية في تقرير مستقبله، وكل محاولة لإدراج مسألة الصحراء الغربية ضمن سياق آخر غير سياق استكمال عملية تصفية الاستعمار المنوطة مسئوليته بالأمم المتحدة، لا يمكن إلا أن تؤدي إلى الفشل، وإلى تأجيل الحل النهائي..**" ، وقد عبر الملك المغربي محمد السادس في خطاب له يعلن رفضه لفكرة حق تقرير المصير واصفا إياها بالفكرة المهملة أو المهجورة، معلنا عدم إعترافه بكل قرارات الأمم المتحدة والإلتزامات السابقة التي أبداها المغرب تجاه النزاع بما في ذلك إلتزامات والده الراحل الحسن الثاني[2].

وعبرت المغرب أثناء انعقاد اللقاء الوزاري للاتحاد المغاربي بالجزائر سنة 2002 بأنها ليست مستعدة للتضحية بقضيتها الوطنية من أجل تشييد المغرب الكبير. وتظل المملكة المغربية بذلك متمسكة بالحل الذي تم صياغته سنة 2007 من طرفها، والمتمثل في منح الحكم الذاتي للصحراء الغربية ضمن إطار السيادة المغربية.

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 21 سبتمبر 2004، www.el-mouradia.dz

[2] بوزيد عمر، نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري، صفحة العصر، استرجعت 2016/03/29، المصدر:

http://alasr.me/articles/view/5638

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الجزائر إلى تطبيق مخطط التسوية طبقا لقرارات المنظمة الأممية أو طبقا لأي حل سياسي آخر يقبله الطرفان، وفي خطاب لرئيس الجمهورية الجزائري في القمة الأفريقية بأبوجا سنة 2013 إعتبر أن الجزائر لا تزال على قناعة بأن توسيع صلاحيات بعثة المينورسو[1] لتشمل تكفل الأمم المتحدة بمراقبة حقوق الانسان في الصحراء الغربية يعتبر ضرورة ملحة، متهما بذلك المغرب في انتهاكها لحقوق الانسان ضد الشعب الصحراوي الأمر الذي زاد من تعقيد العلاقات بين الطرفين[2].

ووفقا لما سبق نلحظ أن تأزم العلاقات الجزائرية المغربية أدى إلى تأجيل استقلال الاقليم الصحراوي من جهة، وتأجيل التكامل المغاربي من جهة أخرى طالما أن الدولتين المؤهلتين لتحقيق التكامل قد وضعتا أولويات وشروط مسبقة والتي لا يقبل الطرفان التنازل عنها، فالمملكة المغربية تصر على عدم المضي في إتحاد المغرب العربي ولا التقدم في مستوى العلاقات ثنائية بدون استكمال الوحدة الترابية المغربية. ويأتي الموقف الجزائري معارض للموقف المغربي حيث تحبذ الجزائر تسوية الملفات دون ارتباط بينها حتى يتسنى التقدم في القضايا التي تتقارب فيها وجهات نظر الطرفين، وترى الجزائر أن نزاع الصحراء الغربية يجب أن يحل بين الطرفين المعنيين المغرب والبوليساريو في إطار تسوية سياسية طبقا لقرارات الأمم المتحدة.

ولم تشهد العلاقات الجزائرية المغربية تقدما منذ غلق الحدود بين البلدين –سنة 1994 بعد قرار الرباط فرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين، عقب تفجير فندق بمراكش اتهمت الرباط

---

[1] المينورسو: بعثة دولية شكلتها الأمم المتحدة 1991 لتطبيق "خطة تسوية" وضعتها المنظمة لحل مشكلة الصحراء الغربية بالاتفاق مع طرفي النزاع فيها. ومن أبرز مهماتها تنظيم استفتاء لتقرير مصير السيادة على الصحراء.

[2] فرانس 24 عربية، اشتعال حرب اعلامية بين الجزائر والمغرب بعد خطاب بوتفليقة حول الصحراء الغربية: http://m.france24.com/ar/20131029-الجزائر-المغرب-رمطان-لعمامرة-الرباط-الصحراء-بوتفليقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطات والمخابرات الجزائرية بالتورط فيه – بالرغم من تواجد بعض المحاولات من كلا الطرفين، ويبقى التناقض بين الدعوة إلى الوحدة والعداء يحكم هذه العلاقات، فالانفراج في العلاقات بين الجزائر والمغرب مرهون بحل أزمة الصحراء الغربية.

أما العلاقات الجزائرية الليبية لم تكن يوما سهلة ولم تسر في خط مستقيم إذ تراوحت بين العداء والتحالف، وإن كان الجميع يضع حالات التحالف والاتحاد في إطار اتقاء شر نظام لم يكن مستقرا في مواقفه، لكنه يمتلك إمكانيات مالية وعسكرية كبيرة[1]. وتكمن نقاط التقاطع خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا الحساسة التي تخص منطقة المغرب العربي، ولم يكن الوضع أحسن حالا من سابقه بعد سقوط نظام القذافي سنة 2011 فقد زاد الوضع تعقيدا أكثر نظرا للموقف الجزائري المتشبث بالنظام العقيد القذافي.

لقد كان الموقف الجزائري المؤيد لنظام القذافي ينسجم مع الرؤية السياسية والعلاقات بين الجزائر وليبيا منذ وصول العقيد القذافي إلى سدة الحكم سنة 1969، حيث كانت الجزائر تلعب دورا محوريا في منطقة المغرب العربي بمساندة ليبيا المؤثر في مجالات عدة منها ما يسمى بالحرب على الإرهاب وبقضايا دبلوماسية إفريقية وعربية ودولية، وحتى في الأوقات التي كان فيها القذافي يتبنى أفكارا بعيدة عن تلك التي تتبناها الجزائر أو حتى تتعارض مع مواقفها، إلا أن النظام الليبي سرعان ما يستدرك الوضع ويعيد تجسير تلك العلاقات.

---

[1] محمود معروف، التغيير في ليبيا قد يتحول إلى عامل توتر إضافي بين المغرب والجزائر، استرجعت 2016/04/02، المصدر،
http://www.swissinfo.ch/ara/التغيير-في-ليبيا-قد-يتحول-إلى--عامل-توت-ر--إضافي-بين-المغرب-والجزائر/31070402

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما ذكرنا سابقا بالرغم من مثانة العلاقات بين الطرفين على حد تعبير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وارتياحه لهذه العلاقات قائلا: ".. **وإذ أهنئكم بها جميعا أجدد لكم أخي القائد ارتياحي العميق للمستوى المتميز الذي بلغته العلاقات بين بلدينا وحرصي على اطراد تمتين وشائج القربى وحسن المعشر والتواصل بين شعبينا الشقيقين ومواصلة العمل معكم للارتقاء بها نحو الأفضل بما يخدم مصلحتنا المشتركة** .."[1]، إلا أن هناك خلافات ظهرت في الواجهة والمتمثلة في دعوة الزعيم الليبي سنة 2005 طوارق الصحراء الكبرى (ليبيا، الجزائر، مالي) إلى التوحد في اطار فيدرالية بدعوى التصدي للمد الغربي المسيحي في صحراء الساحل، الأمر الذي أزعج النظام الجزائري حيث أبدى الرئيس الجزائري أنداك موقفا حادا مستهجنا لمشروع الزعيم الليبي نظرا لحساسية المشروع الذي يمس سيادة الدولة الجزائرية من خلال التحريض الضمني على الانفصال[2].

أما الخلاف الثاني فيتعلق الأمر بموقفين صدرا من ليبيا انطلاقا من خلفية الموقف من نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر بخصوص التصريحات التي وردت على لسان وزير خارجية الجمهورية الليبية حول النزاع في الصحراء الغربية، حيث صرح بعد لقائه مع الملك المغرب الملك محمد السادس بمدينة العيون المحتلة في 26 مارس 2006، أن ليبيا اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، لكن علاقاتها مع البوليساريو التي تحتضنها الجزائر

---

[1] جريدة النهار الجزائرية، الرئيس بوتفليقة يجدد إرتياحه للمستوى الذي بلغته العلاقات الجزائرية–الليبية:
http://www.ennaharonline.com/ar/?news=38035

[2] عثمان لحياني، العلاقات الجزائرية الليبية: خلافات صامتة وتعاون بروتوكولي، جريدة الشروق الجزائرية:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/8311.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينتابها الجمود، الأمر الذي فسر من طرف الجزائر بالتراجع عن قرارها بالاعتراف في إقامة دولة الصحراء الغربية[1].

أما العامل الثاني والمتمثل في تدمر قائد الثورة الليبية معمر القذافي من طريقة توزيع الأدوار داخل الاتحاد الإفريقي، على أساس أنها أصبحت نفوذ الدولة الليبية تتقلص في بعض مناطق إفريقيا، لصالح دول أكثر أهمية بقيادة الجزائر وجنوب إفريقيا. بالإضافة إلى الدعم الذي قدمته الجزائر لإقامة مقر البرلمان الأفريقي في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا، في الوقت الذي كانت تسعى ليبيا لاحتضان المقر في مدينة سرت المتوسطية واعتبرته ليبيا موقفا غير ودي من الجزائر تجاهها.

ولم يكن الوضع أحسن حالا بعد سقوط النظام القذافي في تشرين الأول 2011 حيث كان الموقف الجزائري من الثورة الليبية يشوبه نوع من التحفظ مما فتح الباب على مصراعيه لتفسيرات عدة لهذا الموقف، وقد اعتبر الكثيرون هذا التحفظ أنه مساند للنظام القذافي بالرغم من اعتراف الرئيس الجزائري بأنه سيعتقل القذافي إذا دخل الاراضي الجزائرية وسيسلمه إلى المحكمة الجنائية الدولية بناء على مذكرة الاعتقال التي أصدرتها المحكمة وامتثالا للاتفاقيات الدولية. ومع تزايد الاتهامات الموجهة إلى الجزائر بالتواطؤ مع النظام الليبي بإرسالها المرتزقة ودعمها بالأسلحة

---

[1] حسن زنيند، نجاح الثورة الليبية يزعج الجزائر لكنه لا يعزلها، شبكة DW الألمانية :
http://www.dw.com/ar/نجاح-الثورة-الليبية-يزعج-الجزائر-لكنه-لا-يعزلها/a-15353391

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للوقوف في وجه الثورة الليبية، أصدرت الوزراة الخارجية الجزائرية تنفي هذه الإتهامات جملة وتفصيلا[1].

وتبنت الجزائر الحل السلمي تجاه الثورة الليبية سنة 2011 وفق مبدئها الدستوري عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة وعدم تغيير الأنظمة بالقوة، وإزاء تدهور الأوضاع بشكل خطير في ليبيا دعت الجزائر إلى الوقف الفوري للاقتتال والتدخل الأجنبي في ليبيا من أجل حفظ أرواح الليبيين والسماح لهم بتسوية الأزمة بشكل سلمي ودائم في ظل احترام والحفاظ على وحدتهم والسلامة الترابية وسيادتها[2].

وأبدت الجزائر حينها رغبتها في إجراء حوار بالجزائر يجمع الأطراف الليبية، حيث احتضنت الجزائر الجولة الأولى من الحوار بين الطرفين حيث أعرب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قائلا: " **نحيي ما أبدته الأطراف الليبية من إقبال جاد على مباشرة حوار شامل من أجل تمكين بلادها من تجاوز أزمتها الراهنة وبناء المؤسسات الضرورية لإعادة إعمارها، وإن الجزائر ستواصل دعمها التام ومشاطرتها الكاملة للجهود الحالية الرامية إلى تمكين الشعب الليبي الشقيق من الحفاظ على وحدته وسيادته وسلامة بلاده الترابية..**"[3]، وتوجت أعمال الحوار الشامل الليبي بالجزائر في جولته الأولى بالمصادقة من كافة الأطراف على وثيقة إعلان الجزائر في 11 آذار 2015.

---

[1] موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، السيد مدلسي يجدد تكذيبه للادعاءات الرامية لتوريط الجزائر في الرعاية المزعومة للمرتزقة في ليبيا:
http://www.mae.gov.dz/news_article/1108.aspx

[2] نفس المرجع السابق.

[3] الإذاعة الرسمية الجزائرية، رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة يوم النصر:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150319/34183.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاء الموقف الجزائري تجاه الوضع في ليبيا حسب رأي الباحث إلى الإدراك السياسي للجزائر مفاده أنها لن تتضرر لا في حال بقاء القذافي ولا في حال رحيله، وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تفسر دعم أحد طرفي الصراع، كذلك قلق صانع القرار الجزائري من تدهور الأوضاع في المنطقة أكثر مما عليه، والذي قد يترتب عليه من تهريب الأسلحة وانتقالها إلى الساحل وتوسع رقعة إرهاب القاعدة في المنطقة، وتحول ليبيا إلى أحد معاقله، إضافة إلى تخوفات الجزائر من التدخلات الأجنبية في ليبيا وتداعياته على الأمن الجزائري.

أما العلاقات الجزائرية الموريتانية فقد انتهج الرئيس الجزائري الحالي عبد العزيز بوتفليقة درب رؤساء الذين حكموا الجزائر، وهو درب يعتبر موريتانيا بلدا تأخذ الجزائر على عاتقها منذ استقلالها النهوض به، ذلك أن الجزائر تمثل بالنسبة لموريتانيا العمق المغاربي المثالي، والبوابة الاستراتيجية للشمال الموريتاني على المتوسط وبالمقابل تعتبر موريتانيا النافذة الأهم للجزائر على الموانئ الأطلسية والتواصل مع إفريقيا الغربية نظرا لحسن العلاقات موريتانيا مع هذه الدول.

وفي نهاية العهدة الثالثة للرئيس بوتفليقة قرر إعفاء موريتانيا من جميع ديونها في سابقة هي الأولى من نوعها [1]، وما يعاب على هذه العلاقات هو عدم زيارة الرئيس الجزائري بوتفليقة ولو لمرة واحدة الدولة الموريتانية في عهداته الثلاث، واكتفى بدعوة الرئيس الموريتاني إلى الجزائر، بالإضافة إلى المراسلات التي كان يبعثها مع وزراء خارجيته رغم كون موريتانيا عضوا في الاتحاد المغرب العربي.

---

[1] سيد محمد وليد خليفة، العلاقات الجزائرية الموريتانية ... تاريخ حافل بالعطاء، بوابة أفريقيا الإخبارية:
http://www.afrigatenews.net/content/العلاقات-الجزائرية-الموريتانية-تاريخ-حافل-بالعطاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تراجعت العلاقات الجزائرية الموريتانية بالرغم من التاريخ المشترك الذي يجعهما[1]، حيث لم ترتقي إلى الدرجة المطلوبة والمرجوة من كلا الطرفين نظرا لعدة أسباب والتي سنذكرها لاحقا، حيث طغى الجانب الأمني والعسكري على هذه العلاقات نظرا للظروف التي تعيشها المنطقة والتهديدات المشتركة التي يواجهها البلدين من طرف التنظيمات الارهابية والجريمة المنظمة في المنطقة.

وشهدت العلاقات الجزائرية الموريتانية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 بعض من الأزمات أبرزها ظاهرة الانقلابات المتكررة في الدولة موريتانية[2]، والتي أبدت الجزائر تخوفها من حالة عدم الاستقرار الوضع الداخلي للنظام السياسي الأمر الذي سينعكس سلبا على السياسة الخارجية للدولة، إضافة إلى كون الدولة الجزائرية تعارض مثل هذه الطرق في الوصول إلى السلطة، وقد أبدى الرئيس بوتفليقة استيائه وعدم ارتياحه لهذا الوضع على لسان الوزير الشؤون المغاربية والأفريقية عبد القادر مساهل بأن الموقف الجزائري يدين عمليات تغيير السلطة بطرق مخالفة للقواعد الدستورية، كما أضاف أن هذا الموقف يتطابق مع موقف المنظمات الدولية

---

[1] طالع مذكر مؤسس الدولة الموريتانية، المختار ولد داداه، نحن والجزائر.

"إن العلاقات الموريتانية الجزائرية تطورت تطورا كبيرا بعد زيارته للجزائر عام 1967 حيث نشط التنسيق الديبلوماسي بين البلدين على جميع المستويات الخارجية." وعلى الصعيد الداخلي يقول الرئيس ولد داداه".. تطور التعاون الموريتاني الجزائري بنشوة وحماس حتى سنة 1967 (...) بل إن الجزائر أعانتنا كثيرا".

"ما بين 1967 و1975 كونت الجزائر الكثير من الأطر العليا والمتوسطة المدنية والعسكرية وهذا ما يفسر أن أكبر جالية طلابية عندنا في الخارج كانت في الجزائر (..) وكانوا كلهم تقريبا ممنوحين من طرف الحكومة الجزائرية.. وعلى الرغم من أن الجزائر كانت تعاني نقصا في الأساتذة والأطباء فإن ذلك لم يمنعها من إيثارنا ببعضهم فضلا عن البعثات الفنية وبعثات المساعدة الدائمة".

"ما كان لإنشاء العملة الوطنية والبنك المركزي ،في 1973م، أن يتحققا في الظروف الجيدة التي تما فيها لولا العون النفيس الذي قدمته لنا السلطات المصرفية الجزائرية ..وفي هذا المجال أثبتت السلطات الجزائرية كثيرا من التضامن والاستعداد والنجاعة".

[2] شهدت موريتانيا في الفترة الممتدة مابين 2000 و 2013 حالة من عدم الاستقرار من جراء محاولات الانقلاب، حيث شهدت ثلاث انقلابات متتالية سنوات 2003 و2005 و2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأفريقية لاسيما الاتحاد الأفريقي. حيث رفض الرئيس الجزائري آنداك استقبال المبعوث الموريتاني بعد انقلاب 2008 ويعتبر هذا ردا رسميا على رفض النظام الجزائري لهذا الوضع[1].

إضافة إلى أزمة طرد ممثلين دبلوماسيين من البلدين، على خلفية مقال نشره مستشار بسفارة الجزائر على موقع إخباري موريتاني، حيث اعتبر النظام الموريتاني أنه يسيء إليها وسياستها الخارجية، الأمر الذي أثر على علاقات البلدين الدبلوماسية[2]. وقد اعقبتها أزمة أخرى جمدت الجزائر على إثرها تعاونها العسكري مع موريتانيا، تزامنا مع إعلان دول الساحل على إنشاء قوة عسكرية بالمنطقة تضم موريتانيا والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو ومالي، واجتهد هذا التنظيم في بلورة استراتيجية موازية للسياسة الجزائرية في المنطقة، وهي السياسة التي تخضع أساسا للإستراتيجية الفرنسية في المنطقة سنة 2012، والتي تبحث فيها فرنسا إقحام المغرب وإعطائه دورا في هذا الملف.

في الأخير يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية تأثرت بشخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث لعبت خبرته التاريخية دورا هاما في رسم السياسة الخارجية الجزائرية خاصة أثناء توليه منصب وزير الخارجية الجزائرية لمدة 15عاما، وهذا ما يفسر اندفاعه الكبير نحو الخارج عند توليه الحكم في الجزائر مستغلا بذلك علاقاته الخارجية التي اكتسبها سابقا، لإعادة الوقائع التاريخية مثل محاولته بعث الدور الإقليمي للجزائر خطابا وممارسة، وإصراره على مواقف سياسية رغم تعارضها في الوقت الراهن مع الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية الجزائرية، كما هو حال

---

[1] بوعلام غمراسة، المغرب والجزائر موقفان متضادان إزاء الانقلاب موريتانيا، لندن: جريدة الشرق الوسط، العدد 10853، تاريخ 2008/08/15، ص11.

[2] محمد علي، موريتانيا والجزائر.. علاقات تتراجع بسبب فرنسا والمغرب، صفحة البديل:
http://elbadil.com/2016/03/28/موريتانيا-والجزائر-علاقات-تتراجع-بسب/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة لمواقفها حيال القضية الصحراوية وعلاقتها مع المملكة المغربية والذي يتعارض مع مبدأ حسن الجوار الإيجابي، ويلاحظ كذلك ازدواجية الخطابات المتبعة من طرفه، إضافة إلى هدفه في دفع عجلة اتحاد المغرب العربي.

ويمكن القول أيضا أن الرئيس بوتفليقة أعاد شيئا من هيبة الجزائر على الساحة الدولية والإقليمية والأفريقية، إلا أنه ضل عاجزا في إيجاد حل لإعادة تجسير العلاقات الجزائرية المغربية، والتي عرقلت مسار إقامة تكتل إقليمي وبناء قطب إستراتيجي حضاري يجاري نظيره في الضفة الشمالية للبحر المتوسط الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: وزارة الخارجية

تعد وزارة الخارجية إلى جانب المؤسسة الرئاسية ثاني هيئة مكلفة بعملية السياسية الخارجية فهي التي تسهر على تنفيذها ومتابعتها كونها تعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية.

وقد حدد الدستور الجزائري مهام وزارة الشؤون الخارجية بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية، ويساهم عملها في إنجاز برنامج الحكومة، حيث يستند وزير الشؤون الخارجية في عمله إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها وإلى المصالح الخارجية في وزارة الشؤون الخارجية، فوزير الشؤون الخارجية يعبر عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة وتقوم الوزارة الخارجية بقيادة المفاوضات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف، وكذا تلك الجارية مع المنظمات الدولية[1]. وتحرص الوزارة على تحليل الوضع الدولي، وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر أو بإدارة علاقاتها الدولية، وكذا

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 02 – 403 مؤرخ في 26 كانون الثاني 2002، الجريدة الرسمية 1 تشرين الأول 2002، العدد 79، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إبداء كل التوقعات والتنبؤات بشكل يضمن الإنسجام والفعالية في امتداد العلاقات الدولية للجزائر[1].

كما أكد الدستور الجزائري على تولي وزارة الشؤون الخارجية بقيادة وزير الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق وتحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام، والمشاركة وتحديدها وتنفيذها وجمع مساهمة كل الأعوان والمتعاملين الذين من شأنهم المشاركة في ترقية التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري والثقافي والإجتماعي والعلمي مع الحكومات الأجنبية، كذلك البحث عن المتعاملين الأجانب وضبطها وكذا تشجيع الإستثمارات الأجنبية[2].

وقد رسمت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية أولويات لها ويتعلق الأمر بالعلاقات مع الدول المغرب العربي حيث خصصت لها مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، حيث يستند إليها الوزير المكلف بالشؤون الخارجية في ممارسة مهامه، وتتكفل هذه المديريات بمتابعة سياسة الجزائر وتنفيذها في البلدان المغرب العربي، وإعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي بين الجزائر والدول المعنية والإشراف عليها وتنفيذها، ومتابعة نشاطات المغرب العربي والمنظمات التابعة له، وتضم مديريتين فرعيتين هما[3]:

1- المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي: وهي مكلفة بتحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي وأخرى متعلقة باللجان المختلطة، كذلك متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المرتبطة بالتعاون الثنائي، وقد تعززت هذه المديرية سنة 2010 بأربع مكاتب في تونس وليبيا والمغرب وموريتانيا.

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 02 – 403، نفس المرجع السابق.

[2] مرسوم رئاسي رقم 02 – 403، نفس المرجع السابق.

[3] مرسوم رئاسي رقم 02 – 404، نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المديرية الفرعية لاتحاد المغرب العربي: خولت لها مهام إعداد الملفات المتعلقة باجتماعات الاتحاد، وتقديم اقتراحات متعلقة بالمجالس الوزارية، ومتابعة مختلف القرارات والتوصيات المتخذة في إطار الاتحاد المغرب العربي.

ويقع على عاتق وزارة الخارجية الجزائرية الدور في تقديم تفاسير حول السياسة الخارجية والداخلية للدولة في الملتقيات الدولية، ويعتبر ملف تفعيل المغرب العربي من أبرز القضايا التي تؤرق السياسة الخارجية الجزائرية نظرا لعدة عوامل مرتبطة بهذا الملف، إضافة إلى كونه من بين أولويات السياسة الخارجية الجزائرية حيث خصص لها كما ذكرنا سابقا وزيرا مكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية، ويستند في عمله على البيروقراطيات المذكورة سابقا.

وبالرغم من احتكار رئيس الجمهورية للسياسة الخارجية الجزائرية إلا أن دور التنفيذ والمتابعة يقع على كاهل وزارة الخارجية مما يترك لها المجال للاجتهاد في رسم علاقاتها مع دول المغرب العربي، وقد تزايد دور وزارة الخارجية الجزائرية خاصة في السنوات الأخيرة بعد تراجع صحة رئيس الجمهورية، الأمر الذي جعلها حاضرة في جميع المحافل الدولية والإقليمية بعدما كان الرئيس في عهداته الأولى محتكرا لنفسه الظهور في الملتقيات الدولية.

وتواجه الدبلوماسية الجزائرية أصعب الرهانات منذ مطلع القرن الواحد والعشرين والمتمثل في تفعيل اتحاد المغرب العربي، ودفع عجلة العلاقات الثنائية مع بلدان المغرب العربي خاصة مع المملكة المغاربية في ظل مطالبات الطبقة السياسة الجزائرية بتبني خيارات دبلوماسية تسمح لها بتجاوز الخلافات وفتح الحدود، أما الرهان الآخر والمتعلق بالجانب الأمني في المنطقة بعد تفشي واستفحال ظاهرة الإرهاب خاصة بعد سقوط نظام القذافي الذي كان بمثابة مركز متقدم لحماية الجزائر برفضه لتواجد قواعد عسكرية أجنبية في ليبيا، لكن بعد سقوط القذافي أصبحت المنطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاضنة للقاعدة ومصدرا لتجارة الأسلحة وممر لمهربي المخدرات بشتى أنواعها، وأضحى الوضع الأمني الجزائري مهدد في الوقت الراهن من تونس إلى المغرب أكثر مما مضى.

ويطغى البعد الثنائي في شقه المغاربي على السياسة الخارجية الجزائرية والتي تعتبرها الجزائر من أهم المراحل الأولية المؤدية إلى الوحدة المغاربية، وتبنت الجزائر التعاون الثنائي كاستراتيجية لتعميق العلاقات وذلك من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع كل من تونس والمغرب وليبيا وموريتانيا، حيث تم تشكيل اللجان الثنائية ولجان التشاور السياسي في القضايا الثنائية الإقليمية والدولية المشتركة كرهان أول.

ونظرا لهشاشة الوضع والانكشاف الأمني والاقتصادي الذي تشهده المنطقة خاصة مع تدهور الوضع في ليبيا وتغول الجماعات المسلحة والمليشيات العسكرية على النظام في ليبيا 2012، وتخوف الدبلوماسية الجزائرية من ضعف النظم الأمنية لدول الجوار كالدولة التونسية التي تعيش وضعا مقلقا بالنسبة للجزائر، والدولة الموريتانية التي تعتبر الحلقة الأضعف في المنطقة، الأمر الذي جعل الدبلوماسية الأمنية تتحكم في تحركات الخارجية الجزائرية مدركة بأن التعاطي مع مثل هذه الوضعيات لا يتأتى إلا من خلال إيجاد شراكة ومقاربة أمنية كأولوية على المقاربات الاقتصادية[1].

وتعمل الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل للأزمة في ليبيا، وتعمل في نفس الوقت بالتعاون مع تونس على ضبط أمن الحدود بين الجزائر وتونس من جهة، وليبيا من جهة أخرى، ونلحظ ذلك في اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وتونس وليبيا التي جاءت ضمن السعي إلى تأمين

---

[1] قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 29 كانون الثاني 2014، ص3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجوار[1]. كما تنسق الدبلوماسية الجزائرية مع موريتانيا في إطار مجموعة دول الميدان المشكلة من الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر. ويمكن القول أن وزارة الخارجية الجزائرية معنية أكثر بتنفيذ برنامج وسياسات الرئيس الخارجية أكثر من توجهيها، وتفرض الملفات الأمنية نفسها في الوقت الراهن على الدبلوماسية الجزائرية في علاقاتها مع دول المغرب العربي حيث تنحصر المساعي الجزائرية كثيرا وفق دبلوماسية الأزمات التي تعتبر من أحد ميزات السياسة الخارجية الجزائرية في إدارة الصراعات والأزمات المنطقة.

المبحث الثاني: الآليات الاقتصادية

رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية (النفط والغاز) وزراعية إلا أنها كانت وما تزال تعاني من مشاكل اقتصادية عديدة، ففي منتصف الثمانينات تزامن تراكم الديون الخارجية وتصاعد نفقات خدمة الديون مع انهيار الأسعار العالمية للنفط سنة 1986، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في قيمة الصادرات وأدخل هذا الوضع الجزائر في دوامة من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية، مما دفع بها للجوء إلى جملة من التدابير كحل لا مفر منه لمواجهة الأزمة، منها تبني نموذج اقتصادي أكثر إنفتاحا، ودخول اقتصاد السوق، وإجراء سلسلة من الاصلاحات الهيكلية وفق خطة صندوق النقد الدولي الذي أملى على الجزائر مجموعة من الإصلاحات للوقوف وإستعادة النمو الاقتصادي[2].

وكمسار للتوجه الخارجي للاقتصاد الجزائري وقعت الجزائر في بداية الألفية على إتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي 2002 كخطوة للإندماج في الأسواق العالمية، وتتأهب الجزائر حاليا

---

[1] قوي بوحنية، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 11 كانون الأول 2014، ص 10.

[2] انظر الفصل الأول صفحة 27- 28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتهدف الجزائر بذلك إلى زيادة تأهيل المؤسسات الوطنية بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة للدخول إلى المنافسة الوطنية والأجنبية، والمتتبع للإصلاحات التي قامت بها الجزائر يدرك مدى رغبتها في الاندماج في اقتصاد السوق، ومن وجهة نظر أخرى يمكننا القول أن الإصلاحات الاقتصادية والسعي نحو فتح أسواق التجارة الخارجية لم يكن خيارا بالنسبة للجزائر وإنما فرضها التحول العالمي نحو اقتصاد السوق.

وبما أن العالم الحالي يشهد انتشار التكتلات الاقتصادية بل وتعد الأمر إلى أبعد من ذلك حيث أصبح الحديث عن إنتقال هذه التكتلات من مرحلة الإنتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها، واستنادا على ما سبق، فإننا نحاول تسليط الضوء على العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع دول اتحاد المغرب العربي وإلى أي مستوى وصلت هذه العلاقات من خلال ابراز مستوى التكامل الاقتصادي والتجارة البينية بينها.

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي

انطلاقا من التبادل التجاري كأحد آليات التكامل الاقتصادي المهمة، باعتباره مدخلا إلى بقية أشكال التكامل المتعلقة بالقطاعات الأخرى أو تلك المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية كطريق إلى تحقيق اندماج كلي بين هذه الدول وتحقيق تكامل تام، فإن دول المغرب العربي ومن ضمنها الجزائر اعتمدت مقاربة التكامل عن طريق السوق واتخذت بشأن ذلك مجموعة من اتفاقيات قاربت 40 اتفاقية (انظر ملحق رقم 2)، والتي تهدف في مجملها إلى تحرير المبادلات التجارية فيما بين الدول الخمس تمهيدا لإقامة أول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي من جهة ولمجابهة تعاظم وتوسع دور الاتحاد الأوروبي، وللوقوف على مدى تطبيق ونجاعة هذه الاتفاقيات وتجسيدها على أرض الواقع خاصة من طرف الجزائر التي تعتبر من بين الدول التي لها وزن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

داخل الاتحاد المغاربي، يقوم الباحث بدراسة وتقييم التجارة الخارجية الجزائر مع بقية دول الاتحاد (تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا).

أدركت الجزائر الأهمية البالغة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية ودورها في التأثير على النشاطات الاقتصادية والسياسية خاصة في ما يتعلق بالمنافسة مع الاتحاد الأوروبي، لذلك كانت الجزائر من بين الدول السباقة إلى المصادقة على اتفاقيات التعاون مع دول المغرب العربي والتي انطلقت فيها من فكرة التكامل الاقتصادي وصولا إلى الاتحاد السياسي مستقبلا.

ومن خلال قراءة (الجدول رقم 6) نسجل المبادلات التجارية الجزائرية حيث عرفت العلاقات الجزائرية التجارية تطورا ملحوظا مع دول المغرب العربي في مطلع الألفية حيث يقدر المتوسط السنوي لصادرات الجزائر نحو دول المغرب العربي بـ 1.8% من مجمل صادراتها نحو العالم، وقد ارتفعت هذه النسبة في سنة 2014 إلى حدود 3% من صادراتها. أما الواردات من دول المغرب العربي فقدرت بـ 1.15% من مجمل وارداتها، والتي عرفت تقدما طفيفا خلال سنة 2014 وصل إلى 1.5%[1].

وما يلاحظ كذلك على المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المغرب العربي تركزها في معاملاتها أكثر مع تونس والمغرب وتكاد تنعدم تجارتها مع موريتانيا وليبيا، الأمر الذي يفسر حصر بعض الدراسات اتحاد المغرب العربي بين الجزائر وتونس والمغرب، ويرجع أسباب نقص التجارة مع كل من ليبيا بسبب تشابه اقتصادها مع الجزائر من جهة وضعف الإقتصاد الموريتاني والذي يعتمد بشكل كبير على الحديد والذهب.

---

[1] لحسن مقتع، مراكش: مبادرة لإنعاش التجارة البينية والاستثمارات بين بلدان الاتحاد المغاربي، جريدة الشرق الأوسط: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=760416&issueno=12854#.Vy23UFTp2Pw

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحتل المغرب المركز الأول داخل الاتحاد من حيث تلقي صادرات الجزائر وذلك بـ 0.8% من المتوسط السنوي لصادرات الجزائر، أما فيما يتعلق بواردات الجزائر من دول الاتحاد فإنها تستورد ما يعادل 0.77% من المتوسط السنوي لمجمل وارداتها من تونس وتليها المغرب بـ 0.34%.

وحصر تقرير اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة حجم المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية خلال 2013 في 2.5% من مجموع المبادلات التجارية لهذه البلدان واصفا سوق المنطقة المغاربية بأنها الأقل دينامية في العالم رغم توفرها على الضروريات، مقارنة بتجمعات الاقتصادية العالمية (انظر جدول رقم 7)، حيث تبلغ التجارة الخارجية البينية في دول جنوب شرق آسيا 30%، ودول أمريكا الجنوبية20%[1]، في حين تصل مبادلات بلدان الاتحاد الأوروبي حوالي 66% من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لبلدان المنطقة، ويستحوذ الإتحاد الأوروبي على أكثر من 50 في المائة من التجارة الخارجية الجزائرية.

ومن خلال قراءة لأداء الاقتصادي الجزائري والمغاربي نلحظ أن هذه الدول تفضل نهج سياسات انفرادية مع دول الاتحاد الاوروبي كشريك رئيسي بدل المبادلة بينها تجاريا مقابل التنافس فيما بينها، مما ترتب على ذلك ضعف المبادلات التجارية، حيث تستورد دول اتحاد المغرب العربي 63% في المتوسط من الاتحاد الأوروبي، ويستحوذ الاتحاد الأوروبي على تلثين من الصادرات المغاربية، وتؤكد هذه الإحصائيات مدى ارتباط اقتصاديات المنطقة المغاربية بالسوق الأوروبية من جهة، وتؤكد كذلك على مدى هشاشة وضعف التعاون الجزائري المغاربي من جهة أخرى، ويمكن إضافة نقطة أخرى من حيث نوعية المنتجات المستوردة من قبل الجزائر ودول المغرب العربي نجد

[1] مصطفى مرابط، تكلفة عدم انجاز مشروع الاتحاد المغاربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، 2011، ص 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن جزءا مهما منها متوفر لدى جيرانه، مثل النفط والغاز المتوفر في الجزائر وليبيا، والخضروات والفواكه المتوفرة لدى المغرب وتونس، والمعادن الموجودة لدى موريتانيا(أنظر ملحق رقم 3).

جدول رقم (6)

تطور صادرات وواردات الجزائر نحو بلدان المغرب العربي 2012/2000

(مليون دولار)

الدول	تونس		المغرب		ليبيا		موريتانيا	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
2003	111.5	85.7	155.4	18.5	10.5	2.1	2.1	6.6
	%39.9	%75.9	%55.6	%16.4	%3.8	%1.9	%0.8	%5.8
2005	174.2	138.0	288.0	47.7	14.1	2.6	0.2	19.3
	%36.6	%66.5	%60.4	%23.0	%3.0	%1.3	%0.0	%9.3
2007	327	200.3	561.2	62.1	52.8	0.7	6.3	3.8
	%23.51	%23.58	%40.35	%7.31	%3.79	%0.08	%0.45	%0.45
2009	492.3	324.4	379.9	114.8	11.1	0.7	2.0	0.1
	%36.34	%21.26	%28.04	%7.52	%0.86*	%0.05	%0.15	%0.00
2011	702.5	428.8	851.4	240.2	11.4	7.8	0.7	0.2
	%29.31	%17.75	%35.53	%9.94	%0.48	%0.32	%0.3	%0.01
2012	991.5	391.7	968.7	266.7	6.6	60.6	3.7	0.1
	%33.18	%18.05	%32.42	%12.30	%0.22	%2.79	%0.12	%0.01

المصدر: وفقا لبيانات http://www.maghrebarabe.org/fr/statistics.cfm

وصندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (7)

وزن التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى تجارته الخارجية 2010/2000

(مليون دولار)

	2000	2010
الصادرات المغاربية الاجمالية	48.774	110.184
الصادرات البينية المغاربية	1.0558	4.0615
النسبة	%2.16	%3.69
الواردات المغاربية الاجمالية	33.119	139.587
الواردات البينية المغاربية	1.0624	4.1427
النسبة	%3.2	%2.96
اجمالي التجارة الخارجية المغاربية	81.893	249.771
اجمالي التجارة البينية المغاربية	2.1182	8.2042
النسبة	%2.59	%3.28

المصدر: مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، الجزائر، ص 168.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الإجراءات الجمركية والإدارية

يعتمد النظام الجمركي* الجزائري على مجموعة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية كنظام العبور ونظام المستودع ونظام القبول المؤقت ونظام إعادة التموين بالإعفاء ونظام المصنع الخاص للمراقبة الجمركية ونظام التصدير المؤقت، وقد شهد النظام الجمركي الجزائري عدة إصلاحات خاصة منذ 2001 حيث يعتمد على القيمة التعاقدية الحقيقة للمبادلات عن القيمة الإدارية وتنحصر في أربع معدلات: معدل الإعفاء التام0 % والمعدل المنخفض 5% والمعدل الوسيط 15% والمعدل المرتفع 30 %[1]، وقد استجاب النظام الجمركي الجزائري إلى كل قواعد التي نصت عليها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقد تم تفكيك 3/1 من التعريفة الجمركية سنة 2005 كمرحلة أولى، وبدأت المرحلة الثانية في ايلول 2007.

إن التطرق إلى العلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي جاء من باب المقارنة بين العلاقات الجزائرية مع دول الاتحاد المغاربي فبرغم مما تحقق وبتفاوت من تخفيض الرسوم الجمركية مقارنة مع التكتلات الإقليمية الأخرى (الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر*، الشراكة الأورو متوسطية...) نجد أن نسبة الحماية ما تزال مرتفعة وتتفاوت بين البلدان المغاربية في إطار العلاقات الثنائية بين الجزائر وتونس، والمغرب وتونس أيضا، بالرغم من كل الاتفاقيات التي

---

[1] قطاف الويزة، التجارة خارج قطاع المحروقات أثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000/ 2013، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، 2013، ص 59.

***النظام الجمركي:** هو مجموعة من القواعد والإجراءات التي تطبقها إدارة الجمارك في الدولة وتعتبر التعريفة الجمركية من بين الأدوات الأساسية التي تلجأ اليها الحكومات لتسوية علاقاتها التجارية الدولية وتفرض الرسوم الجمركية عادة على الواردات من دون الصادرات.

* **الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر:** تم توقيع هذه الاتفاقية في 8 آيار 2001 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية في مدينة أغادير المغربية، جاءت هذه الاتفاقية لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري ودعمة فيما بينهما على أساس من المساواة من أجل توسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات، وتعزيز التكامل الاقتصادي بينها ودعم التنمية والتقدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبرمت منذ تأسيس الاتحاد المغاربي لتشجيع حرية تنقل الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال وتبادل المنتجات الفلاحية (انظر ملحق رقم 2)، بالإضافة إلى توقيعها على اتفاقية تيسير تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بتونس[1]، ويظهر أثر التعريفة والقيود الجمركية بوضوح من خلال المستوى المتدني للتجارة البينية بين دول المغرب العربي ويظهر ذلك في جدول التبادلات التجارية.

وفي سياق تخفيض الرسوم الجمركية من خلال العلاقات الثنائية وقعت الجزائر سنة 2008 مع تونس على الاتفاق التجاري التفاضلي، والذي ينص على تحديد قوائم المنتجات من الجانبين المعفاة من حقوق الجمركية، إضافة إلى قائمة تضم منتوجات صناعية جزائرية تدخل تونس بخفض بـ 40% من رسوم الجمركية الحالية وكذا إعفاء كل المنتوجات الصناعية الجزائرية من الرسوم الجمركية أو الرسوم المماثلة في دخولها إلى تونس[2]. ووصلت نسبة التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2012 إلى 33.18% ممثلة في الصادرات و 18.05% بالنسبة للواردات.

وبناء على الإتفاق التفاضلي الذي يحكم العلاقات الجزائرية التونسية، تبقى مسألة غلق الحدود بين الجزائر والمملكة المغربية حجر عثر في وجه المبادلات التجارية النوعية وحتى الكمية الأمر الذي أدى إلى تنامي الحاد لظاهرة التهريب من وإلى الجزائر حيث تم رصد المنتوجات الجزائرية في السوق المغربية والسلع المغربية في الأسواق الجزائرية، وتشكل الظاهرة خطرا على

---

[1] **أبرمت اتفاقية تيسير تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية** بتونس في 27 شباط 1981 وأنظمت إليها الجزائر رسميا ابتداء من 01 تشرين الثاني2009. كان الهدف من الاتفاقية هو إقامة منطقة عربية للتبادل الحر لتطوير التجارة في المنطقة و تحسين تبادل السلع والاستثمارات فيما بين الدول العربية. وتنص الاتفاقية على تبادل السلع ذات المنشأ العربي بدون رسوم جمركية أو الضرائب ذات الأثر المماثل.

[2] مرسوم رئاسي رقم 13-271 ممضي في 24 آب 2013 يتضمن نشر ملاحق البروتوكول رقم 1 للاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية، الموقع بتونس في 4 ديسمبر سنة 2008، الجريدة الرسمية الجزائرية 21أغسطس 2013، العدد 42، ص 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصاد الجزائري. إضافة الى غياب اتفاقيات ثنائية فيما يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية بين الطرفين الأمر الذي عقد من عملية التبادل التجاري، وبالرغم من ارتفاع نسبة الصادرات الجزائر نحو المغرب المقدرة بـ 32.42% سنة 2013 ونسبة واردات 12.30% إلا أنها تقتصر في مجملها على المواد الطاقوية كالغاز من طرف الجزائر والصيد البحري والمواد الغذائية من جهة المملكة المغربية.

ونلحظ ضعف التجارة البينية بين الجزائر وليبيا وهذا راجع إلى أساسا الى التشابه الإقتصادي بين البلدين باعتبارهما تعتمدان بشكل كبير على النفط، إضافة إلى الضريبة التي فرضتها ليبيا على الجزائريين والمقدرة بـ 150أورو، و قد قامت ليبيا برفع هذه الرسوم سنة 2011.

وتشير التقديرات إلى أن تجسيد مشروع السوق الحرة المغاربية يمكن أن يضاعِف مستوى التجارة البينية خمسة أضعاف على الأقل في مقابل ما هي في سنة 2012، والحال أن تمة بالفعل تكاملا بين اقتصاديات الدول المغاربية، وكما ذكرنا سابقاعلى اعتبار أن الجزائر وليبيا من بين أكبر البلدان المنتجة للنفط والغاز في أفريقيا، بينما يملك كل من المغرب وتونس قطاعين زراعي وصناعي متنوعين، وتثبت تجارب الاندماج عبر العالم أن السير قدما في الاندماج الاقتصادي يولد فرصا جديدة للتكامل للاستفادة من المزايا النسبية في كل بلد[1].

ويمكن القول أن التكتل الاقتصادي قد أصبح ضرورة ملحة لمجابهة العولمة، فإن الجزائر مدعوة خاصة في هذه المرحلة إلى تطوير اقتصادها وإعادة النظر في سياساتها وأنظمتها الجمركية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية، والعمل على إعادة التكتل المغاربي وتشجيع تكتل

---

[1] LAHCEN ACHY, L'intégration du Maghreb à la lumière du «printemps arabe , Carnegie Middle East Center : http://carnegie-mec.org/2012/02/27/l-intégration-du-maghreb-à-la-lumière-du-printemps-arabe/f1up

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصادي، وتفعيل سوق الحرة المشتركة بين دول المغرب العربي. وعلى ضوء المتغيرات الراهنة أصبح لزاما على الجزائر ودول الاتحاد أن تسارع أيضا إلى تكتل إقليمي مشترك حيث لا يمكن لهذه الدول العيش بمعزل عن العالم خاصة وأن البلدان ذات القوة اقتصادية (الاتحاد الأوروبي ...الخ) لم ترفع قيود الحماية التجارية ضد الدول الأضعف إقتصادا، ولأن الواقع يفرض على هاته الدول مواجهة التحديات توجب عليها تجسيد على الأقل الاتفاقيات المبرمة بين أعضاء الاتحاد على أرضية الواقع وايجاد قاعدة متينة للذهاب بالاتحاد إلى مرحلة أعلى.

المطلب الثالث: المساعدات الخارجية

تعتبر المساعدات الخارجية أداة من أدوات العمل الدبلوماسي للدول التي تبحث عن دور لها أو تعزيز هذا الدور على الساحة الدولية، وفي إطار سياستها الخارجية الرامي إلى تعزيز العمل التضامني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تجاه الدول الأقل دخلا في القارة الأفريقية، أقدمت الجزائر في مراحل مختلفة منذ استقلالها إلى تقديم مساعدات مادية ومعنوية للدول في طور النهوض باقتصاداتها.

ومع بداية سنة 2010 قامت الجزائر بإلغاء ديون مترتبة على 14 دولة أفريقية بقيمة 902 مليون دولار وهي: البينين وبوركينا فاسو والكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساو تومي وبرانسيبي، السنغال، السيشل، وتنزانيا، بالإضافة إلى بلدين آخرين بقيمة 500 مليون دولار، وأقبلت الجزائر أيضا على مسح ديون لصالح 3 دول عربية وهي: العراق واليمن وموريتانيا، وتعتبر هذه الأخير أكبر المستفيدين من هذه الخطوة حيث تم مسح ديونها المقدرة بـ 250 مليون دولار، وتعتبر الجمهورية الموريتانيا الإسلامية عضوا في الاتحاد المغرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي، وتعهد الجزائر إضافة إلى عملية مسح الديون بالإبقاء على كافة البرامج التدريبية والمنح الدراسية في الجامعات الجزائرية المتخصصة في نفس سياق دعمها للتنمية في القارة الأفريقية[1].

وقد وقعت الجزائر وتونس سنة 2014 على ثلاث اتفاقيات في مجال التعاون المالي ويتعلق الأمر باتفاقية إيداع بين بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، وعلى بروتوكول مالي يتعلق بمنح قرض للجمهورية التونسية من طرف الجزائر وكذا منح مساعدة مالية غير قابلة للاسترداد[2]، وتسعى الجزائر بذلك إلى مساعدة تونس على تجاوز الأزمات المالية التي تعاني منها نتيجة تداعيات الأزمة السياسية التي أعقبت الربيع العربي.

وكأغلب الدول العربية تتميز هذه المساعدات والقروض الممنوحة من الطرف الجزائر لدول المغرب العربي مثل تونس وموريتانيا تتميز بشروط ميسرة سواء من الناحية انخفاض نسب الفائدة أو طول مدتي السداد والسماح، إضافة إلى كون هذه القروض غير مقيدة وغير مشروطة[3].

ونلحظ في العلاقات الجزائرية اقتصار تقديم المساعدات فقط على دولتي تونس وموريتانيا، وغياب المساعدات جزائرية للجارة المغرب، وهذا نظرا لكون هذه العلاقات يغلب عليها طابع عدم الثقة، بالإضافة إلى كون المملكة المغاربية تتلقى مساعدات خارجية من مجلس التعاون الخليجي ودول الخليج. أما فيما يخص الجانب الليبي فكما هو معروف تعتبر ليبيا من بين الدول الغنية في القارة الأفريقية نظرا لاعتمادها الكلي على مداخيل البترول فهي إذا في غنى تام عن المساعدات

---

[1] قناة الجزائر، في قرار ارتجالي الجزائر تلغي 1.5 مليار دولار من الديون في ظرف أسبوع:
http://www.algeriachannel.net/2013/06/في-قرار-ارتجالي-الجزائر-تلغي-1-5-مليار-دو/

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، الرئيس بوتفليقة يوقع مرسوم رئاسي يتضمن التصديق على البروتوكول المالي بين الجزائر وتونس:
www.aps.dz/ar/algerie/7702--الرئيس-بوتفليقة-يوقع-مرسوم-رئاسي-يتضمن-التصديق-على-البروتوكول-المالي-بين-الجزائر-و-تونس

[3] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 205.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائرية المالية، وتكتفي الجزائر بتقديم الدعم الدبلوماسي المتواصل للدولة الليبية للخروج من أزمتها السياسية التي أعقبت سقوط نظام معمر القذافي.

المطلب الرابع: القيود على العملة الوطنية

إن نظام الرقابة على الصرف ليس بالجديد على الجزائر إذ تتولى الدولة بنفسها الإشراف على ما يصرف من نقد في الخارج لشراء سلع أو خدمات أو للسياحة أو الاستثمار، وهي في نفس الوقت تمارس إجراءات القيد النقدي، وتتولى أيضا الإشراف على التراخيص الخاصة بتحويل العملات إلى الخارج وشراء العملات الصعبة مثل الدولار والأورو...الخ، وتلجأ الحكومات غالبا لفرض القيود النقدية لحماية ميزان مدفوعاتها وهو البيان السنوي الذي يظهر إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعات الدولة إلى الخارج. وتدفق العملة النحو الخارج له أثر سلبي في ميزان المدفوعات[1].

وأقدمت الجزائر في العديد من المرات على فرض قيود صارمة على حركة رؤوس الأموال للخارج، لوضع حد للتحويلات غير الشرعية التي أثرت سلبا على احتياطات النقد الأجنبي للبلاد. حيث حدد بنك الجزائر سقف المبلغ الذي يجوز تصديره ماديا إلى الخارج وذلك بمقتضى مرسوم 02 من التعليمة رقم 02-97 المتعلقة بتصدير العملة الصعبة، وبالتالي كل مسافر يغادر الجزائر وقام بالتصدير المادي للعملة الصعبة بهذه الصورة لكن دون التصريح بها كما يقتضي به القانون أو بتقديم تصريح كاذب يعد مرتكبا لجريمة صرف لمخالفته للنظام الخاص بمراقبة الصرف، وقد وكلت عملية مراقبة الصرف في الجزائر إلى أربع فروع ممثلة في البنك المركزي والبنوك

---

[1] نظام بركات، نفس المرجع، ص 401.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمؤسسات المالية التي تتوفر فيها الشروط القانونية إضافة إلى دور المصالح المالية لبريد الجزائر وكذلك إدارة الجمارك[1].

هذه الإجراءات القانونية والهياكل الإدارية جاءت بهدف تمكين الدولة الجزائرية من الحصول على أكبر قدر ممكن من العملات الصعبة واستعمالها والحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مع ضمان مراقبة حسن سير تلك المعاملات عن طريق مراقبة جميع المبادلات المالية مع الخارج بغرض حماية الاقتصاد الوطني. وتكون الجزائر بهذا الإجراء قد حدت من تدفق الإستثمار الأجنبي إليها خاصة دول المغرب العربي والذي ينتج عن هذه الاستثمارات نقل الإرباح إلى الخارج بالعملة الصعبة الأمر الذي لا ترغب الجزائر بتخلي عنه للحفاظ على أكبر قدر من العملة الصعبة وتسيرها حسب حاجيات الدولة في حالة عدم تقيد النقد.

واستنادا على ما سبق ذكره في هذا المبحث يبدو أن الدبلوماسية الاقتصادية التي راهن عليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في قوله: ".. **راهنت سياستنا الخارجية على الاستجابة لحتميات الدبلوماسية الاقتصادية التي يستوجبها إحلال الاقتصاد صدارة العلاقات الدولية، إنها تصب نشاطها على اعلام المتعاملين معنا واقناعهم وطمأنتهم فيما يخص مصداقية الاصلاحات الاقتصادية التي صارت لا رجعت فيها** .."[2] شملت جميع الأطراف الدولية ماعدا دول اتحاد المغرب العربي، وذلك بناء على العجز المتواصل في إيجاد تكتل اقتصادي وسوق تجارية مشتركة بين دول الاتحاد.

---

[1] ليندة بلحارث، نظام الرقابة على الصرف في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ص 17.

[2] كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الاجتماع الافتتاحي لقمة مجلس السلم والامن للاتحاد الافريقي، اديس أبابا، 25 ماي 2004.

www.el-mouradia.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الآليات العسكرية

يعد العامل العسكري من أكثر العوامل الحاسمة والمؤثرة على السياسة الدولية التقليدية حيث تعتبر وسيلة تتقاسم الخصائص مع الآليات الأخرى، وأن غرضها الأساسي الدفاع عن أهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجهات والأدوار والأهداف وأفعال الدول الأخرى، وتعتبر القوة العسكرية مسألة حيوية من أجل البقاء ومن هذا أعطيت لها القيمة الكبرى في العلاقات الدولية المعاصرة[1].

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب

شكلت الأنشطة الإرهابية في المغرب العربي ومنطقة الساحل تهديدا على كامل المنطقة بل وتعدى إلى أبعد من ذلك، حيث أضحت هذه الظاهرة عابرة للقارات وأصبحت أكثر من أي وقت مضى تمثل تهديدا قويا ومعتبرا وفي نفس الوقت تشهد تطورات معقدة في تشكيلاتها، وأخذت المسائل الأمنية من خلال الاعتداءات الإرهابية المتكررة في مناطق عدة في العالم بعدا مركزيا في السياسة الوطنية والدولية للبلدان، حيث شكلت هذه الظاهرة واقعا جديدا لا يمكن تجاهله.

وأمام تشعب هذه الحركات الإرهابية والتي أخذت الطابع العالمي أصبحت الدول عاجزة عن مواجهة هذه الظاهرة لوحدها مهما بلغت من تقدم في الوسائل الدفاعية وتتعدد الأمثلة في هذا السياق[2]. وقد عاشت الجزائر عقد من الزمن تواجه فيه الإرهاب والذي فرض فيها نفسه من حيث

---

(1) Aass Arnst And Ahiting Allen" Dynamic of International Relation " McGraw-Hill Book Company. NewYork.1956.p.107-108.

(2) هجمات 11 سبتمبر 2001 الولايات المتحدة الأمريكية، تفجيرات مدريد 2004 راح ضحيتها 191 أكبر هجوم إرهابي في تاريخ إسبانيا والذي يظل أكبر هجوم إرهابي في تاريخ أوروبا، تفجيرات لندن 2005 تعد أكبر حادثة إرهابية تقع في المملكة المتحدة بالإضافة إلى كونها أول هجوم انتحاري إسلامي في البلاد، تفجير مطار فرانكفورت ألمانيا 2011، تفجير بوغارس البلغارية 2012، أحداث وتفجيرات فرنسا 2012 و2014 و2015 على التوالي حصيلتها 160 ضحية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شدته واتساع جرائمه ودرجة العنف الممارس، ولم يتم استئصاله لا عن طريق رفضه أو فضحه لكن عن طريق اكتساب نظرة واضحة المعالم لطبيعة هذه الظاهرة والنتائج المترتبة عنها والأسلوب المتبع لإيقافه[1]. وقد تعاملت الدولة الجزائرية مع هذه الظاهرة بكل صرامة حتى تم التحكم فيه وأصبح لا يحصى إلا عدد قليل في صفوفه إلى الآن داخل التراب الوطني، وقد استطاعت القضاء على تلك الفوضى التي ألقت بتداعياتها على المجتمع والدولة الجزائرية ككل، وأثرت في عملية النمو وخسائر مادية قدرت بـ 30 مليار دولار وخسائر بشرية 200 ألف قتيل[2].

---

[1] مجلة الجيش، الجزائر في مجابهة الإرهاب، مجلة شهرية للجيش الوطني الشعبي الجزائري، منشورات المؤسسة العسكرية، كانون الأول 2013، سلسلة خاصة ع 4، ص35.

[2] MHAND BERKOUK. U.S.–Algerian Security Cooperation and the War on Terror. Carnegie Endowment for International Peace. http://carnegieendowment.org/2009/06/17/u.s.-algerian-security-cooperation-and-war-on-terror/1o0n

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (9)

حجم الهجمات الإرهابية على الجزائر 2009/2002

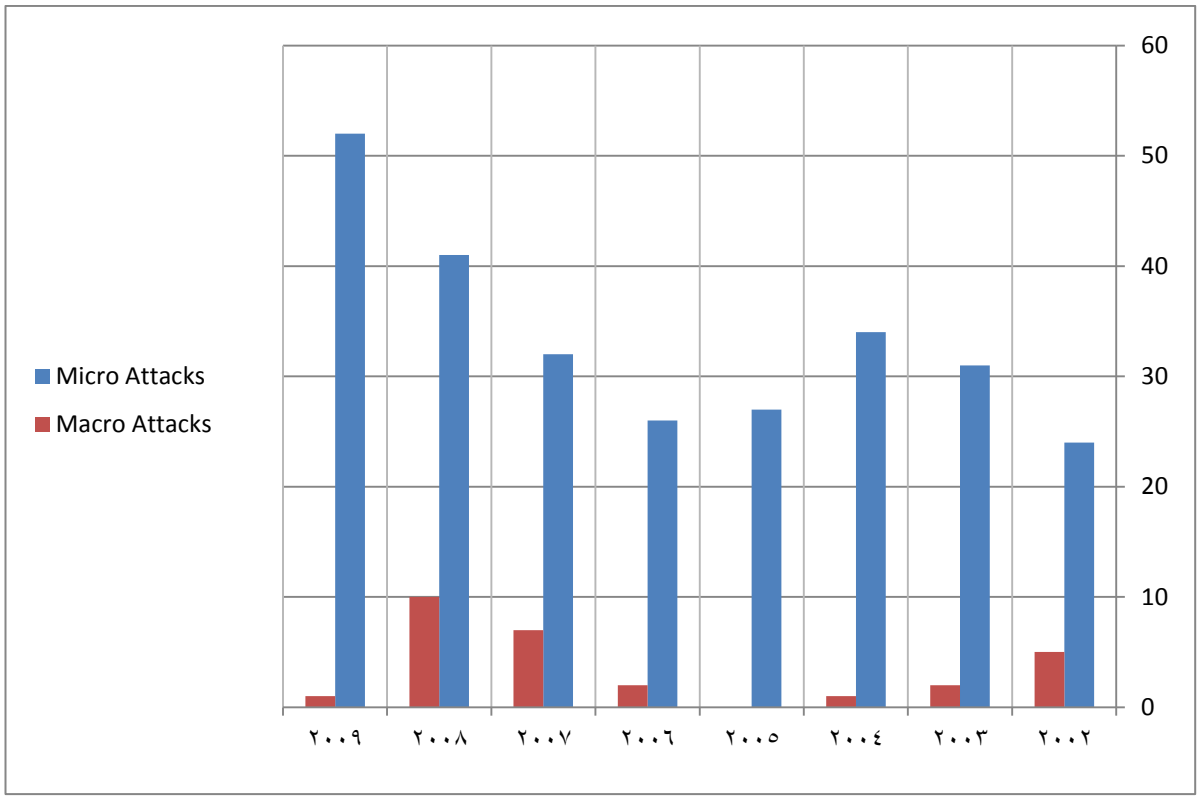

المصدر: CL.Fuseell, Al Qaeda in the Land of the Maghreb: Dnger or (Delusion?Ethos Naval Special Warfare Issue), no. 8 (2010), p. 12.

وفي إطار مكافحة الجزائر للإرهاب قامت بتسخير عدة آليات لتسهيل عملية الوقوف في وجه هذه الظاهرة، حيث وضعت ترسانة قانونية تتجاوب والنصوص الدولية التي تصب في إطار الوقاية من الإرهاب ومكافحته، وهذا في سياق التعاون دولي يضم خصوصا البلدان التي تشهد وجود شبكات دعم على ترابها، والتي تستخدم كنقاط ربط بين شبكات الإرهاب. وسعت الجزائر بذلك إلى تأكيد تمسكها بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة وعزمها على تجسيد فعلي للقوانين الدولية[1].

(أنظر ملحق رقم 1).

[1] مجلة الجيش، الأدوات القانونية الوطنية والدولية في إطار مكافحة لإرهاب، مجلة الجيش، منشورات المؤسسة العسكرية الجزائرية، كانون الأول 2013، سلسلة خاصة ع 4، ص51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن بين المقاربات الجزائرية لمواجهة الظاهرة في شقها السياسي ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والذي مكن الجزائر من استرجاع استقرارها، وسعت الجزائر إلى توطيد العلاقة بين مسائل التنمية والأمن وضرورة الاهتمام بالجانب التعليمي بهدف تحصين الشباب ضد الأفكار المتعصبة[1].

علاوة على ذلك رافعت الجزائر في عدة مناسبات على موقفها الثابت فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب واعتبرته دائما ظاهرة عابرة للأوطان لا بد من دراستها بمفهومها الشامل وعدم ربطها بمنطقة جغرافية أو حضارة أو ثقافة أو ديانة، وتتطلب تدخلا فوريا من طرف المجتمع الدولي، ولابد أن تعطى عملية مكافحة الإرهاب بالنسبة للجزائر بعد دوليا شاملا، لذلك دعت الجزائر لتبني اتفاقية ومقاربة شاملة ترتكز على الأسس السياسية والقانونية لمواجهة هذه الظاهرة، وأكدت على ايجاد استراتيجية شاملة ومتضامنة وفعالة هذا ما جاء في خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال اجتماع القمة الـ 11 لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في مارس 2008 قائلا: ".. **هناك اليوم إقرار واسع بأن الإرهاب يشكل تهديدا حقيقيا يحيق بالسلم والأمن الدوليين، والأحداث التي شهدتها مناطق عديدة من العالم تؤكد الطابع العابر للأوطان لهذه الآفة، بل وتثبت أكثر من ذلك طابعها الإجرامي، على المجموعة الدولية أكثر من أي وقت مضى أن تتصدى لها عبر استراتيجية مكافحة شاملة متضامنة وفعالة.."**[2].

على غرار القطاعات الأخرى يحظى الجانب الأمني باهتمام بالغ من طرف الجزائر، حيث شهد تطورا في التعاون مع الدول ثنائيا وإقليميا أو متعدد الأطراف، وجاء هذا التطور لمواجهة

---

[1] كمال رزاق بارة، المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب العابر للأوطان والوقاية منه، مجلة الجيش، منشورات المؤسسة العسكرية الجزائرية، كانون الأول 2013، سلسلة خاصة ع 4، ص 57.

[2] خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، 13 آذار 2008، http://www.el-mouradia.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التغيرات الأمنية التي يشهدها العالم عموما والمنطقة الجيوستراتيجية التي تنتمي إليها الجزائر، وتعدد أوجه هذا التعاون العسكري كاقتناء الأسلحة والتكوين وتحالف ثنائي لمجابهة الظواهر التي تهدد أمن المنطقة كما هو الحال في منطقة المغرب العربي.

ربطت الجزائر علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف مع دول إقليم سواء على المستوى المتوسطي أو المغاربي، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات متعلقة أساسا بالتاريخ الجزائري مع حالة عدم الاستقرار التي عاشتها، إضافة إلى كونها الدولة الرائدة والمحورية في المنطقة نظرا للموقع الجيواستراتيجي الذي تحوزه ومكانتها في منطقة المغرب العربي وقدراتها العسكرية (انظر جدول رقم 8)، وإرادتها في مواصلة عملية التحديث والتأهيل العملي لجيشها من خلال الاحتكاك الإيجابي مع جيوش المنطقة.

وانطلاقا من مبادرة 5+5 التي تجمع الدول الخمس المغاربية الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، مع دول الاتحاد الأوروبي فرنسا واسبانيا وايطاليا والبرتغال ومالطا، والتي تهدف إلى تحديد إطار تعاون أمني متعدد الأطراف في المنطقة لترقية النشاطات العملية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتشجيع تبادل المعارف والتجارب بين دول الأعضاء، وتسهيل التعاون الثنائي البيني للقوات المسلحة، وإقامة علاقة الثقة والتفاهم المتبادل بين دول المبادرة[1].

وما يهمنا من انخراط دول المغرب العربي في مثل هذه المبادرات هي مساهمتها في تمتين العلاقات التعاونية على المستوى الأفقي والبيني (الجزائر وبلدان المغرب العربي) في المسائل الأمنية ومكافحة الإرهاب التي تهدد المنطقة انطلاقا من البحر المتوسط مرورا بمنطقة الساحل

---

[1] مليكة آيت عميرات وآخرون، التعاون العسكري في العالم، مجلة الجيش، منشورات المؤسسة العسكرية الجزائرية، سلسلة خاصة ع 3، ص 208.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأفريقي التي تؤثر بصفة مباشرة على دول المغرب العربي، ويرتكز برنامج عمل المبادرة 5+5 على الدفاع على الارادة القوية لدول الأعضاء، حيث يتعهد كل شريك بتمويل النشاطات التي يقترحها، وتعتبر هذه المبادرة قناة للتشاور وحوار الدائم بين دول المغرب العربي لمجابهة التحديات والاستجابة بطريقة أحسن لمصالح الأمن والاستقرار.

وقد ألحت الجزائر على دول المغرب العربي إلى إيجاد خطة مغاربية شاملة لمجابهة الإرهاب حين عقدت إجتماعات في ليبيا والجزائر بعد هدوء المنطقة في كل من تونس وليبيا من جراء الثورات العربية، إلا أن هذه المبادرة التي طرحتها الجزائر لم تنجح نظرا للعلاقات المتأزمة مع الممكلة المغاربية، الأمر الذي حتم على الجزائر تبني سياسات ثنائية مع دول المغرب العربي[1].

وفي إطار التعاون الثنائي المباشر توصلت الجزائر وتونس إلى خطة مشتركة من أجل تنمية المناطق الحدودية بينهما في إطار حربهما على الارهاب خاصة بعد سقوط النظام الليبي وتدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة، الأمر الذي هدد استقرار الأمن في كل من الجزائر وتونس نظرا لحدودهما المباشرة مع ليبيا، واتفق الطرفان على مستوى وزراء الداخلية على تنسيق عملهما من خلال النهوض بالمناطق الواقعة في الشريط الحدودي بين البلدين، حيث تعتبر التنمية من بين أبرز الحلول الفعلية لمكافحة الإرهاب نظرا للأوضاع المزرية التي تعيشها تلك المناطق مما يجعلها أرضية خصبة لاحتضان مثل هذه الجماعات[2]. والجدير بالذكر أن الجزائر اتبعت نفس

---

[1] قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 29 كانون الثاني 2014، ص8.

[2] عثمان ليحياني، الجزائر وتونس تتجندان لمكافحة "داعش"، العربي الجديد:
www.alaraby.co.uk/politics/2016/3/24/الجزائر-وتونس-تتجندان-لمكافحة-داعش

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستراتيجية على المستوى الداخلي في محاربتها للإرهاب في المناطق الجنوبية حيث أعدت خطة شاملة لتأهيل هذه المناطق وتنميتها، وكانت النتائج ايجابية بنسبة كبيرة .

ومن بين آليات التي اتفق عليها الجزائر وتونس لمجابهة الظاهرة جاءت من خلال أشغال اجتماع اللجنة المشتركة للتعاون الجمركي والتي خلصت إلى انشاء مركز حدودي نموذجي مشترك لتعزيز عمليات مكافحة التهريب على الحدود، نظرا للعلاقات المباشرة لشبكات التهريب بالجماعات الإرهابية التي تعتبر الممول الأول للإرهاب[1]. ولتجفيف منابع الجريمة خصوصا في الجهة الجنوبية فقد حددت وزارة الداخلية قائمة بـ 50 مادة وسلعة يحظر نقلها إلى ليبيا لمنع وصولها إلى جماعات الراديكالية التي تزايد نفوذها في الآونة الأخيرة بما يسمى بداعش، وتأتي في مقدمة هذه السلع قطع غيار أيا كان نوعها والآلات الإليكترونية وأجهزة الاتصال ....إلخ[2].

إن نقص خبرة القوات التونسية في مجال مكافحة الإرهاب والتخوف الجزائري من انتشار الفوضى في تونس دفع الجزائر إلى تعزيز ورفع مستوى التعاون وصلت إلى حد تزويدها بمعدات عسكرية وتعاون استخباري أمني. فقد وافقت الجزائر على تقديم مساعدات عسكرية لصالح الدولة التونسية لمكافحة الارهاب وملاحقة المجموعات الارهابية المسلحة المتواجدة على حدود البلدين، وتتمثل هاته المساعدات في طائرات قديمة نسبيا وصواريخ أرض جو روسية وتجهيزات عسكرية وذخائر، ناهيك هن الدعم المعلوماتي واللوجستي الدائم، بالإضافة إلى قيام الجزائر بتقديم تدريبات لقوات النخبة التونسية على عمليات المكافحة في المدارس الجزائرية نظرا للتجربة التي

---

[1] فريدوم سي أونوها ود. جيرالد إي إزريم الحناشي، غرب أفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود – الجزء الثاني–، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 24 تموز 2013، ص5.

[2] قوي بوحنية، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 11 كانون الأول 2014، ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحوزها الجزائرية في هذا المجال وضعف المنظومة الدفاعية التونسية، ويأتي هذا التعاون ضمن خطة تعاون أمني وعسكري بين البلدين[1].

أما فيما يتعلق بالتنسيق الأمني بين الجزائر والمغرب فتفرضه المخاطر الأمنية المشتركة التي تهدد البلدين خاصة على مستوى الحدود، ويتجاوز البلدان الخلافات السياسية لاعتبارات إقليمية ودولية، وقد دعى العاهل المغربي سنة 2007 الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى تعزيز التعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب في المنطقة[2]، ويظل هذا التوتر السياسي بعيدا عن عمل اللجان الأمنية المتخصصة بعضها يندرج في إطار التعاون الأمني الدولي التي يلتزم بها الطرفان، أهمها الاتفاقيات الأمنية مع دول جنوب غرب أوروبا والاتفاقيات الأمنية في إطار مجموعة 5+5 واتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية[3].

والجدير بالذكر أن التنسيق الأمني الجزائري المغربي تجسد على أرض الواقع بنماذج عملية ولم تترجم على شكل اتفاقيات استراتيجية معلنة كما هو الحال في الشراكة الجزائرية التونسية، حيث يرتكز التنسيق الأمني بينهما على ثلاث ملفات رئيسية: أولها ملاحقة الخلايا التي تعمل على تجنيد سلفيين جهاديين للقتال في سوريا، والثاني يتعلق بلجان ارتباط أمنية جزائرية مغربية مشتركة في مجال الأمن البحري لمنع عمليات التسلل والإرهاب والتهريب البحري في إطار التنسيق مع دول جنوب أوروبا، أما الملف الثالث فهو التنسيق الخاص بمصالح القوات الجوية الجزائرية والمغربية في إطار اتفاقيات مكافحة الإرهاب الجوي لضبط أمن الأجواء وحماية سلامة

---

(1) أميرة سالم، الجيش التونسي تسلم مساعدات جزائرية تشمل طائرات ومعدات حربية، استرجعت 2016/04/25، المصدر: http://www.el-balad.com/1080445

(2) مغرب موحد، القاعدة في المغرب العربي: وهم أم حقيقة، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 5، 2010، ص11.

(3) شبكة الجزيرة. نت، الأمن يقرب الجزائر من المغرب، استرجعت 2016/04/25، المصدر : http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/9/الأمن-يقرّب-الجزائر-من-المغرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحة الجوية والطيران التجاري العالمي في الطرق الجوية التي تخترق البلدين[1]. ويبقى هذا التنسيق لمجرد الإبقاء على حال الحد الأدنى من الوفاق الذي يوقف حالة التدهور الأمني الذي تشهده المنطقة حيث يمكننا إعتباره جاء بعيدا عن إرادة سياسة بين الطرفين.

ويأتي التعاون الأمني الجزائري الليبي والموريتاني ضمن إطار الاتحاد الافريقي حين فوض مجلس السلم والأمن الأفريقي سنة 2009 إلى تشكيل جيش نظامي موحد يتولى مهمة محاربة الإرهاب في المنطقة، توصلت الجزائر حينها مع كل من ليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر خطة أمنية ترتكز بشكل أساسي على بناء قوة نظامية تعدادها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش الخمسة، وجاءت هذ الخطة نتيجة للاجتماعات العسكرية التي عقدها ممثلو هيئات الأركان الجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس.

وبرز في هذا السياق التقارب الجزائري الليبي بعد توتر العلاقات الثنائية خلال ثورة الربيع العربي حيث سجلت سنة 2013 تبادل الزيارات على مستوى قيادات البلدين وتم الاتفاق على إيجاد حلول للملفات الأمنية والمتمثلة في تبادل المعلومات والتنسيق بين وزارتي الداخلية، وتجهيز خطة لتأمين الحدود ومحاربة الإرهاب في ضوء التدهور الأمني على الحدود[2]. وجاءت هذه الخطوة عقب سلسلة من الأحداث الإرهابية والتي مست بالإستقرار الوضع الداخلي الجزائري، حيث أقدمت التنظيمات الإرهابية على خطف 7 دبلوماسيين جزائريين في نيسان 2012 والذين تم

---

[1] شبكة الجزيرة. نت، الأمن يقرب الجزائر من المغرب، نفس المرجع.

[2] عبد النور بن عنتر، الأستراتيجيات المغاربية جيال الأزمة في مالي ، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 18/17 شباط 2013، ص2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفراج عنهم سنة 2013[1]. وقامت التنظيمات الإرهابية بإجتياح شمالي مالي في بداية عام 2012 إنطلاقا من ليبيا، وكان ذلك مبررا لتدخل فرنسي في هذه الدولة بحجة القضاء على الإرهاب، وفي 16 كانون الثاني عام 2013 قام تنظيم القاعدة بالهجوم على منشأة غاز في منطقة عين أميناس جنوب شرق الجزائر إنطلاقا من ليبيا، ويتواجد في المنطقة نحو ألفي فصيل إرهابي هؤلاء شكلوا دعما قويا للقاعدة في المغرب العربي خاصة بعد الإنفلات الأمني في ليبيا وانتشار شبكات تهريب السلاح الأمر الذي زاد من الهواجس الأمنية الجزائرية[2]. وتقدر المساحات التي تنشط فيها الحركات الإرهابية في المنطقة بـ 4 ملايين كلومتر مربع من موريتانيا حتى منطقة دارفور بالسودان والتي تقطع كل من بوركينافاسو ومالي والنيجر والجزائر وتشاد وليبيا وصولا إلى السودان[3].

وتولت الجزائر قيادة لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC والمتمثلة في جيوش كل من موريتانيا والنيجر ومالي والتي تعتبر جزءا من الساحل الأفريقي، حيث إجتمع القادة العسكريون لدول منطقة الساحل في مقر قيادة الناحية العسكرية السادسة الكائن في ولاية تمنراست الجزائرية الحدودية مع هاته الدول، وقد اعترفت كل من موريتانيا ومالي والنيجر بمحدودية قدراتها العسكرية وطلبت من الجزائر تمويل وقيادة عمليات التمشيط العسكري وتولي مهمة النقل الجوي للمؤن

---

(1) وكالة الأنباء الجزائرية، تحرير آخر الرهائن الجزائريين بغاو(مالي): الصحف الوطنية تشيد ب"نصر" الدبلوماسية الجزائرية:
http://www.aps.dz/ar/algerie/7312--تحرير-آخر-الرهائن-الجزائريين-بغاو-مالي-الصحف-الوطنية-تشيد-ب-نصر-الدبلوماسية-الجزائرية

(2) محمد خليفة، الإرهاب في دول المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، استرجعت 2016/04/28، المصدر:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/5421-/تحليلات/مقالات/الإرهاب-في-دول-المغرب-العربي.aspx

(3) مغرب موحد، القاعدة في المغرب العربي: وهم أم حقيقة، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 5، 2010، ص10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذخائر والمعدات، ولإمداد جيوش الدول الثلاثة نظرا للإمكانيات العسكرية التي تتمتع بها، حيث لا تنفق كل من موريتانيا ومالي والنيجر مجتمعة أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات، ويعتبر عجز التسلح لهذه الدول أحد أهم أسباب تأخر عملية التمشيط والتدخل في المنطقة[1].

وفيما يتعلق بالمساعدات العسكرية لم يكن للجزائر حضور قوي في تقديم المساعدات العسكرية للدول المغاربية والأفريقية عدا بعض المساعدات التقنية ومنح أسلحة مستعملة للدول مثلما فعلت مع تونس، إلا أنها تقدم مساعدات في مجال تدريب الكوادر العسكرية لهذه الدول في المدارس الجزائرية، وتتميز الجزائر بتقديم مساعدات اقتصادية ومالية أكثر من مساعداتها العسكرية[2].

واستنادا لما سبق نلاحظ وجود تعاون أمني متواضع بين الجزائر ودول المغرب العربي واقتصارها على تعاون ثنائي غير متوازن متكافئ في القوى، بالإضافة إلى غياب مقاربة مغاربية شاملة تضم دول المغرب العربي في اطار الإتحاد الإفريقي والذي يقف في الكثير من الأحايين عاجزا أمام التهديدات التي تواجهه خاصة مع بعد التحولات الحاصلة في المنطقة منذ 2010 انطلاقا من الثورة التونسية والليبية والأزمة المالية التي إستدعت التدخل الفرنسي نظرا لغياب إستراتيجية مغاربية مشتركة التي كانت الأجدر للقيام بهذا الدور، كلها أزمات أدت إلى تنامي نشاط حركات الجريمة المنظمة وصولا إلى الجماعات المتطرفة (القاعدة في المغرب الاسلامي وداعش) والتي تعتبر هذه الدول هدف حقيقي ومحتمل لها، لذلك أصبح متطلب إيجاد مقاربة جماعية

---

[1] قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، ص 4.

[2] يقين حسام الدين، الجزائر: أزمة النفط تجدول مساعدات الدول الأفريقية، العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/12/29/الجزائر-أزمة-النفط-تجدول-مساعدات-الدول-الأفريقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقليمية وتعاون بيني مشترك ضرورة ملحة وقصوى لمواجهة مخاطر أي مجموعة تهدد أمن هذه الدول.

المطلب الثاني: التدخل المسلح

تعتبر مسألة التدخل المسلح بالنسبة للجزائر قضية لا نقاش فيها بناء على ما ينص عليه الدستور الجزائري والذي يتوافق مع جميع التصريحات التي يدلي بها رئيس الجمهورية والمسؤولين وهي من خلاله تبرر موقفها تجاه قضايا معينة في المنطقة (الأزمة المالية، والليبية)، من هذه التصريحات ما جاء على لسان الوزير المكلف بالشؤون الخارجية الجزائرية مبديا فيها عن رفض الجزائر التام التدخل بأي شكل من الأشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول "**الجزائر لا تهندس لما يجري في العديد من المناطق المجاورة بل تهتم وتتفاعل مع الأحداث و تساند قدر المستطاع ولا تتدخل في الشؤون الداخلية ولا تقوم بأي عمل ينصب في غير ما تتمناه هذه الشعوب والبلدان**"، و"... **الجزائر أدت دورا غير عسكري بل دورا سياسيا ولوجستيكيا واقتصاديا وإن الموقف الجزائري كان يدافع على ضرورة فتح المجال لحل تفاوضي بين الحكومة المركزية والجماعات المالية في الشمال التي ترفض العنف وتقبل بوحدة مالي شعبا وترابا**"[1].

وينص الدستور الجزائري في مادته 28 على ما يلي: " **تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحري**". وكنتيجة لهذا

---

[1] موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، لعمامرة يبدي تفاؤله لمستقبل شعوب دول الجوار ومنطقة الساحل:
http://www.mae.gov.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النص تتحدد السياسة الوطنية في مجال الدفاع الوطني حول العمل على صياغة الاستقلال والذي تهتم أيضا بالحفاظ على سلامة التراب الوطني، وحماية السيادة الوطنية ورموزها والحفاظ على الوحدة الوطنية ومنع كافة أشكال التدخل الأجنبي ورفض وجود قواعد أجنبية في الجزائر والمنطقة ككل.

إن الموقف الجزائري من التدخل العسكري نجد خلفياته في العقيدة الدفاعية وحتى ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية والتي رسمتها ثورة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي ما بين 1954 و1962 التي تقوم على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وهو مبدأ لا يمكن لأي شخص أن يتجاوزه أو يحيد عنه، إن هذا الموقف مستمد أيضا من مبدأ إحترام سيادة الدول حيث يعتبر مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وقد تطرقنا إليه سابقا في الفصل الثاني، فضلا من أن الدستور الجزائري يمنع مشاركة الجيش الجزائري في عمليات خارج الحدود.

وبالرغم من الأوضاع غير المستقرة التي تعيشها المنطقة، إلا أن الجزائر تقدم دائما الحلول السلمية على العسكرية، وتفضل مقاربة الحوار بالطرق السلمية لفض النزاع وحل الأزمات، وقد انتقدت الجزائر كثيرا من جراء موقفها وتمت محاولات متكررة من طرف القوى الكبرى ذات النفوذ في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) للضغط على الجزائر بالتراجع عن موقفها والتخلي عن المبادئ التي تبني عليها سياستها الخارجية القائمة أساسا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك لإقحامها المباشر في أزمات المنطقة مثل الأزمة الليبية والأزمة المالية، الأمر الذى وضع الجزائر على محك في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق بين دول الجوار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1]، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر، وتفضي هذه الحالة إلى تراجع الدور الجزائري والتخلي عن دورها في المنطقة لصالح قوى أجنبية أخرى مثل التدخل الفرنسي في مالي 2012 وحلف الناتو في ليبيا 2011 والتعاون الفرنسي الموريتاني 2010 في تحييد مجموعة من القاعدة في المغرب الاسلامي كانت تخطط لعملية إرهابية في موريتانيا، إضافة إلى السعي الأمريكي إلى إيجاد مقر لقاعدة أفريكوم* في المنطقة، الأمر الذي كانت له تداعيات عكسية على الجزائر[2].

وفي وسط هذا التحرك الأمني لم يكن للجزائر خيار لمواجهة هذه التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في سياستها الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين، إلا قيام بلقاءات أمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية. حيث كانت هذه الفرصة الأمثل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكل ذلك تعارضا مع مبدأ عدم التدخل، وقد عقدت اجتماعات في ليبيا والجزائر وتونس من أجل وضع خطة

---

[1] قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 29 كانون الثاني 2014، ص6.

***أفريكوم** : تعتبر الأفريكوم تاسع مركز قيادة موحدة أمريكية وسادس مركز قيادة إقليمية يتم إنشائه بعد الحرب العالمية الثانية، تأسس في شباط 2007 وقد دخلت الخدمة بشكل كامل في الأول من تشرين الثاني 2008. الهدف المفترض لإنشاء قيادة الأفريكوم هو جلب السلام والأمن لشعوب إفريقيا ودفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة وإفريقيا في مجالات التنمية، الصحة، التعليم، الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في إفريقيا. عرفت الأفريكوم مسؤولياتها على أنها شراكة عسكرية–عسكرية أنشأت لتطوير القدرة والقابلية العسكرية للجيوش الإفريقية ومساعدة الهيئات الأمريكية الأخرى في القيام بمهامها في إفريقيا وعند الاقتضاء يمكنها القيام بنشاطات عسكرية لحماية المصالح الأمريكية في إفريقيا، يقع مقر مركز قيادة الأفريكوم في شتوتغارت بألمانيا نتيجة لرفض الدول الإفريقية أن يكون مقرها في القارة الإفريقية. يعمل في هذه القيادة ألفا عنصر بمن فيهم ثلاثمائة عنصر من القوات الخاصة ومائتان وخمسون عنصر استخبارات، تشكل قوة المهام المشتركة الأمريكية في القرن الإفريقي والبالغ عددها الفي عنصر والتي يوجد مقرها في معسكر لمونييه في جيبوتي مجالا آخر لنشاط القيادة المشتركة للأفريكوم من خلال قوات تدخل بحري، قوات دروع أساسية وقوات جوية متخصصة موجودة أساسا في إيطاليا وألمانيا وقد تم إلحاقها بقيادة الأفريكوم.

[2] قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مغاربية تضطلع بمهام محاربة الارهاب[1]. إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول نجد أثره أيضا على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المنتشرة في تسعة مناطق في القارة الأفريقية حيث نجد الحضور محتشم للجزائر وتتحفظ من الانضمام إليها، وتتبنى الجزائر موقفا بعدم المشاركة العسكرية في بؤر النزاع عبر إفريقيا وإرسال جنودها إلى هاته المناطق، حيث وافقت الجزائر فقط على تقديم الدعم من خلال التكفل بتدريب إطارات عسكرية إفريقية المنخرطة في قوات حفظ السلام في المدارس العسكرية الجزائرية.

[1] قوي بوحنية، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (8)

مساهمات دول المغرب العربي قوات وشرطة في المجهودات الدولية لحفظ السلام سنة 2003 و 2013

	الجزائر		تونس		المغرب		ليبيا		موريتانيا	
الأشهر والسنوات	2003	2013	2003	2013	2003	2013	2003	2013	2003	2013
كانون الثاني	20	...	292	102	658	1.577	...	...	...	...
شباط	19	...	288	103	658	1.584	...	...	...	...
آذار	19	...	293	147	659	1.583	...	...	...	...
نيسان	19	...	292	150	658	1.577	...	...	...	...
أيار	16	...	290	150	659	1.597	...	...	...	...
حزيران	20	...	295	157	658	1.586	...	...	...	...
تموز	21	...	298	148	658	1.577	...	...	...	5
أب	19	...	297	156	658	1.573	...	...	...	4
أيلول	19	...	299	169	658	1.571	...	...	...	4
تشرين الأول	19	...	508	169	658	1.566	...	...	...	4
تشرين الثاني	19	...	509	167	658	1.573	...	...	...	4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانون الأول	19	...	509	168	657	1.587	...	...	...	4

المصدر : من إعداد الباحث وفق بيانات قاعدة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام .

http://www.un.org/ar/peacekeeping/resources/statistics/contributors_archive.shtml

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: النزعة نحو التسلح

عززت الجزائر في السنوات العشرة الأخيرة المنظومة الدفاعية لديها، حيث اعتبرت الجزائر من بين أكثر الدول استيرادا للأسلحة على الصعيدين الأفريقي والدولي، وقد صنفت الجزائر حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام كأول دولة أفريقية في مجال التسلح حيث أنفقت الجزائر سنة 2013 ما يقرب عن 10 مليار دولار أمريكي حيث لا تخفي الجزائر حرصها على الظفر بأكبر صفقات التسلح في المنطقة المغاربية وشمال أفريقيا.

إن هذه الخطوات التي أقدمت عليها الجزائر في المجال العسكري أشعل فتيل السباق نحو التسلح مع جيرانها خاصة المملكة المغرب والتي تجمعهما خلافات تاريخية، حيث تعتبر المغرب بالإضافة إلى الجزائر من أكثر الدول المستوردة للأسلحة في إفريقيا، وحسب نفس بيانات معهد ستوكهولم فقد صنفت المملكة المغاربية كثاني مستورد للأسلحة في أفريقيا وهي بذلك تكون قد أنفقت ما يفوق عن 4 مليار دولار أمريكي، وتصنف المغرب كذلك من أكبر الدول العربية الافريقية غير المصدرة للنفط إنفقا على الأسلحة، حيث ضاعفت ميزانيتها المخصصة للدفاع في الأعوام الأخير في محاولة منها لاقتناء أحدث العتاد العسكري وسعيها إلى ضمان درجة من التوازن بينها وبين الجزائر[1].(انظر جدول رقم 9).

ومازال الموروث التاريخي يحكم العلاقات حتى في عملية شراء الأسلحة لكلا البلدين، فالجزائر دائمة التوجه نحو روسيا كمصدر رئيسي لاقتناء عتاده العسكري، على عكس المملكة المغربية التي تتخذ الأسواق الفرنسية والأمريكية كممول رئيسي لترسانتها العسكرية.

[1] امحمد مالكي، الإتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 17-2013/02/18، ص3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع المختصون الزيادة في وثيرة الانفاق العسكري الجزائري إلى الخطة المسبقة التي وضعتها الجزائر منذ سنة 1999 تحت عنوان تحديث الجيش الوطني الشعبي، الأمر الذي يتطلب هذه الدرجة من الإنفاق، كما أن البعض الآخر يرجع هذا السعي إلى الظروف المحيطة بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في منطقة شمال أفريقيا والساحل بالتحديد بسبب إنهيار النظام الأمني في عدد من الدول خاصة ليبيا التي تربطها حدود مع الجزائر قارية 1000كلم، إضافة إلى المرحلة الانتقالية التي تمر بها تونس ومالي التي تربطهما حدود مع الجزائر بمسافة قدرها 1400 كلم، حيث تشهد هذه المناطق حراكا للجماعات الإرهابية التي استغلت فوضى انتشار السلاح خاصة وأن الجزائر تعرضت في 16 من تشرين الثاني 2013 إلى هجمات هي الأولى من نوعها على منشأة غاز بعين أمناس جنوب الجزائر[1]. كلها عوامل أساسية تجعل الجزائر تسارع إلى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لحماية حدودها. أما في الجهة المقابلة فتعتبر المملكة المغربية في منأى نسبيا عن كل هذه التهديدات، لأن الجزائر تأخذ على عاتقها حماية المنطقة من حركات الارهابية والجريمة المنظمة نظرا لكون الموقع الجيوستراتيجي للجزائر متصلا بجميع نقاط التحرك الإرهابي في المنطقة.

ويمكن القول أن الإنفاق العسكري المغربي غير المبرر من منطلق التهديدات الأمنية المباشرة من جهة، ومن وجهة نظر أخرى القائمة على التوجس النفسي لصانع القرار المغربي من تهديد الجزائر لأمنه، والذي تجسد على أرض الواقع من خلال محاولة منافسة الجزائر في هذا المجال والحفاظ على موازين القوى، ويمكن تفسير هذا الوضع بتداعيات الموقف الجزائري من

---

[1] قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في أفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، دوحة – قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصحراء الغربية الذي أثر على موقف المملكة المغربية ودخولها في سباق مع الجزائر من خلال سعيها في الانفاق على منظومتها الأمنية.

جدول رقم (9)

تطور الإنفاق العسكري للدول المغرب العربي (مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	2206	2802	2925	3094	3946	5172	5281	5671	8652	9326	10.405
المغرب	1819	1938	2031	2135	2408	2945	3055	3161	3343	3403	4.066
تونس	407	445	468	497	491	579	565	571	715	681	759
ليبيا	541	685	691	614	639	1100	....	....	....	2987	....
موريتاني	62.4	....	66.7	81.9	....	123	115	....	....	142	144

المصدر: من إعداد الباحث وفق بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام http://www.sipri.org

المبحث الرابع: الآليات الدعائية والإعلامية

تعد الدعاية والإعلام من الوسائل الفعالة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول حيث يمارسها الجميع من رئيس الدولة إلى الوزرات المكلفة بالشؤون الخارجية، ووسائل الإعلام الجماهرية الموجهة للخارج تسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة من خلال المؤسسات الإعلامية المختصة في الإعلام الخارجي، ويتمتع الإعلام بأهمية خاصة كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية بطريقة تتناسب وحجم مصالح هذه الدول على الصعيد الدولي وتعاظم دورها وتأثيرها على الساحة الدولية[1].

المطلب الأول: الخطاب الإعلامي الرسمي

إن السياسة الخارجية الجزائرية قائمة على أساس التحركات السرية والمعقدة التي تبدأ وتنتهي في الخفاء بين الكواليس وبعيدا عن أعين الجماهير حيث يغلفها التكتم، وهذا ما يجعل العلاقة بين وسائل الإعلام والسياسة الخارجية علاقة مستقلة، فالدبلوماسية الجزائرية لا تملك عنصر القوة الإعلامية الناعمة في عصر تطور تكنولوجيا الاتصالات والتنقل السريع للمعلومات بذلك القدر الذي تملكه الدول الكبرى وتحسن استغلاله لصالحها[2]، حيث نجد أن صانع القرار الجزائري استغل هذه الأداة ولم يوظفها لصالحه واكتفى بتزويد الإعلام العمومي السمعي والبصري الذي هو في الأصل تابع وخاضع لإرادته وإدارته بالمعلومات الرسمية السطحية لعرضها على الشعب، حتى إن النظام الجزائري لم يشرك هذه الأداة في صنع وتوجيه سياسته الخارجية.

إن قيام الإعلام الجزائري الموجه إلى الخارج جاء نتيجة دوافع سياسية أكثر منها إعلامية وثقافية حيث أملت الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر على الدولة اتخاذ قرار إنشاء قنوات موجهة إلى الخارج لأغراض سياسية، ومع انطلاق القرن الواحد والعشرين وبالتحديد بعد 10 سنوات من الأزمة التي مرت بها الجزائر، كانت الدبلوماسية الجزائرية تعيش عزلة تامة عن العالم وهي عزلة جاءت من جراء تداعيات الظروف الأمنية. حينها تم تفعيل القناتين الفضائيتين اللتان تختلفان في طبيعة اللغة المستعملة العربية والفرنسية وطبيعة الجمهور المستهدف إلا أنهما تتفقان

---

[1] علي عبد الفتاح، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان – الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014، ص 37.

[2] علي عبد الفتاح، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، ص 37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من حيث هدف إنشائها حيث تسعى كل منهما إلى تحسين صورة البلاد وتقديم صورة عكسية عن ما كان يروج له الإعلام الغربي الذي وصف الأوضاع الداخلية للجزائر بحرب أهلية، الأمر الذي أدخل الجزائر في عزلة غير مباشرة، واستغل النظام الجزائري عبر هذه القنوات العمومية لتعريف الجماهير في الدول الأخرى بالمعلومات الصحيحة وإقناعها بأن ما يجري في الجزائر ليس بحرب أهلية بل هو إرهاب الذي لم يعد العالم بمنأى عن تهديداته[1] هذا ما أكده مدير السابق للتلفزيون الجزائري السيد زبير زمزوم في تصريح حول انشأ القنوات الفضائية: " هذا المشروع يدخل ضمن استراتيجية إعلامية للتبليغ والمطلوب هذا اليوم أن يكون عندنا جهاز إعلامي عظيم يلعب دوره في المجتع بشكل إيجابي، وأن يستعمل بطريقة عقلانية، ولهذا يجب أن يوظف التلفزيون في الإتجاه المعين لخدمة المصالح العليا للوطن.. حتى لا يعمل عشوائيا ويزيد من حدة الأزمة ". وتكون الأداة الإعلامية بذلك تعمل على تعزيز النظام السياسي من جهة وتعبئة السعب لخدمة الأهداف المسطرة من طرف السلطة من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار فإن السياسة الإعلامية التي انتهجتها الجزائر من خلال القناتين الفضائيتين تتلخص في كل مايعكس المواقف السياسية للدولة الجزائرية ومن بينها: المواقف الثابتة للدولة الجزائرية اتجاه الدول الشقيقة وكذا دعم قضايا تحرير الشعوب في العالم وعلى رأسها القضية

---

[1] فتيحة لمام، 2012، السياسة التلفزيونية الخارجية للجزائر من 1994 إلى 2010 دراسة وصفية تحليلية للقانتين الفضائيتين قناة الجزائر والفضائية الثالثة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصحراوية والقضية الفلسطينية إضافة الى الدور التثقيفي الذي يقوم بترويج الثراث الثقافي والتاريخي للجزائر[1].

إلا أنه ومع انفراج الأزمة وانطلاقا من سنة 2005 استغنى صانع القرار الجزائري عن وسائل الإعلام الجزائرية المرئية والمسموعة، وظهر ذلك من خلال تغير السياسة العامة للقنوات الفضائية الجزائرية العمومية حيث تم تقليص من حجم البرامج الإخبارية من الحجم الإجمالي لبرامج القنوات، ليتحول من 8 نشرات إخبارية في حدود 2007 إلى 4 نشرات إخبارية في اليوم[2].

وبالرغم من تراجع دور الإعلام الرسمي في أداء مهامه في الترويج للسياسة الخارجية الجزائرية إلا أنه لعب دورا رئيسيا في الرد على الاتهامات الموجهة إلى الجزائر خاصة تلك الصادرة من طرف الجار المملكة المغاربية من حين إلى آخر نظرا لتأزم العلاقات بين الطرفين، حيث أن الإعلام المغربي لا يدع فرصة إلا ويتهم الموقف الجزائري في مساندته لجبهة البوليساريو، وتهديد وحدته الترابية، ويرد الإعلام الجزائري بأخرى يصف فيها النظام المغربي بتبني مواقف تتثير التوتر وممارسة القطيعة السياسية مع دول المغرب العربي، ويبرر الإعلام الجزائري موقف الجزائر تجاه القضية الصحرواية حيث يعتبرها قضية مجلس أمن وهو المخول له بتحديد الآليات التي من شأنها أن تفض النزاع، كما ويتهم الإعلام الجزائري الممكلة المغربية بتأجيج التوتر الهوياتي في الجزائر

---

[1] فتيحة لمام، السياسة التلفزيونية الخارجية للجزائر من 1994 إلى 2010 دراسة وصفية تحليلية للقانتين الفضائيتين قناة الجزائر والفضائية الثالثة، ص126.

[2] فتيحة لمام، السياسة التلفزيونية الخارجية للجزائر من 1994 إلى 2010 دراسة وصفية تحليلية للقانتين الفضائيتين قناة الجزائر والفضائية الثالثة، ص95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال مطالبته المجتمع الدولي بتبني مطالب الحركة الأمازيغية بالحكم الذاتي في منطقة القبائل في الجزائر[1].

إن على الجزائر تعزيز دور وسائل الإعلام المحلية لمساندة المواقفها، وذلك من خلال استعمال القوة الناعمة للإعلام واسترجاع الدور الذي كانت تلعبه إبان الأزمة الجزائرية، والتي ساهمت بنسبة معتبرة في التنمية السياسية وانتشار الوعي السياسي في المجتمع الجزائري، والتعريف بالمقاربات الجزائرية اتجاه مواقف والقضايا الدولية والإقليمية خاصة وأن الوضع الراهن في المنطقة يتطلب تفعيل الآلية الدبلوماسية الشعبية الجماهيرية داخل وخارج الوطن لدعم توجهات الدولة.

المطلب الثاني: الخطاب الإعلامي الجماهيري

بالرغم من غياب أي دور في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن الصحافة الجزائرية الخاصة الورقية كانت أو المرئية الخاصة لا تزال تعمل على تغطية التغييرات الحاصلة على الساحة الدولية من أحداث وأزمات، وتعتبر القنوات الإخبارية الفضائية وسيلة إعلامية مختلفة عن الإعلام الحكومي.

اختار صانع القرار الجزائري التوجه إلى الصحافة الأجنبية الخاصة للإدلاء بتصريحاته وخطاباته للترويج عن أجندته تجاه الأزمات في المنطقة أو المنطقة العربية ككل كمكافحة الإرهاب والتدخل الأجنبي في المنطقة والقضية الصحراوية...إلخ ، ويأتي تفضيل صانع القرار الجزائري للوسائل الإعلامية الأجنبية على وسائل الإعلام الجزائرية الخاصة لعدة أسباب يلخصها الباحث

---

[1] التراشق المغربي ـ الجزائري: فصل متجدّد من أزمة مزمنة، عثمان لحياني:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/10/التراشق-المغربي-الجزائري-فصل-متجدد-من-أزمة-مزمنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في: اتساع نطاق انتشار المادة الإعلامية لهذه القنوات الأمر الذي يضمن لصانع القرار الجزائري إسماع صوته إلى أكبر قدر ممكن من الجماهير على الساحة الدولية، والسبب الثاني والمتعلق بكون القنوات الجزائرية الخاصة غير مرخصة وليست خاضعة لقانون جزائري يحكم عملها إلى غاية 2012 حين أقر النظام الجزائري القانون العضوي للإعلام رقم 12-05المؤرخ في تشرين الثاني 2012 من جهة[1]، وبرغم من إقرار هذا القانون إلا أنه لم يجسد على أرض الواقع نظرا لغياب آليات تسهر على تطبيقه أبرزها سلطة الضبط التي تعمل على مراقبة عمل هذه القنوات، أما السبب الثالث هو إنعدام الثقة وغياب الشفافية بين السلطة والإعلام الجزائري الخاص.

وكنتيجة لهذه القطيعة بين الطرفين، أدى بهذه القنوات إلى لوم الدبلوماسية الجزائرية بالتقصير وارتكاب الاخطاء تجاه قضايا معينة لا تخدم المصالح الجزائرية، ولطالما دعت وسائل الإعلام الجزائرية السلطة إلى تبني موقف معين واتخاذ قرار تجاه قضية ما، ويمكن القول بأن الإعلام الجزائري الخاص يتقمص دور الخارجية الجزائرية تجاه العديد من القضايا من خلال إبداء رأيه فيها مثل التراشق الإعلامي بين الصحافة الجزائرية والمغربية، وموقف الصحافة الجزائرية من الأزمة الدبلوماسية الجزائرية المصرية 2009 بعد مباراة قدم والتي لم تتحرك الدبلوماسية الجزائر أو حتى تبدي موقفها تجاه الوضع.

أما في يتعلق بممارسة الدبلوماسية الشعبية الجماهيرية والمتعلقة بإشراك الشعب في الدفاع عن مصالح الدولة لأنه في الأخير هو من سيجني ثمار السياسة الخارجية الناجحة وهو من سيدفع ثمن السياسة الخارجية الفاشلة[2]. حيث تعتبر الدبلوماسية الشعبية مكملة للدبلوماسية الرسمية إذا

---

[1] وزارة الاتصال الجزائرية، من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام:
http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/2362

[2] نظام بركات، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الأردن،1987، ص384.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مااستغلت في الإتجاه الصحيح، ويسجل الباحث ضعف أداء الدبلوماسية الشعبية الجزائرية في المنطقة المغاربية والمتمثلة في نشاط المراكز الثقافية الجزائرية المتواجدة على مستوى سفاراتها وتظاهرات خارجية والمظاهرات مقارنة مع أدائها في القارة الأوروبية من جهة، وضعفها مقارنة بالتقدم الذي تحققه الدبلوماسية الرسمية الممثلة بالمؤسسة الرئاسية والوزارة الخارجية وذلك لعدم رصد أي نشاط نوعي شعبي موجه إلى الخارج خاصة دول المغرب العربي.

وبمقابل نجد أن المملكة المغربية تبنت الدبلوماسية الشعبية في كفاحها من أجل القضية الصحراوية من خلال تعبئتها للمجتمع المدني، والدليل على ذلك رفض الجزائر فتح الحدود بشروط من بينها مطالبة الجزائر الوقف الفوري للحملة الإعلامية لتشويه بصورة الجزائر التي تقودها الدوائر المغربية الرسمية وغير الرسمية[1]، وقد تجلت آثار هذه الحملات في تعرض السفارة الجزائرية بالمغرب في 1 تشرين الثاني 2013 الذي يصادف تاريخ اندلاع ثورة التحرير الجزائرية إلى الإعتداء من قبل حركة شباب الملكي حين أقدم أحد نشطائها على إسقاط العلم الوطني الجزائري من على مبنى القنصلية العامة الجزائرية بالدار البيضاء وتزامنت مع مظاهرات العشرات أمام القنصلية الجزائرية، وجاءت هذه الاعتداءات عقب الخطاب الذي ألقاه ناطق بإسم رئيس الجمهورية بأبوجا النيجرية في مؤتمر دعم الشعب الصحراوي[2]. وفي نفس السياق تعرضت السفارة الجزائرية

---

[1] وزارة الخارجية الجزائرية، لعمامرة: الحدود الجزائرية–المغربية ستفتح عندما تنتهي الظروف التي أدت إلى غلقها 2013/12/15،

http://www.mae.gov.dz/news_article/1729.aspx

[2] وزارة الخارجية الجزائرية، الجزائر تدين الفعل "الصارخ" لانتهاك قنصليتها العامة بالدار البيضاء 2013/11/1،

http://www.mae.gov.dz/news_article/1578.aspx

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ليبيا سنة 2011 إلى الإعتداء حيث تأتي عقب رواج إدعاءات بمساندة النظام الجزائر لنظام معمر القذافي، وقد أصدرت الوزارة الخارجية بيانا ينفي كل هذه الإتهامات الموجهة إليها[1].

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية قد وفقت في توظيف أليات السياسة الخارجية وأخفقت في أخرى، ففي حين يعرف تحرك الدبلوماسية الجزائرية عودة على الساحة المغربية من خلال تواجدها في جميع القضايا المتعلقة بأمن الإقليم خاصة بعد أحداث الربيع العربي الذي خلق نوعا من اللاستقرار السياسي والأمني، وتجلى ذلك في مساهمتها في استقرار الوضع السياسي التونسي ورعايتها لحكومة الوفاق الليبية، كما نلحظ أن الجزائر وفقت في توظيف الآلية العسكرية في تنسيقها الأمني بينها ودول المغرب العربي حيث عملت الجزائر على ايجاد اطار جماعي لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة ويظهر ذلك من خلال التنسيق الثنائي بين داخل المغرب العربي. ومع هذا التقدم في الأليات الدبلوماسية والعسكرية إلا أن آلية الاقتصادية للجزائر لم تشهد تقدما يذكر خاصة إذا علمنا أن العلاقات المغربية التونسية والحجم التجارة البينية بينهما يفوق بكثير حجم التجارة بين الجزائر وتونس والجزائر والغرب وذلك راجع الى الإجراءات الاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر التي تعرقل مسار التكامل بين دول المغرب العربي حيث ويمكن القول أن الجزائر لم تحسن استغلال هذه الآلية للصالحها بالرغم من توفرها على جميع المقومات.

---

[1] وزارة الخارجية الجزائرية، النزاع في ليبيا: موقف الجزائر لا يعتريه أي غموض، http://www.mae.gov.dz/news_article/1098.aspx

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة لتعرض إحدى أبرز الجوانب في السياسة الخارجية الجزائرية والوقوف على علاقاتها مع دول المغرب العربي، وذلك من خلال اعتمادها مقاربة الدور في محاولة منها إلى قيادة إقليم المغرب العربي حيث ترى أنها الدولة الأجدر بهذا المركز نظرا لما تتوفر لها من امكانيات مادية وبشرية.

انطلقت الدراسة بالحديث عن عوامل السياسة الخارجية الجزائرية والتي تم تقسيمها إلى عوامل داخلية والمتمثلة في التاريخ السياسي الجزائري ونشأة الدولة الجزائرية الحديثة مرورا بفترة تشكل النظام الجزائر وانتقاله من نظام اشتراكي إلى نظام ديموقراطي تعددي حيث تم إبراز أهم المتغيرات التي أعقبت هذا التحول، وأشارت الدراسة إلى مؤسسات صناعة القرار في الجزائر والمحصورة بين المؤسسة الرئاسية والمؤسسة العسكرية مع ترجيح لكفة المؤسسة الرئاسية في صناعة القرار الخارجي وذلك بناءا على ماتنص عليها جميع الدساتير المتعاقبة على الجزائر، ولم تغفل الدراسة الحديث عن العوامل الجغرافية والتركيبة السكانية والعوامل الإقتصادية، والتي يمكن وصفها بالايجابية لأنها كلها تساعد على تحرك السياسة الخارجية الجزائرية بإرتياح نظرا لكون الجزائر تحتل أكبر مساحة جغرافية في المنطقة ناهيك عن التعداد السكاني الذي صل الى 40 مليون نسمة، أما فيما يخص الجانب الاقتصادي والذي يمكننا إعتباره الحلقة الأضعف من بين العوامل الداخلية نظرا لإعتماد الجزائر الكلي على المداخيل الريعية الأمر الذي يجعل إقتصادها مرهون بأسعار البترول في السوق الدولية.

كما تطرقت الدراسة إلى العوامل الخارجية وهي العلاقات الجزائرية الخارجية والدور الذي تلعبه داخل منظمة الإتحاد الإفريقي حيث تشهد المنظمة بالجهود التي تقوم بها الجزائر من أجل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحلال السلام والأمن في القارة الإفريقية من خلال العديد من الأدوار التي لعبتها، وأما في الجانب العربي فقد حاولت الدراسة الإقتصار على دولتين الجمهورية العربية المصرية والمملكة العربية السعودية بإعتبارهما دولتان تقودان العالم العربي حيث يلاحظ الباحث تراجع العلاقات الجزائرية مع مصر والسعودية ويرجع ذلك إلى وجود مواطن إختلاف واضحة بين الأطروحات التي تقودها مصر من خلال الملف الليبي والسعودية من خلال الملف السوري واليمني بالإضافة إلى التقارب الجزائري الإيراني.

وأما فيما يتعلق بالعلاقات الجزائرية مع الدول العظمى فقد أدركت الجزائر بأن استرجاع مكانتها لا يتأتى إلا من خلال تحسين العلاقات مع الدول الكبرى والإنفتاح في جميع المجالات السياسية والأمنية، خاصة فرنسا التي تعتبر المنطقة المغربية مجالها الحيوي والولايات المتحدة التي تسعى إلى كسب ود دول المنطقة، الأمر الذي سيسمح للجزائر من خلال الدول العظمى بإيجاد موطئ قدم على الساحة الدولية، وهذا ما حاول تجسيده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أثناء وصوله إلى الحكم.

وقد تناولت الدراسة المبادئ والأهداف التي تحكم الدبلوماسية الجزائرية في تحركها، حيث توصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية تتميز بنوع من الإستقرار والإستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي والتأكيد على الحل السلمي والحوار السياسي لفض النزاعات، كما أن مواقف الجزائر ليست ايديولوجية بل تستند إلى قيم ومبادئ تتمثل في احترام الشرعية والسيادة الوطنية للدول كما وتعلن رفضها التام لأي تدخل عسكري أجنبي في المنطقة، ونجد هذه المبادئ موجودة في الوثائق الرسمية للدولة والدستور الجزائري. وفيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية والتي يسعى من خلالها صانع القرار إلى إحداث تغيير ومكاسب في البيئة المحيطة به أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأقلم مع تلك البيئة، قد تم تقسيمها إلى ثلاثة أهداف أساسية محلية وأخرى حيوية وأهداف وطنية خارجية، ويمكن إختزالها جميعا في مفهوم المصلحة الوطنية والتي لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال التنازل عنها.

وقد أشارت الدراسة في فصلها الثالث إلى آليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية متمثلة في دور المؤسسة الرئاسية حيث نلحظ عودة الدبلوماسية الجزائرية إلى الساحلة الإقليمية خصوصا والأفريقية عموما من خلال الدبلوماسية القمة ودبلوماسية الأزمات التي تبناها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أثناء إستلامه الحكم في الجزائر وذلك في إنخراطه في جميع القضايا التي تهم المنطقة، وقد إستند الرئيس في تحركه إلى الصلاحيات الواسعة التي منحها إياها الدستور بإعتباره هو من يقرر السياسة الخارجية ويوجهها، حيث عمل الرئيس على تعميق العلاقات الثنائية مع دول المغرب العربي مدركا بأن إستقرار الأوضاع السياسية والإقتصادية والأمنية في المنطقة سينعكس بشكل ايجابي على الجزائر وتظهر تلك العلاقات مع كل من تونس وليبيا وموريتانيا، أما العلاقات الجزائرية المغربية فلم تشهد تقدما يذكر بالرغم من إبداء الرئيس عبد العزيز بوتفلقية رغبته في إرجاع العلاقات وفتح الحدود في عهدته الرئاسية الأولى.

أما وزارة الخارجية الجزائرية فتعتبر أداة تنفيذية لبرنامج الرئيس، وقد أسند إليها الدستور بعض الصلاحيات إلا أنها تبقى خاضعة لسلطة رئيس الجمهورية، لكن هذا الأمر لم يمنعها من القيام بالمبادرات في رسم وتوجيه العلاقات الجزائرية مع دول المغرب العربي خاصة بعد تراجع صحة الرئيس مما أعطى لها نوعا من الحرية وأصبحت حاضرة في جميع المحافل الدولية بعد أن كانت مجالا محجوزا لرئيس الجمهورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الأداة الإقتصادية فاقتصر الحديث عن التكامل الاقتصادي الجزائري مع دول المغرب العربي حيث يمكن إعتباره من أسوأ التكتلات الإقتصادية نظرا إلى التباين الكبير في الحجم التجارة البينية بين الجزائر ودول إتحاد المغربي بالرغم من تواجد اتفاقيات تنظم التجارة البينية، ويعود الأمر إلى القيود الجمركية والقيود على العملة الوطنية التي تفضرها الجزائر على تجارتها الخارجية الأمر الذي أضعف تجارتها نحو دول المغرب العربي، وتخضع العلاقات التجارية الجزائرية مع دول المغرب العربي إلى منطق الثنائية بحيث تكتفي الجزائر بعقد إتفاقيات تفاضلية ومنح إمتيازات في إطار المعملات الثنائية مثل تونس، الأمر الذي عرقل عملية إيجاد سوق حرة مشتركة بين دول المغرب العربي، ويفرض الجانب السياسي نفسه في هاته العلاقات الأمر الذي أدى إلى ضعف الأداء التكاملي بين الجزائر ودول المغرب العربي، كوضع المتأزم بين الجزائر والمملكة المغربية كسبب مسبق، بالإضافة إلى المتغيرات التي طرأة على الساحة المغاربية بعد الثورات العربية تحديدا.

وقد لعبت الأداة العسكرية دورا مهما في العلاقات الجزائرية مع دول المغرب العربي حيث يتحكم العامل الأمني الدبلوسية الجزائرية في الكثير من الأوقات خاصة مع تدهور الأوضاع الأمنية بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا وإنتشار ظاهرة الإرهاب واستفحال الجريمة المنظمة.

إن التحرك الجزائري نحو المنطقة المغاربية جاء ضمن مساعيها لصناعة استقرار الوضع في المنطقة، ويرتبط سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي بفكرة الدولة المركز حيث تملي الظروف التي تمر بالإقليم المغاربي على الجزائر تبوء الدولة المحورية في المنطقة وذلك لإعتبارات ذكرناها في الدراسة، وقد تجلى هذا الدور في مساعيها إلى تقديم المساعدات لصالح دول الإقليم إنطلاقا من مساهمتها في استقرار الوضع السياسي والأمني في تونس من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال المساعدات الإقتصادية والعسكرية، ورعايتها للحكومة الوفاق الليبية والتنسيق الأمني معها، وكما يبرز دور الجزائر في علاقاتها مع موريتانيا المستفدة ماديا وعسكريا من عملية مسح الديون التي أقدمت عليها، والحماية العسكرية من خلال تكتل دول الساحل للمجابهة الإرهاب في المنطقة. وتبقى الجزائر طرف لا يمكن الإستغناء عن خدماته في صناعة الإستقرار في المنطقة نظرا للإمكانيات السياسية والعسكرية التي تتوفر عليها مما يساعدها على فرض استراتيجية شاملة للمنطقة، والتي تضمن بموجبها تحقيق إستقرار الوضع داخل الإقليم المغاربي.

وبالرغم من هذه الامكانيات إلا أن الجزائر تواجه مشكلة عدم التنوع والتعدد الاقتصادي وإهمالها للزراعة وانتشار البطالة، بالإضافة إلى غياب برنامج إقتصادي يشجع الإستثمار الخارجي في الجزائري بالرغم من توفرهاعلى أدوات النجاح والتطور التي يمكن استخدامها في التطوير والتحديث. وتسعى الجزائر من خلال إهتمامها بالمنطقة المغاربية إلى التكامل والإنذماج مع دول المغرب العربي لرفع مستواها الإقتصادي من جهة، والعمل إيجاد مقاربة أمنية مشتركة تسمح بتخفيف الحمل الأمني عليها خاصة إذا علمنا أن الجوار الجيوسياسي يشهد تزايدا حادا في انتشار ظاهرة الارهاب وشبكات تجارة الأسلحة.

وبالرغم من الظروف المواتية لإحتلال الجزائر مكانة الدولة المركز في المنطقة إلا أنها أدت إلى نشوء صراع وتنافس، فأصبح لزاما على الجزائر إعطاء شرعية لهذا المنصب من خلال تقارب أكبر مع دول الجوار وانفتاح أكثر على شركائها خاصة مع المملكة المغربية والتخفيف من حدة التوتر بين البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأخرى مفادها:

1- ساهمت الصلاحيات القانونية والسياسية الواسعة التي منحت للرئيس من إنفراده في صناعة القرار الخارجي متخطيا بذلك كل العوائق الداخلية ومتجاوزا الإطار البيروقراطي لصناعة القرار السياسي، حيث أضحت السياسة الخارجية الجزائرية المجال المحجوز للرئيس.

2- تظل الجزائر بقيادة عبد العزيز بوتفليقة وفية لتوابث سياستها الخارجية والمتمثلة في حق الشعوب في تقرير المصير وتصفية الإستعمار بشتى أنواعه، كذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وذلك حفاظا على سيادتها.

3- إن تحرك السياسة الخارجية الجزائرية محكوم باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، حيث تحرص الجزائر على أن تكون وساطتها الدبلوماسية مبنية على احترام الوحدة الترابية لدول الجوار وتقديم الحوار المباشر مع جميع الأطراف لحل الأزمات في المنطقة مثل الحالة الليبية.

4- شهدت السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تقدما ملحوظا مع بعض الدول مثل تونس والتي عرفت ترابطا عميقا في علاقاتها مع الجزائر في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، أما العلاقات الجزائرية المغربية فلم تراوح مكانها بالرغم من محاولات التقارب على المستوى الأمني الذي أملته الظروف وعلى مستوى لجان الاتحاد المغرب العربي إلا أنها لم ترتقي إلى مستوى التعاون بين البلدين نظرا لتباعد وجهات النظر وتعنت النظامين تجاه قضايا معينة أبرزها قضية الصحراء الغربية والحدود البرية والتنافس حول قيادة الإقليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- أما العلاقات الجزائرية الليبية والتي شهدت مرحلتين مختلفتين قبل وبعد سقوط نظام القذافي الذي تعتبره الجزائر الطرف المساند لها في مواجهة الإرهاب وسعيهما لإفشال أي مخطط غربي للتواجد في المنطقة (أفريكوم...). وبالرغم من البدايات المتعثرة بين الجزائر والحكومة الليبية الجديدة إلا أن الطرفان إستطاعا تجاوز هذه الخلافات من خلال تعزيز التعاون الأمني لمواجهة انتشار ظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة في المنطقة.

6- تسعى الجزائر إلى لعب دور محوري في المنطقة وذلك من خلال استراتيجيتين مفادهما تعظيم تواجدها الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي في منطقة المغرب العربي والذي يتجلى في تدخلها المباشر المبني على احترام سيادة دول في القضايا الإقليمية من جهة، والعمل على منع جميع المحاولات الغربية التي تسعى إلى إيجاد موطئ قدم في المنطقة خاصة مع تنامي الاهتمام الغربي المعلن بالمنطقة وذلك من خلال الضغط على حكومات المغرب العربي من جهة أخرى.

7- تأزم العلاقات السياسة الجزائرية المغربية وراء فشل كل محاولات الجدية في تفعيل الإتحاد المغاربي بالرغم من التحولات الدولية وتوفر المنطقة على جميع مقومات التكامل.

التوصيات

وأخيرا وبناء على ماسبق فإنه يمكن توصية صانع القرار الجزائري بإعادة بناء علاقاتها مع دول المغرب العربي على ضوء المتغيرات الحاصلة بما يخدم ويستجيب لمصالحها كما تقدرها هي، وذلك من خلال إعادة صياغة مبادئها بما يتوافق مع متطلبات الوضع الراهن خاصة مبدأ عدم التدخل والذي وضع الجزائر في موقف صعب في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول الجوار والإلتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر.

كما يمكن التوصية أيضا بتخلى عن سياسة الإنكفاء وذلك بأخذ المبادرة في طرح سياسات مسبقة وإعطاء حلول لمشاكل المنطقة السياسية والأمنية. كما أنه من الأهمية للجزائر العمل على إيجاد نقاط تقارب عميقة وتحييد جيمع الخلافات التي تعرقل مسار إحياء مشروع المغرب العربي وذلك وفق منطلق ثنائية التنمية والأمن، والذي سيؤذي إلى قيام نظام إقليمي متكامل ومتوازن ينافس التكتلات الدولية الإتحاد الأوروبي أجنبيا ومجلس التعاون الخليجي عربيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1- أحمد، نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، عمان، دار زهران، 2011.

2- اسماعيل، صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991.

3- نظام، بركات، مبادئ علم السياسة، عمان، دار الكرمل للنشر، 1987.

4- عبد الله، بلحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل أزمة 1992-1997، عمان – الاردن، دار الراية للتوزيع والنشر، 2012.

5- خميس، حزام والي، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية اشارة إلى التجربة الجزائر، بيروت – لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003.

6- روبرت، كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، الأردن، مركز الكتب الاردني،1989.

7- ريمون، حداد، العلاقات الدولية، بيروت – لبنان، دار الحقيقة، 2000.

8- زايد، عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة، بيروت، دار الرواد، 2002.

9- سعد، حقي توفيق، مبادئ في العلاقات الدولية، بغداد – العراق، الكتبة القانونية، 2009.

10- سليم، السيد محمد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998.

11- سمير، أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل قيصر داغر، بيروت– لبنان، دار الحداثة، 1981.

12- صبيحة، بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 2007/1989، الاردن، دار الحامد، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13- عبد العالي، دبله، الدولة الجزائرية الحديثة، القاهرة – مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

14- عبد الله، شريط و محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992.

15- عبد النور، بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005.

16- عمار، بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت – لبنان، دار الغرب الاسلامي،1997.

17- علي، عبد الفتاح، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان – الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014.

18- عبد الكريم، جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

19- عقيل، لطف الله نمير، تاريخ الجزائر الحديث، دار الكتب والوثائق، دمشق، سوريا، 2014.

20- مارسيل، ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة – مصر، دار المستقبل العربي، 1986.

21- مبارك، بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، 1963.

22- محمد، مورو، بعد 500 عام من سقوط الأندلس 1492-1996 الجزائر تعود لمحمد صلى عليه وسلم، القاهرة – مصر، المختار الاسلامي

23- محمد، موسى محمود، موسوعة الوطن العربي، الاردن، دار دجلة، 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

24- محمد، موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، بيروت، لبنان، دار البيارق، 1993.

25- مصطفى، مرابط، تكلفة عدم انجاز مشروع الاتحاد المغاربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، 2011.

26- مصطفى حميد الطائي وخير ميلاد أبوبكر، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، دار النشر لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ط1، 2007.

27- ناصيف، يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العرب، 1985.

28- عبد الجاسور، ناظم، موسوعة علم السياسية ، عمان، دار المجدلاوي، 2004.

29- عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة، دار إبن الكثير، ليبيا، 2010.

المراجع الأجنبية:

1- Aass Arnst And Ahiting Allen, Dynamic of International Relation, McGraw-Hill Book Company, NewYork.1956.

2- William D.Coplin, Introduction to International Politics, USA, Prentice-hall, 1980.

البحوث في المجلات والدوريات

1- إلياس، بوكراع، العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر: هل الجزائر ذو نظام عسكري، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 461، 2001

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- بوحنية، قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 29 كانون ثاني 2014.

3- بوحنية، قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 11 كانون الأول 2014.

4- بوعلام، غمراسة، المغرب والجزائر موقفان متضادان إزاء الانقلاب موريتانيا، لندن: جريدة الشرق الوسط، العدد 10853، تاريخ 2008/08/15.

5- بوطيب، بن ناصر، المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر، مجلة الديمقراطية، عدد 52، بتاريخ 2013/10/25.

6- سيدي، اعمر بن شيخنا، المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014.

7- صالح، فيلالي، ايديولوجيات الحركة الوطنية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 1996.

8- عبد الحميد، مهري، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي تجربة الجزائر، مركز الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2002.

9- عبد الرزاق، مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر دراسة ميدانية، حركة مجتمع السلم .

10- عقيل، لطف الله نمير، تاريخ الجزائر الحديث، دمشق – سوريا، منشورات جامعة دمشق، 2013.

11- بغداد، كربالي، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12- كمال، رزاق بارة، المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب العابر للأوطان والوقاية منه، مجلة الجيش، منشورات المؤسسة العسكرية الجزائرية، كانون الأول 2013، سلسلة خاصة ع 4.

13- محسن، عوض، محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي، المستقبل العربي، بيروت- لبنان، العدد121، 1989.

14- محمد، خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، مجلس الأمة 7 و8 تموز 2008.

15- محند، برقوق، التعاون الأمني الجزائري – الأمريكي والحرب على الإرهاب، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت 16 تموز 2009.

16- مليكة، آيت عميرات وآخرون، التعاون العسكري في العالم، مجلة الجيش، منشورات المؤسسة العسكرية الجزائرية، سلسلة خاصة ع 3، ص 208.

17- مجلة الجيش، الجزائر في مجابهة الإرهاب، مجلة الجيش، منشورات المؤسسة العسكرية، كانون الأول 2013، سلسلة خاصة ع 4.

18- محمد، عبد الغفار، آفاق التعاون المستقبلي بين الدول المحورية في غرب آسيا، البحرين، جريدة الأيام، 2013، العدد 8721.

19- نبيل، بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، الجزائر، العدد 12، 2012.

20- وصفي، محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات الجامعة الاردنية، الاردن، العدد 42، 2015.

21- وليد، عبد الحي، الصراع الدولي في منطقة المغرب العربي، محاضرة في مؤسسة عبد الحميد شومان بتاريخ 2016/03/28.

الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- محمد، أمايوف، 2013، عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر،2013.

2- حمزة، حسام، 2011، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة باتنة – الجزائر،

3- وهيبة، الدالع، 2008، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2006، رسالة ماجستير في قسم العلوم السياسية كلية الإعلام الجزائر.

4- سليم، العايب، 2011، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخض، الجزائر، 2011.

5- فتيحة، لمام، 2012، السياسة التلفزيونية الخارجية للجزائر من 1994 إلى 2010 دراسة وصفية تحليلية للقانتين الفضائيتين قناة الجزائر والفضائية الثالثة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.

6- الويزة، قطاف، التجارة خارج قطاع المحروقات أثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000/ 2013، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر ، 2013

7- ليندة، بلحارث، نظام الرقابة على الصرف في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

8- محمد، بوضياف،2008، مستقبل النظام الجزائري، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.

9- مخلوف، صيمود،2009، طبيعة النظام السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر، 2009

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- مريم، براهيمي، 2012، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة – الجزائر، 2012

11- مسلم، باباعربي، 2005، الجيش والانتخابات في الجزائر 1991- 2004، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر،2005.

12- نورالدين، حشود، 2005، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992 – 2004، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة – الجزائر، 2005، ص11.

13- هشام، فرجاني، 2009، البعد الأفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

المواقع الالكترونية:

1- ادريس، ربوح، " ألغام في طريق التقارب السعودي الجزائري " الخليج أونلاين:
http://alkhaleejonline.net/articles/1450881953501375100

2- ابراهيم، منشاوي " توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس" المركز العربي للبحوث والدراسات :
http://www.acrseg.org/36851

3- ادريس، الكنبوري " تصريحات الرئيس الجزائري بوتفليقة"..تصعيد ضد المغرب أم تغطية على استقالة الجنرال العماري؟" صفحة المغرس الاخباري:
http://www.maghress.com/attajdid/825

4- الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، استرجع 2015/12/17، مصدر:
http://www.panapress.com

5- بلقاسم، القطعة، " الجزائر بين الخليج العربي وإيران " ساسة بوست:
http://www.sasapost.com/opinion/algeria-between-arabian-gulf-and-iran

6- بوعلام، غمراسة، " مبادرة من الجزائر ورعاية الاتحاد الأفريقي " جريدة الشرق الأوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=531671&issueno=11216#.VurGHrzp2Pz

7- بوزيد، عمر، " نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري " صفحة العصر:

http://alasr.me/articles/view/5638

8- البوابة الأفريقية الإخبارية، العلاقات التونسيّة الجزائريّة بين التاريخ و الحاضر:

http://www.afrigatenews.net/content/العلاقات-التونسيّة-الجزائريّة-بين-التاريخ-و-الحاضر

9- التراشق المغربي ـ الجزائري: فصل متجدّد من أزمة مزمنة، عثمان لحياني:

https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/10/التراشق-المغربي-الجزائري-فصل-متجدد-من-أزمة-مزمنة

10- جلال، بوعاتي، " توتر صامت بين الجزائر والقاهرة " جريدة الخبر الجزائرية :

http://www.elkhabar.com/press/article/13277/#sthash.J4C1YNW2.fVl8UgZg.dpbs

11- جريدة الخبر، " تنصيب مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية- الأمريكية " الخبر اونلاين، المصدر:

http://www.elkhabar.com/press/article/96539/#sthash.51JBu8jj.Fn94GX0g.dpbs

12- جريدة الشروق الجزائرية، " الجزائر الثانية بين مستوردي الأسلحة من روسيا " استرجع يوم 2016/01/21، المصدر:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/202164.html

13- جريدة الخبر الجزائرية، " مشروعان لإنتاج السلاح بين الجزائر وموسكو " استرجع يوم 2016/01/21، المصدر:

http://www.elkhabar.com/press/article/41641/مشروعان-لإنتاج-السلاح-بين-الجزائر-وموسكو/#sthash.AmpzZvSh.dpbs

14- جريدة نيوز، " الجزائر والاتحاد الأوروبي يعتزمان مراجعة اتفاقية الشراكة بينهما

http://arabic.news.cn/2015-09/18/c_134635136.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15- جريدة النهار الجزائرية، الرئيس بوتفليقة يجدد إرتياحه للمستوى الذي بلغته العلاقات الجزائرية-الليبية:
http://www.ennaharonline.com/ar/?news=38035

16- حسن، زنيند، " نجاح الثورة الليبية يزعج الجزائر لكنه لا يعزلها" صفحة DW:
http://www.dw.com/ar/نجاح-الثورة-الليبية-يزعج-الجزائر-لكنه-لا-يعزلها/a-15353391

17- خالد، بن شريف، " لماذا يستمر التراشق الإعلامي بين مصر والجزائر" ساسة بوست :
http://www.sasapost.com/why-continue-media-bickering-between-egypt-and-algeria-4-questions-to-explain-to-you

18- رياض، الصيداوي، " لماذا استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاستمرار طويلا في الحكم بينما انسحب غيره من الرؤساء بسرعة " الحوار المتمدن :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178994

19- رئيس الحكومة الأسبق حمادي الجبالي، بوتفليقة لم يأسف لسقوط بن علي:
http://www.elbilad.net/article/detail?titre=بوتفليقة-لم-يأسف-لسقوط-بن-علي&id=43152

20- سيد محمد، وليد خليفة، العلاقات الجزائرية الموريتانية ...تاريخ حافل بالعطاء، بوابة أفريقيا الإخبارية:
http://www.afrigatenews.net/content/العلاقات-الجزائرية-الموريتانية-تاريخ-حافل-بالعطاء

21- شريف، عبد العزيز، " هل اصطدمت طموحات السيسي بعقبة الجزائر؟ " مفكرة الاسلام :
http://islammemo.cc/Tahkikat/2015/06/13/250260.html#2

22- شبكة الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات، 2015/12/23 :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f8857cc3-cf48-4b4c-9b0b-054fdfa30b59

23- شبكة الجزيرة.نت، الأمن يقرب الجزائر من المغرب:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/9/الأمن-

24- عزيز، طرابلسي، الجزائر ترتيبات مابعد الجنرال، استرجعت في 2016/01/24، المصدر:

http://aawsat.com/home/article/458656

25- عبد العليم، حسن، " اثيوبيا واريتريا يحتفلان اليوم في الجزائر بتوقيع اتفاق سلام" جريدة الشرق الأوسط :

http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8059&article=17057#.Vuu8qLzp2Pw

26- عبد العظيم، محمود حنفي، " العلاقات الأمريكية الجزائرية والاستحقاق الرئاسي القادم " العربية. نت، المصدر:

http://studies.alarabiya.net/hot-issues/العلاقات-الأمريكية-الجزائرية-والاستحقاق-

27- عثمان، لحياني، " التعاون الأمني بين فرنسا والجزائر رهن تجاوز غيوم السياسة " العربي الجديد :

http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/21/التعاون-الأمني-بين-فرنسا-والجزائر-رهن-تجاوز-غيوم-السياسة

28- عبدالإله، الصالحي، " وزير الخارجية الفرنسي في زيارة أمنية للجزائر " العربي الجديد:

http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/21/التعاون-الأمني-بين-فرنسا-والجزائر-رهن-تجاوز-غيوم-السياسة

29- عبد النور، بن عنتر " الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع " موقع قناة الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

30- عثماني، لحياني " الجزائر دبلوماسية الأزمات وخسارة المصالح " العربي الجديد:

http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/8/الجزائر-دبلوماسية-الأزمات-وخسارة-المصالح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

31- عثمان، لحياني " العلاقات الجزائرية الليبية: خلافات صامتة وتعاون بروتوكولي " جريدة الشروق الجزائرية:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/8311.html

32- عبدالإله، الصالحي، " وزير الخارجية الفرنسي في زيارة أمنية للجزائر " العربي الجديد:
http://www.alaraby.co.uk/politics/2016/3/29-وزير-الخارجية-الفرنسي/

33- عثمان، ليحياني، الجزائر وتونس تتجندان لمكافحة "داعش"، العربي الجديد:
www.alaraby.co.uk/politics/2016/3/24الجزائر-وتونس-تتجندان-لمكافحة-داعش/

34- عبد المنعم، النعيمي، حرية الإعلام في الجزائر كمتغيّر مفاهيمي قانوني، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، 13 كانون الثاني 2015 :
http://diae.net/21086

35- فرانس 24 عربية، اشتعال حرب اعلامية بين الجزائر والمغرب بعد خطاب بوتفليقة حول الصحراء الغربية:
http://m.france24.com/ar/20131029--الجزائر-المغرب-رمطان-لعمامرة-الرباط-الصحراء-بوتفليقة

36- علي صبحي، العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية : علاقات متأرجحة مشدودة بخيوط الماضي، مجلة المعرفة الإلكترونية، العدد 176:
http://www.almarefh.net/show_content.php?CUV=363&Model=M&SubModel=138

37- فراس، إلياس، " الشرق الأوسط وجدلية البحث عن الدولة المحورية الضابطة للعلاقات الإقليمية " ساسة بوست، 2015 ,
http://www.sasapost.com/opinion/axial-state

38- قناة الجزائر، " أزمة دبلوماسية ثلاثية بين مصر والجزائر والسودان بسبب المونديال" :
http://www.algeriachannel.net/2009/11/أزمة-دبلوماسية-ثلاثية-بين-مصر-والجزائ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

39- كمال، القصير، " الجزائر والسعودية: حسابات سياسية متباينة في سياق إقليمي معقد " مركز الجزيرة للدراسات :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/20154227029403646.html

40- لحسن، مقتع، " مراكش: مبادرة لإنعاش التجارة البينية والاستثمارات بين بلدان الاتحاد المغاربي " جريدة الشرق الأوسط:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=760416&issueno=12854#.Vy23UFTp2Pw

41- محمد، علي، " موريتانيا والجزائر.. علاقات تتراجع بسبب فرنسا والمغرب " صفحة البديل:
http://elbadil.com/2016/03/28/موريتانيا-والجزائر-علاقات-تتراجع-بسب/

42- مصطفى، بوطورة " المصداقية في التعامل مع أزمات دول الجوار، مالي نموذجا " استرجع: 2016/02/04، المصدر:
http://www.djazairess.com/echchaab/45289

43- مصطفى، بوتورة، " سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات " استرجع يوم 2016/01/03، المصدر:
http://www.ech-chaab.com/ar/أعمدة-و-مقالات/مساهمات/item/25243-سياسة-الجزائر-الخارجية-المبادئ-والممارسات-حق-الشعوب-في-تقرير-المصير-وعدم-التدخل-في-الشؤون-الداخلية-خياران-أساسيان.html

44- موقع الشروق أون لاين، " مصدر دبلوماسي: الجزائر عرضت مبادرة لحل الأزمة اليمنية:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/239694.html

45- محمد، دخوش، " الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية المالية " استرجع في 2016/01/25، المصدر:
http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020-الدور-الريادي-للجزائر-في-تسوية-النزاعات-الداخلية-في-مالي.html

46- يقين، حسام الدين، الجزائر: أزمة النفط تجدول مساعدات الدول الأفريقية، العربي الجديد:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/12/29-الجزائر-أزمة-النفط-تجدول/مساعدات-الدول-الأفريقية

47- محمد، بوبوش، "مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية" الحوار المتمدن،2015/12/15 :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=180972

48- يوسف، الشريف "سقوط ليبيا وهيمنة الجزائر وتونس المحاصرة " جريدة الأخبار:

http://www.al-akhbar.com/node/241707

Délégation de l'Union Européenne en Algérie. http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/index_fr.htm

EU Neighbourhood Info Centre, L'UE et l'Algérie :

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=327&id_type=3&lang_id=469

France Diplomatie, La France et L'Algerie:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie/

LAHCEN ACHY , L'intégration du Maghreb à la lumière du «printemps arabe» , Carnegie Middle East Center:

http://carnegie-mec.org/2012/02/27/l-intégration-du-maghreb-à-la-lumière-du-printemps-arabe/f1up

MHAND BERKOUK. U.S.–Algerian Security Cooperation and the War on Terror. Carnegie Endowment for International Peace .

http://carnegieendowment.org/2009/06/17/u.s.-algerian-security-cooperation-and-war-on-terror/1o0n

Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy, Foreign Affairs, 1996,

https://www.foreignaffairs.com/articles/algeria/1996-01-01/pivotal-states-and-us-strategy

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواقع الرسمية

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجزائر:

http://www.andi.dz/index.php/ar/connaitre-l-algerie/ressources

2- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر: http://www.ons.dz

3- وزارة التجارة الخارجية:

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=masalihekh

4- الدبلوماسية الفرنسية " فرنسا والجزائر " وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية :

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie/

5- موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، لعمامرة يبدي تفاؤله لمستقبل شعوب دول الجوار ومنطقة الساحل: http://www.mae.gov.dz

6- موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، السيد مدلسي يجدد تكذيبه للادعاءات الرامية لتوريط الجزائر في الرعاية المزعومة للمرتزقة في ليبيا:
http://www.mae.gov.dz/news_article/1108.aspx

7- عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 27 أبريل 1999، www.el-mouradia.dz

8- عبد العزيز بوتفليقة، خطاب إلى الأمة 29 ماي 1999، www.el-mouradia.dz

9- عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 27 أبريل 1999، www.el-mouradia.dz

10- عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 07 ديسمبر 2003، www.el-mouradia.dz

11- عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 5 ديسمبر 2003، www.el-mouradia.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12- عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 21 سبتمبر 1999، www.el-mouradia.dz

13- عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 28 جوان 2000، www.el-mouradia.dz

14- عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 14 يناير 2012، www.el-mouradia.dz

15- عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، 21 سبتمبر 2004، www.el-mouradia.dz

16- كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الاجتماع الافتتاحي لقمة مجلس السلم والامن للاتحاد الافريقي، اديس أبابا، 25 ماي 2004. www.el-mouradia.dz

17- وزارة الاتصال الجزائرية، من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام:

http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/2362

الوثائق الرسمية:

1- الدستور الجزائري، سنة 1989.

2- الدستور الجزائري 1996.

3- الدستور الجزائري 2008.

4- الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 5، المؤرخة في 5 تشرين الثاني 1970.

5- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 5، المؤرخة في 15 كانون الثاني 1970.

6- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 23، المؤرخة في 23 حزيران 1983.

7- الجريدة الرسمية، العدد 38، 2، المؤرخة في 27 آب 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- الجريدة الرسمية ، العدد 79، المؤرخة في 1 تشرين الأول 2002.

9- الجريدة الرسمية، العدد 42، المؤرخة في21 أغسطس 2013.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (1)

المعاهدات والبروتوكولات	تاريخ الاتفاقية	المصادقة	تاريخ ورقم الجريدة الرسمية
معاهدة الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان.	15 كانون الثاني 2000	مرسوم رئاسي رقم 02 – 55 لمؤرخ في 5 شباط 2002	رقم 2002/9
المعاهدة الدولية لقمع الاعتداء باستعمال التفجيرات	15 تشرين الأول1997	المرسوم الرئاسي رقم 444– 2000 المؤرخ في 23 تشرين الأول 2000	رقم 1/ 2001
المعاهدة الدولية لردع تمويل الارهاب.	9 تشرين الأول 1999	المرسوم الرئاسي رقم 445–2000 المؤرخ في 23 تشرين الأول 2000	رقم 1/ 2001
المعاهدة الدولية لمكافحة احتجاز الرهائن.	17 تشرين الثاني1979	المرسوم الرئاسي رقم 145–96 المؤرخ في 23 نيسان 1996	رقم 26/ 1996
معاهدة حول الوقاية ومحاربة المخالفات المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية وحتى بالدبلوماسية	14 تشرين الأول 1973	المرسوم رقم 289– 96 المؤرخ في 2 أيلول 1996	رقم 51/ 1996
المعاهدة حول قمع الأعمال غير الشرعية على أمن الملاحة البحرية	10 آذار 1988	المرسوم الرئاسي رقم 373–97 المؤرخ في 30 أيلول 1997	رقم 1997/65
محاولة الخطف غير الشرعي للطائرات.	16 تشرين لأول 1970	المرسوم الرئاسي رقم 214– 95 المؤرخ في 08 آب 1995	رقم 44/ 1995

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معاهد قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد أمن الطيران	23 ايلول 1971	لمرسوم الرئاسي رقم 214- 95 المؤرخ في 8 آب 1995	رقم 1995/44
بروتوكول مكافحة الصناعة والاتجار غير الشرعي للأسلحة النارية وقطعها ومكوناتها والذخيرة الحية، ملحقة بمعاهدة الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان	31 أيار 2001	المرسوم الرئاسي رقم 04/165 المؤرخ في 8 حزيران 2004	رقم 37/ 2004
المعاهدة العربية للرياض والمتعلقة بالتعاون القضائي.	6 نيسان 1983	المرسوم الرئاسي رقم 47- 01 المؤرخ في 11 شباط 2001	رقم 2001/11
معاهدة حول تنظيم وحدة أفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب .	من 12 إلى 14 تموز 1999	المرسوم الرئاسي رقم 79- 2000 المؤرخ في 9 نيسان 2000	رقم 30/ 2000
المعاهدة الدولية حول محاربة الارهاب النووي.	14 أيلول 2005	المرسوم الرئاسي رقم 10-270 المؤرخ في 3 تشرين الثاني 2010	رقم 68/ 2010
برتوكول سنة 2005 والمتعلق ببروتوكول قمع الأعمال الغير الشرعية ضد أمن القواعد الثابتة والموجودة على المستوى القاري.	14تشرين الأول 2005	المرسوم الرئاسي رقم 10-271 المؤرخ في 3 تشرين الثاني 2010	رقم 68/ 2010
بروتوكول سنة 2005 والمتعلق بمعاهدة حول محاربة الأعمال غير الشرعية على أمن الملاحة	14 تشرين الأول 2005	المرسوم الرئاسي رقم 10-272 المؤرخ في 3 تشرين الثاني 2010	رقم 69/ 2010

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق (2)

الاتفاقيات المبرمة في اطار اتحاد المغرب العربي

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
1) اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي	الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي. الجزائر 21-90/07/23	موريتانيا 92/10/20 المغرب 03/07/14 الجزائر 91/09/18 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
2) اتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 92/10/20 المغرب 03/07/14 الجزائر 91/09/18 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
3) اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 92/10/20 المغرب 03/07/14 الجزائر 91/09/18 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
4) اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 92/10/20 المغرب 03/07/14 الجزائر 91/09/18 تونس 92/06/22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		ليبيا 92/10/19
5) اتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 92/10/20 المغرب 03/07/14 الجزائر 91/09/18 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
6) اتفاقية خاصة بالطب البيطري والتعاون في ميدان الصحة الحيوانية بين دول اتحاد المغرب العربي	الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي. رأس لانوف 10-91/03/11	موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
7) اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
8) اتفاقية تجارية وتعريفية بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		ليبيا 92/10/19
9) اتفاقية التعاون في المجال البحري بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
10) اتفاق البريد بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
11) اتفاق البريد السريع بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
12) اتفاقية الطرود البريدية بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		ليبيا 92/10/19
13) اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
14) اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 92/10/19
15) اتفاقية حوالات البريد بين دول اتحاد المغرب العربي	الدورة العادية الرابعة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي الدار البيضاء 15-91/9/16	موريتانيا 93/02/08 المغرب ..... الجزائر 92/06/22 تونس 92/06/22 ليبيا 93/01/22

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
16) تعديل المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 92/07/11 تونس 92/06/22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		ليبيا 93/01/22
17) قرار تعديل المادتين الرابعة والخامسة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بخصوص دورات مجلس الرئاسة	الدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي / نواقشوط 92/11/11-10	موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 93/12/21 تونس ..... ليبيا .....
18) الميثاق المغاربي حول حماية البيئة المستديمة		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
19) اتفاقية حول التنظيم القضائي الموحد بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
20) اتفاقية التعاون الثقافي بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 94/6/7 تونس ..... ليبيا .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
21) جائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي	الدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي / نواقشوط 92/11/11-10	موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 94/9/7 تونس ..... ليبيا .....
22) النظام الموحد للتأهيل بالمعاهد القضائية في دول اتحاد المغرب العربي	الدورة العادية السادسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي تونس 94/4/3-2	موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 95/4/19 تونس 93/10/7 ليبيا .....
23) اتفاقية خاصة بالاعتراف المتبادل برخص السياقة بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 95/4/19 تونس 93/10/7 ليبيا .....
24) اتفاقية تنظيم الصفقات العمومية في مجال التجهيز والأشغال العمومية بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
25) تعليمة رقم 6 تحدد شروط صناعة واستيراد وعرض		موريتانيا .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأدوية البيطرية بالجملة داخل دول اتحاد المغرب العربي		المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
26) تعليمة رقم 7 تحدد الشروط الصحية البيطرية لاستراد الأبقار الحية ولحوم الأبقار من بلدان غير الأعضاء في اتحاد المغرب العربي	الدورة العادية السادسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي تونس 2-94/4/3	موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
27) اتفاق بشأن تبادل المتكونين بين إدارات البريد والاتصالات بدول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
28) اتفاق بشأن تبادل الخبراء المتخصصين بين إدارات البريد والاتصالات بدول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

29) بروتوكول خاص بشهادة المنشأ بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
30) اتفاق بشأن الإنتاج السينمائي المشترك بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 95/05/26 تونس 94/09/14 ليبيا 96/07/04

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
31) اتفاق بشأن إنشاء المجلس المغاربي لدور الكتب الوطنية		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....
32) نظام إسناد جائزتي اتحاد المغرب العربي في مجال الهندسة المعمارية والبناء		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 96/09/06 تونس 94/09/14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		ليبيا 96/07/04
33) اتفاق بشأن إنشاء لجنة مغاربية للتأمين وإعادة التأمين		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 96/03/06 تونس 95/01/19 ليبيا 96/07/04
34) اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 96/09/06 تونس 96/01/19 ليبيا 96/07/04
35) تعليمة رقم 8 تحدد الشروط الصحية البيطرية لتبادل الدجاج ومنتوجاته بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس ..... ليبيا .....

الاتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الإيداع
36) بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة 17.50% بين دول اتحاد المغرب العربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر ..... تونس 95/01/19

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		ليبيا 96/07/04
37) قرار تعديل المادة الثانية عشرة من معاهدة اتحاد المغرب العربي بخصوص عدد أعضاء مجلس الشورى المغاربي		موريتانيا ..... المغرب ..... الجزائر 96/01/10 تونس 96/09/18 ليبيا 96/07/04

المصدر: صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989/2007، الاردن، دار الحامد، 2010

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم(3)

تكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي

	مكونات القطاع السلعي %					القطاعات الاقتصادية الرئيسية %			
	الزراعة	الاستخراجية	التحويلية	التشييد	الكهرباء	المجموع	السلعية	الخدمية الانتاجية	الاجتماعية الخدمية	المجموع
الجزائر	17.0	70.1	10.0	1.2	1.6	%100	51.1	16.1	27.8	%100
المغرب	34.1	9.5	34.9	15	8.9	%100	45.2	21.5	33.3	%100
ليبيا	2.6	84.8	5.5	5.7	1.2	%100	78.9	8.2	2.9	%100
تونس	21.5	25.8	44.7	4.2	3.8	%100	36.6	29.8	33.6	%100
موريتانيا	28.5	57	6	7.5	14	%100	61.0	14.4	24.5	%100

المصدر: عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 205.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The present study aims at understanding the impact of internal and external factors that affect the process of making the Algerian political decision, and investigates the result of this influence on the mechanisms of making the Algerian political decision. The researcher relies on his study on two approaches: decision-making approach and the approach of Role Theory. The study attempts to reveal the Algerian internal factors such as: the political history of Algeria, the nature of the political system and decision-making institutions, geographic, demographic, and economic factors. The study discusses the external factors through discussing the role of Algeria in Africa and in the Maghreb region, it exposes the Algerian relations with Egypt and Saudi Arabia as Arab countries, and the Algerian relations with great countries: United States of America, Russia, France, and the European Union regarding to the tight relations with it although there are some controversial views on debated issues. The study discusses the principles of the Algerian foreign policy and the purposes that seeks to achieve within the Maghreb Countries. In addition to discussing the mechanisms of executing the Algerian foreign policy commencing from the presidential institution, the institution that monopolizes the Algerian foreign policy, by virtue to the Algerian constitution is due to the influence of the president's personality. The presidency institution empowers the Foreign Ministry to execute its foreign policy, the latest contributed in stimulating the Algerian foreign policy notably after the illness of the president. Economic, military, and media mechanisms in both public and private have been revealed to discuss their contribution in building tight relationships in these fields with the Maghreb Countries. At the end, the study concludes that the movement of Algeria towards the Maghreb countries is classified among its efforts in building the stability in the

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

region, notably after the damage of security situations, because Algeria believes that the security and political stability will affect positively on the Maghreb Countries' region.

Keywords: Algerian Foreign Policy, Maghreb Countries.

www.manaraa.com